**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة محمد بوضياف بالمسيلة**

**كلية:** العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

**قسم:** العلوم الاقتصادية

**رقم:** .....

**ميدان:** العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

**فرع:** .....

**تخصص:** اقتصاد دولي

**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي**

**تحت عنوان:**

# أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في دعم مؤشرات الاقتصاد الكلي في منطقة شمال افريقيا

## دراسة تحليلية للفترة 2010-2020


**من إعداد:**

- **عوامر مريم نور الهدى**

**تحت إشراف:**

- **يحياوي عمر**


**لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|---|---|---|---|
| | | محمد بوضياف-المسيلة | رئيسا |
| عمر يحياوي | أستاذ مساعد-أ | محمد بوضياف-المسيلة | مشرفا ومقررا |
| | | محمد بوضياف-المسيلة | مناقشا |

**السنة الجامعية : 2020-2021**

بسم الله الرحمن الرحيم

قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾

لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾

الآية 162-163 من سورة الأنعام

# إهداء

إلى من ربياني صغيرا: **أغلى والدين حفظهما الله تعالى**

إلى من كانوا سندا وعونا: **إخوتي وأخواتي**

إلى الذين لم يبخلوا بنصحهم وإرشادهم: **كل الأساتذة الأفاضل**

إلى كل من يحب ويقدس العلم ويطلبه

-مريم نور الهدى.

# Table des matières


قائمة الجداول: ..... 7

قائمة الأشكال البيانية: ..... 8

مقدمة عامة: ..... ب

**الفصل الأول**: الاطار النظري للتحويلات المالية ودورها في الاقتصاد ..... 1

تمهيد: ..... 2

المبحث الأول: ماهية التحويلات المالية للمهاجرين ..... 3

المطلب الأول: ماهية الهجرة وانعكاساتها الاقتصادية ..... 3

**أولا: تعريف الهجرة الدولية ..... 3**

**ثانيا: الهجرة والاقتصاد ..... 4**

المطلب الثاني: ماهية التحويلات المالية للمهاجرين وقنوات الانتقال ..... 6

**أولا: تعريف التحويلات المالية للمهاجرين ..... 6**

**ثانيا: قنوات انتقال التحويلات المالية للمهاجرين ..... 7**

المطلب الثالث: خصائص التحويلات المالية ..... 9

**أولا: الاتجاه العام المتزايد ..... 9**

**ثانيا: تمثل مصدر مستقر لتدفقات النقد الأجنبي ..... 10**

**ثالثا: عدم مسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية ..... 12**

**رابعا: غياب الالتزامات وانعدام التكاليف ..... 12**

المطلب الرابع: محددات التحويلات المالية للمهاجرين ..... 13

**أولا: المحددات الجزئية: ..... 13**

**ثانيا: المحددات الكلية: ..... 15**

المبحث الثاني: التحويلات المالية للمهاجرين والاقتصاد الكلي ..... 18

المطلب الأول: التحويلات على الفقر ..... 18

**أولا: مفهوم الفقر: ..... 18**

**ثانيا: العلاقة بين الفقر والتحويلات المالية للمهاجرين ..... 19**

المطلب الثاني: التحويلات والنمو الاقتصادي ..... 21

**أولا: تعريف النمو الاقتصادي: ..... 21**

**ثانيا: أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي: ..... 22**

المطلب الثالث: أثر التحويلات على التصنيف السيادي ..... 23

**أولا: تعريف التصنيف الائتماني السيادي ..... 23**

**ثانيا: التحويلات ومستوى الجدارة الائتمانية في الأسواق المالية ..... 24**

المطلب الرابع: علاقة التحويلات بميزان المدفوعات وسعر الصرف ..... 25

**أولا: تعريف ميزان المدفوعات: ..... 25**

**ثانيا: التحويلات وميزان المدفوعات ..... 26**

**ثالثا: تعريف سعر الصرف ..... 26**

**رابعا: أثر التحويلات على سعر الصرف ..... 27**

خلاصة: ..... 30

الفصل الثاني دراسة تحليلية لمدى أهمية التحويلات المالية لاقتصادات شمال افريقيا ..... 31

المبحث الأول: الملامح الرئيسية لاقتصادات منطقة شمال افريقيا ..... 33

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري ..... 33

**أولا: النمو الاقتصادي. ..... 35**

**ثانيا: البطالة والتضخم ..... 35**

**ثالثا: التوازنات المالية الداخلية والخارجية. ..... 36**

المطلب الثاني: الاقتصاد المصري ..... 38

**أولا: النمو الاقتصادي: ..... 38**

**ثانيا: البطالة والتضخم ..... 39**

**ثالثا: التوازنات المالية الداخلية والخارجية ..... 40**

المطلب الثالث: الاقتصاد المغربي ..... 41

**أولا: النمو الاقتصادي ..... 41**

**ثانيا: البطالة والتضخم ..... 41**

**ثالثا: التوازنات المالية الداخلية والخارجية ..... 42**

**المطلب الرابع: الاقتصاد التونسي..... 43**

**أولا: النمو الاقتصادي. ..... 43**

**ثانيا: البطالة والتضخم ..... 44**

**ثالثا: التوازنات المالية الداخلية والخارجية ..... 44**

**المبحث الأول: دراسة تحليلية لمدى مساهمة التحويلات في دعم اقتصادات شمال افريقيا..... 46**

**المطلب الأول: واقع تدفقات التحويلات الواردة إلى بلدان المنطقة ..... 46**

**أولا: الاتجاه العام لتدفقات التحويلات الواردة للمنطقة..... 46**

**ثانيا: تأثير أزمة انتشار وباء (covid-19) على تدفقات التحويلات للمنطقة ..... 48**

المطلب الثاني: وصف وتحليل المعطيات الخاصة باقتصادات المنطقة..... 50

**أولا: الاقتصاد الجزائري ..... 50**

**ثانيا: الاقتصاد المصري..... 53**

**ثالثا: الاقتصاد المغربي ..... 55**

**رابعا: الاقتصاد التونسي..... 57**

**المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي ..... 60**

**أولا: الاقتصاد الجزائري. ..... 61**

**ثانيا: الاقتصاد المصري. ..... 62**

**ثالثا: الاقتصاد المغرب..... 63**

**رابعا: الاقتصاد التونسي:. ..... 63**

**خلاصة:..... 65**

**خاتمة عامة: ..... 67**

**قائمة المراجع:..... 74**

**الملخص:..... 75**

## قائمة الجداول:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | تطور الهجرة الدولية حول العالم. 1970-2019..... | 4 |
| 2.1 | قنوات انتقال التحويلات المالية وأبرز خصائصها..... | 8 |
| 3.1 | درجات التصنيف الائتماني للبلدان لدى مؤسسات التصنيف المتخصصة..... | 24 |
| 1.2 | تطور قيم أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (2010-2019)..... | 36 |
| 2.2 | تطور قيم التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2019)..... | 37 |
| 3.2 | تطور قيم أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر للفترة (2010-2019)..... | 39 |
| 4.2 | التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد المصري (2010-2019)..... | 40 |
| 5.2 | تطور قيم أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية للمغرب للفترة (2010-2019)..... | 42 |
| 6.2 | التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد المغربي (2010-2019)..... | 43 |
| 7.2 | تطور قيم أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس للفترة (2010-2019)..... | 44 |
| 8.2 | التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد التونسي (2010-2019)..... | 45 |
| 9.2 | تطور تدفقات التحويلات لبلدان المنطقة للفترة (2010-2020)..... | 47 |
| 10.2 | الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة-حالة الاقتصاد الجزائري..... | 51 |
| 11.2 | نتائج تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة-حالة الجزائر (2010-2020)..... | 52 |
| 12.2 | الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة-حالة الاقتصاد المصري..... | 53 |
| 13.2 | نتائج تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة-حالة مصر (2010-2020)..... | 54 |
| 14.2 | الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة-حالة الاقتصاد المغربي..... | 55 |
| 15.2 | نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة-حالة المغرب (2010-2020)..... | 57 |
| 16.2 | الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة-حالة الاقتصاد التونسي..... | 58 |
| 17.2 | نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة-حالة تونس (2010-2020)..... | 60 |

## قائمة الأشكال البيانية:


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | تطور الاتجاه العام للتحويلات المالية للمهاجرين (2000-2019)..... | 10 |
| 2.1 | اتجاهات النمو والتقلبات في تدفقات التحويلات الواردة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بالمقارنة مع أشكال التدفقات الخارجية الأخرى (1990-2019)..... | 11 |
| 3.1 | البلدان الأكبر من حيث رصيد الهجرة الدولية تستقبل مبالغ أكبر من التحويلات (مليار دولار/2020)..... | 15 |
| 4.1 | أثر تدفقات التحويلات على سعر الصرف الفعلي الحقيقي..... | 29 |
| 1.2 | مقارنة التحويلات الواردة مع أشكال التدفقات الأخرى الواردة إلى اقتصادات المنطقة (2017)..... | 48 |
| 2.2 | تأثير أزمة وباء (covid-19) على مختلف أشكال التدفقات المالية الدولية..... | 49 |
| 3.2 | الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة حالة الجزائر (2010-2020)..... | 51 |
| 4.2 | الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة حالة مصر (2010-2020)..... | 54 |
| 5.2 | الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة حالة المغرب (2010-2020)..... | 56 |
| 6.2 | الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة حالة تونس (2010-2020)..... | 58 |
| 7.2 | مقارنة التحويلات مع الناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج (2010-2020)..... | 61 |
| 8.2 | الدخل الفردي من التحويلات-متوسط الفترة (2010-2020)-دولار..... | 64 |

# مقدمة عامة

## مقدمة عامة:

### تمهيد:

تطورت ظاهرة الهجرة الدولية بمعدلات متسارعة خلال العقود الأربع الأخيرة مدفوعة بالانفتاح النسبي على مستوى الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية الدولية وانتشار أفكار العولمة الاقتصادية التي دفعت بالبلدان والاتحادات الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والبلدان المرتفعة الدخل كدول الخليج العربي إلى فتح المجال أمام العمالة الأجنبية في ظل النقص المسجل على مستوى العمالة المحلية، إضافة إلى الانتعاش الاقتصادي الكبير لتلك الاقتصادات خلال تلك العقود والذي انعكس على ارتفاع مستويات المعيشة التي أدت لاستقطاب المزيد من المهاجرين الباحثين عن حياة أفضل.

فمن بين حوالي 7.7 مليار شخص يمثلون التعداد السكاني للعالم في سنة 2019، قدر أكثر من 272 مليون شخص منهم ضمن تعداد المهاجرين الدوليين، أي ما يقرب من 3.5 في المائة من سكان العالم، ورغم ثبات نسبة المهاجرين إلى تعداد العالم السكاني إلا أن أعداد المهاجرين كانت دائما في تزايد مستمر. هذا ويجب الإشارة إلى أن معظم هؤلاء المهاجرين الدوليين يأتون من البدان النامية، والتي تكون في أغلبها ذات الكثافة السكانية العالية. ويتقدم قائمة أكبر البلدان المصدرة للمهاجرين في العالم أكبر بلدين من حيث السكان هما الهند والصين. ويمكن أيضا أن تبرز أرقام الهجرة الدولية حقيقة أن ظاهرة الهجرة الدولية تتخذ نمط هجرة جنوب–شمال، أي الهجرة من البلدان النامية الأقل تقدما إلى البلدان الصناعية الكبرى الأكثر تقدما، كما تبرز أيضا حقيقة أن ظاهرة الهجرة تكون مدفوعة في الغالب بالزيادة في التعداد السكاني، وهي بذلك انعكاس للتفاوت الكبير في الدخول الفردية ومستويات المعيشة بين سكان المجموعتين.

وبالرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه المهاجرون الدوليون في كثير من البلدان المستقبلة لهم (البلدان الصناعية الكبرى) كالعنصرية والاستغلال والتهديدات المستمرة من بعض المجموعات العنصرية أو من قبل بعض السياسيين بإبعادهم وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية (البلدان المصدرة للهجرة) إلا أن الكثيرين منهم تمكنوا من تحقيق أهدافهم من الهجرة، والتي تعد أهداف تحسين المستوى المعيشي والحصول على وظيفة ودخل جيدين أبرزها. فحسب تقديرات منظمة الهجرة الدولية، فقد بلغ عدد العمال المهاجرين 164 مليون شخص من بين أكثر من 270 مليون عامل، وقد انجر عن هذا الأمر تسرب جزء كبير من دخل هؤلاء العمال من البلدان المستقبلة للمهاجرين إلى البلدان الأصلية المصدرة لهم موجها بالأساس إلى إعالة أفراد أسرهم والمساهمة في رفع مستواهم المعيشي.

إن التحويلات المالية للمهاجرين والتي تمثل جزءا هاما من دخول العمال المهاجرين من البلدان النامية والمحققة في البلدان الصناعية الكبرى والبلدان مرتفعة الدخل أصبحت تشكل أكثر أشكال التدفقات الخارجية من النقد الأجنبي الواردة للبلدان

النامية، وقد انعكس ذلك على المستوى المعيشي لملايين الأسر المتلقية بالإضافة إلى امتداد ذلك التأثير إلى الاقتصاد الكلي متمثلا في التحسن النسبي في العديد من المؤشرات الكلية الهامة كمعدلات الفقر، النمو الاقتصادي، تحسن التصنيف السيادي سعر صرف العملة المحلية، بالإضافة إلى امتداد ذلك التأثير إلى العديد من المؤشرات الأخرى ولكن بنسب أقل.

وبالنسبة للمنطقة العربية التي تحوي على العديد من الثروات الباطنية الهائلة (تعتبر محرك الاقتصاد العالمي من حيث امدادات الطاقة)، لكن الطاقات والإمكانات البشرية الهائلة التي تتوفر عليها تفوق تلك الطبيعية بمقدار كبير، ذلك أن عنصر رأس المال البشري يعد المورد الرئيسي والأهم في العملية الإنتاجية، لكن رغم كل هذه الإمكانات التي لطالما جعلت المنطقة العربية مطمعا للقوى الاستعمارية القديمة منها أو الحديثة، إلا أن المنطقة فشلت في عمومها في تحقيق الوثبة الاقتصادية والتحسن المطلوب في المستويات المعيشية لأفرادها. ويجب أن نشير هنا إلى أن المجتمع العربي يبقى من المجتمعات الفتية التي تسيطر عليها فئة الشباب التي تبحث دوما عن مستوى حياة أفضل.

تعد منطقة شمال افريقيا جزءا هاما من المنطقة العربية، وهي تتميز بالعديد من السمات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة بالإضافة إلى تميز موقعها الجغرافي. لكن سوء توزيع الموارد والدخل القومي، فشل استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادي، يضاف إليهما ضعف الأداء الاقتصادي وغياب التنويع على مستوى الهيكل الإنتاجي انعكس سليا على مستويات المعيشة للكثير من سكان المنطقة وايجابا على معدلات البطالة. وقد دفعت هذه الانعكاسات بالكثيرين، خاصة من فئة الشباب، إلى الهجرة بحثا عن فرص أفضل لحياة أكثر رغدا. وبحسب تقديرات البنك الدولي (The World Bank) فإن المبالغ التي يرسلها المهاجرين إلى أسرهم في الداخل والتي تعتبر أحد أبرز الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة الهجرة الدولية، أي التحويلات المالية الواردة عبر القنوات الرسمية إلى منطقة شمال افريقيا فقد قدرت بأكثر من 34 مليار دولار في سنة 2020 بالرغم من انخفاضها بفعل تأثير الأزمة الاقتصادية الحالية. وهي مبالغ تفوق بكثير ما تتلقاه بلدان المنطقة من التدفقات الخارجية الأخرى من النقد الأجنبي كالاستثمار الأجنبي المباشر، الديون الخارجية، استثمارات المحفظة، والمساعدات الإنمائية.

**الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية:**

تتنوع بلدان المنطقة العربية من حيث ارسال واستقبال التحويلات المالية للمارجين، حيث نجد فئتين رئيسيتين هما، البلدان المرسلة للتحويلات، وهي البلدان التي تتميز بأنها متقبلة للمهاجرين نتيجة حاجتها للعمالة الأجنبية في ظل انخفاض عرض العمل المحلي، وتعد بلدان منطقة الخليج العربي بلدن مرسلة صافية للتحويلات المالية. ومن جهة أخرى نجد البلدان المستقبلة للتحويلات، وهي البلدان التي تتميز بارتفاع نسبي في التعداد السكاني وضعف فرص العمل وانخفاض نسبي في

مستويات المعيشة، وتعد معظم البلدان العربية باستثناء بلدان منطقة الخليج العربي وليبيا سابقا بلدان مستقبلة صافية للتحويلات.

إن بلدان منطقة شمال افريقيا التي تشمل على كل من الجزائر، مصر، المغرب، وتونس باستثناء ليبيا التي تغيب عنها الاحصاءات الرسمية، هي بلدان مستقبلة صافية للتحويلات المالية. وتطرح المبالغ الكبيرة الواردة إلى البلدان المستقبلة للتحويلات إشكالات كثيرة بشأن تأثيراتها على العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي. ونحاول في هذه الدراسة أن نلقي الضوء على هذه الظاهرة من خلال دراسة تحليلية لأثار التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين على الاقتصاد الكلي لبلدان منطقة شمال افريقيا. ونحاول في هذه الدراسة أن نجيب عن التساؤل الرئيسي التالي:

**ما مدى مساهمة تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين في دعم اقتصادات منطقة شمال افريقيا؟**

وتحت هذا التساؤل الرئيسي، نطرح أيضا بعض التساؤلات الفرعية كالآتي:

- ما أهمية تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين بالمقارنة مع الأشكال الأخرى لتدفقات النقد الأجنبي؟
- ماهي أهم الخصائص التي تتمتع بها التحويلات المالية والتي تميزها عن الأشكال الأخرى لتدفقات النقد الأجنبي؟
- ما حجم تدفقات التحويلات المالية الواردة إلى بلدان منطقة شمال افريقيا؟
- ماهي أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تتأثر بتدفقات التحويلات المالية للمهاجرين؟

**الفرضيات**: سننطلق في الإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية من الفرضيات الرئيسية التالية:

- تختلف مساهمة التحويلات المالية للمهاجرين في اقتصادات المنطقة بفعل اختلاف حجمها.
- تعتبر تدفقات التحويلات المالية مصدر مستقر للنقد الأجنبي لبلدان المنطقة.
- تبقى التحويلات المالية الواردة إلى البلدان النامية عبر القنوات الرسمية أقل من القيمة الحقيقية.

**منهج البحث**:

تستند هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لمثل هذا النوع من الأبحاث بشقيها النظري والتطبيقي. ذلك أن هذا المنهج يساعدنا في التعرف وإبراز مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمضوع التحويلات من جهة، بالإضافة إلى أنه يزودنا بالأدوات التحليلية المناسبة فيما يتعلق بالشق التطبيقي للدراسة. ونشير أيضا إلى أن الدراسة تعتمد على مصادر متنوعة في تجميع وتنظيم وتحليل الكثير من الإحصاءات الصادرة عن مختلف المنظمات المحلية كالديوان الوطني للإحصاء (ONS)، وبنك الجزائر (BA)، بالإضافة إلى المنظمات الدولية كالبنك الدولي (WB)، منظمة الهجرة الدولية التابعة

للأمم المتحدة (IOM). وقد اعتمدنا في تنظيم الإحصاءات وعرضها وتفسيرها على برنامج (Excel) بالإضافة إلى برنامج (Spss).

أما فيما يخص الحيز المكاني، فإن الدراسة تركز على بلدان منطقة شمال أفريقيا التي تضم كلا من الجزائر، مصر، المغرب وتونس باستثناء ليبيا التي لا يتوفر عنها الإحصاءات بسبب الظروف الأمنية التي حالت دون وجود سلاسل زمنية للكثير من المؤشرات الاقتصادي لهذا البلد الهام. أما الحيز الزمني فهو يخص الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2020 باعتبارها الفترة التي شهدت فيها تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين نموا كبيرا جدا سواء تعلق الأمر بالتدفقات الدولية أو تلك المتوجهة إلى بلدان المنطقة محل الدراسة، هذا بالإضافة إلى أن هذه الفترة تبقى أقرب إلى الوقت الحاضر مما يعطي للدراسة طابع الحداثة نسبيا، ذلك أن البحوث التطبيقية التي تشتمل على بيانات آخر السنوات تعطي نتائج متوافقة نسبيا مع الواقع الاقتصادي أكثر من البحوث التي يكون أفقها الزمني بعيدا نسبيا عن الفترة الحالية.

**أهمية وأسباب اختيار الموضوع:**

يعتبر تخصص الاقتصاد الدولي من بين أفضل التخصصات الاقتصادية، حيث أنه يركز على العلاقات الاقتصادية الدولية على بعض الظواهر الاقتصادية على مستوى البيئة الدولية. وفي هذا الصدد نجد ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين والتي تعد من بين أبرز مواضيع الاقتصاد الكلي عموما والاقتصاد الدولي على وجه الخصوص، وبذلك فإن اختيارنا لهذا الموضوع كان رغبة منا في اقتران موضوع التخرج بالتخصص المزاول خلال السنتين المنصرمتين. أي أننا اخترتنا هذا الموضوع بالذات نظرا إلى أنه يقع ضمن مواضيع تخصص الاقتصاد الدولي بالنظر إلى أبعاده الاقتصادية الدولية الهامة.

وليس هذا فقط، ولكن الموضوع يعتبر من أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة على الساحة الدولية في الفترة الأخيرة، كيف لا وقد أصبحت تدفقات التحويلات المالية أكبر أشكال التدفقات الأجنبية الواردة للبلدان النامية، خاصة في ظل النمو الكبير والمتزايد في مبالغ التحويلات التي يرسلها المهاجرون الدوليون بين البلدان وتعاظم قيمتها، فكان لابد لنا من تسليط الضوء على هذا الموضوع في محاولة لإبراز بعض جوانبه الهامة وتسليط الضوء على المكانات الكبيرة التي تحوزها تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين وقدرتها على دعم مختلف المؤشرات الاقتصادية في البلدان المتلقية لو أحسن استغلالها على الوجه المطلوب، خاصة الدعم من قبل السياسات الاقتصادية.

**الدراسات السابقة:**

رغم أهمية تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين بالنسبة للمطقة العربية عموما ومنطقة شمال افريقيا خصوصا، وبرغم العدد الهائل من البحوث النظرية والتجريبية على المستوى الدولي، إلا أننا لاحظنا النقص الكبير على المستوى الأكاديمي العربي وفي الجزائر خصوصا في معالجة هذا الموضوع، حيث يغيب التنوع الكبير والبحوث النظرية والتجريبية الكثيرة لمختلف جوانب الموضوع. وعلى قلتها، سنحاول في هذا الجزء التعرض إلى بعض الدراسات التي تناولت الموضوع في المنطقة كما يلي:

دراسة بلميمون عبد النور بعنوان **"تحديات الهجرة جنوب–شمال: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري"** مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تسليط الضوء على قياس مدى تأثير تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين على النمو الاقتصادي وذلك بالاعتماد على منهجية علم الاقتصاد القياسي. فالدراسة استخدمت نموذج تصحيح الخطأ متضمنا متغيرات الاستهلاك الأسري، التراكم الرأسمالي الثابت، بالإضافة إلى تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين كمتغيرات مستقلة او منحدرة على متغير النمو الاقتصادي. أما أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسة فهو وجود تأثير سلبي لتدفقات التحويلات المالية للمهاجرين على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، لكنها لم تعطي تفسيرات لهذه النتيجة.

دراسة بعنوان لوليد لطيف بعنوان "**الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال (حالة دول المغرب العربي)** " مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية. ركزت هذه الدراسة موضوع الهجرة الدولية وتأثيراتها في أسواق العمل المحلية من جهة، وتأثير عائدها المباشر المتمثل في التحويلات المالية للعمال المهاجرين من جهة أخرى. وخلصت الدراسة إلى ان الهجرة الدولية هي هجرة مدفوعة بهدف البحث عن فرصة عمل لفترة لا تقل عن السنة، وهي ظاهرة متأثرة بمجموعة من المحددات أبرزها الفوارق في المستويات المعيشية، والتي تعتبر الباعث الرئيسي للهجرة. وبالنسبة لدول المغرب العربي فإن الدراسة لم تخلص إلى وجود تأثير للهجرة على أسواق العمل المحلية، لكن للتحويلات المالية للمهاجرين تأثيرات هامة على اقتصاد كل من المغرب وتونس في حين يغيب هذا التأثير في حالة الجزائر.

دراسة لوداد صالحي بعنوان " **التحويلات المالية للمهاجرين: دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، وتونس**" مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية. والتي ركزت على ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين لبلدان المنطقة في محاولة لتقييم أهميتها بالنسبة لاقتصادات المنطقة الثلاث. وبالنسبة لنتائج هذه الدراسة التحليلية فقد أكدت على أن التحويلات تتميز بكونها تتوزع بشكل غير متساوي جغرافيا، بحيث تستحوذ البلدان النامية على الجزء الأهم على تدفقاتها.

كما أن الاعتماد على التحويلات يبقى أقل خطورة من الاعتماد على مصادر التدفقات الأخرى بالشكل الذي يبرز أهميتها. أما فيما يخص المنطقة المغاربية فإن الهجرة من المنطقة تتسم بطابعها المتجه نحو بلدان الاتحاد الأوربي، أما فيما يتعلق بالتحويلات المالية فتبقى البيانات الخاصة بها على مستوى بلدان المنطقة تتسم بالتحفظ وعد الاكتمال بالنظر إلى عدم اعتماد بلدان المنطقة في تسجيلها للتحويلات ضمن بنود موازين مدفوعاتها على التعاريف الدولية الخاصة بهذه التدفقات.

دراسة بعنوان بوزيد جارش بعنوان "**تحويلات المهاجرين الجزائريين وأثرها على الاستهلاك والنمو الاقتصادي (دراسة قياسية للفترة 1980-2015)**"، مقدمة لنيل شهادة الماستر. تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد طبيعة اتجاه ومقدار تأثير تحويلات المهاجرين في الجزائر على كل من الاستهلاك والنمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة بين 1980 و2015. وقد استعمل الباحث أسلوب البحث القياسي الذي يعتمد على بناء النماذج الإحصائية الكمية لتقدير مقدار واتجاه التأثير على متغيري الاستهلاك والنمو الاقتصادي، ولعل أبرز ما توصلت إليه نتائج التقدير هي وجود تأثير للتحويلات المالية على كل من متغيري الاستهلاك والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وفي مقال منشور في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات (2018/03) لكل من الباحثين ترقو محمد وبن مريم محمد بعنوان "**محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL**" حاول من خلالها الباحثان بناء نموذج قياسي لتحديد العوامل أو المتغيرات الرئيسية المؤثرة على قرار المهاجر الجزائري بإرسال الأموال إلى الوطن، وقد خلصت نتائج التقدير إلى أن تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين تتأثر طرديا بكل من النمو السكاني، سعر الفائدة الحقيقي والنمو الاقتصادي، وسعر الصرف، ولكنها تتأثر عكسيا بمتغيرات كل من الكتلة النقدية ومعدل التضخم. وتبقى مرونتها لمتغير النمو السكاني هي الأكبر، بحيث تزيد قيمتها بمقدار 4.18 في المائة عندما يزيد معدل النمو السكاني بمقدار 1 في المائة، ما يعني أن ظاهرة الهجرة الدولية لدي الجزائريين، وما ينتج عنها من تدفقات للتحويلات المالية، إنما تتحكم فيها في الأساس معدلات النمو السكاني بشكل كبير بالمقارنة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالتضخم وسعر الصرف.

## هيكل الدراسة:

لقد عملنا على إيجاد تقسيم منطقي مناسب يتم فيه عرض مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية وفقا لتسلسل منطقي يبدأ من عرض الإشكالية وصولا إلى الإجابة عنها. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية فقد آثرنا تقسيم الدراسة وفقا للشكل التالي:

**الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتحويلات المالي ودورها في الاقتصاد.** وفيه يتم التعرض لمختلف الجوانب النظرية لموضوع التحويلات، وينقسم الفصل بدوره إلى مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول ماهية التحويلات المالية من

خلال أربع مطالب تتناول مفاهيم الهجرة الدولية وانعكاساتها الاقتصادية، ماهية التحويلات المالية للمهاجرين وقنوات الانتقال، خصائص التحويلات المالية، وبالإضافة إلى أبرز محددات تدفقات التحويلات.

أما المبحث الثاني فيتناول من خلال أربع مطالب أيضا العلاقة بين تدفقات التحويلات المالية والاقتصاد الكلي، بحيث يركز على دراسة الآثار المترتبة على تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين على كل من معدلات الفقر، النمو الاقتصادي، التصنيف السيادي للبلدان المتلقية، وأخيرا ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

**الفصل الثاني بعنوان دراسة تحليلية لمدى مساهمة التحويلات في دعم اقتصادات منطقة شمال افريقيا**. فمن خلال المبحث الأول الذي يتناول لمحة حول اقتصادات المنطقة وواقع أبرز مؤشراتها الاقتصادية، تم تقسيمه إلى أربع مطالب، يتناول كل مطلب تقديم لمحة عن الاقتصادات الأربع في المنطقة، وهي الجزائر، مصر، المغرب، تونس، من خلال عرض موجز لتطورها خلال السمات الأخيرة، وتقديم اهم مؤشراتها في محاولة لتقديم صورة موجز عن خصائص كل اقتصاد.

أما المبحث الثاني فجاء ليحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية من خلال أربع مطالب تتناول، واقع التحويلات الواردة إلى بلدان المنطقة، تحليل مدى مساهمة تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين في تقليص معدلات الفقر، دعم معدلات النمو الاقتصادي، تحسين التصنيف السيادي لبلدان المنطقة، وأخيرا دورها في دعم رصيد موازين المدفوعات وتحسين معدلات الصرف في لدان المنطقة.

# الفصل الأول:

## الإطار النظري للتحويلات المالية ودورها في الاقتصاد

المبحث الأول: ماهية التحويلات المالية للمهاجرين

المبحث الثاني: التحويلات المالية للمهاجرين والاقتصاد

جامعة محمد بوضياف المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

## تمهيد:

لقد نمت التحويلات المالية للمهاجرين بشكل متسارع وكبير خلال العقدين المنصرمين مدفوعة بالنمو الكبير للهجرة الدولية والتي تتسم بكونها هجرة جنوب–شمال، وقد انعكس هذا النمو الذي شهدته التحويلات إلى اعتبارها أكبر أشكال التدفقات الخارجية الأخرى للنقد الأجنبي بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمارات المحفظة)، الديون الخارجية، والمساعدات الانمائية الموجهة من البلدان مرتفعة الدخل إلى البلدان النامية منخفضة ومتوسطة الدخل. وقد أدى هذا النمو في قيم التحويلات الواردة إلى البلدان النامية إلى استقطابها لاهتمام واسع وسط الباحثين الأكاديميين وإلى تركيز صناع السياسة الاقتصادية عليها باعتبارها من بين المتغيرات الاقتصادية التي لها آثار وانعكاسات اقتصادية متزايدة على العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي مع التركيز أيضا على العوامل التي تدفع بمثل هذا النوع من التدفقات.

فالباحث حول الموضوع يمكنه أن يلحظ أنه قد تم خلال العقدين المنصرمين اجراء عدد هائل من البحوث التجريبية حول تأثير التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون الدوليين إلى أسرهم في البلدان المصدرة للهجرة على العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي في تلك البلدان المتلقية، وقد كان هذا التوجه مدعوما بالتطور الكبير في الأساليب الإحصائية والقياسية وتطور البرمجيات المتخصصة. ويبين هذا التوجه البحثي على الأهمية الكبيرة للتحويلات وتأثيراتها الاقتصادية الكبيرة على البلدان المتلقية، وهذا رغم ان القيم المسجلة في السنوات الماضية تبقى أقل من القيم الحقيقية في ظل وجود تسرب عبر القنوات غير الرسمية بعيدا عن القنوات الرسمية المعتادة.

من خلال هذا الفصل سنحاول تقديم الأسس والمفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع التحويلات المالية للمهاجرين وفقا لتسلسل منطقي يوجز الموضوع ويركز على تقديم أساسياته من دون حذف أو إهمال لجوانبه الرئيسية. حيث يقسم الفصل إلى مبحثين يتناول الأول منهما تقديم المفاهيم الأساسية بالهجرة الدولية وتأثيراتها الاقتصادية على البلدان المستقبلة والمصدرة على حد سواء، تعريف التحويلات وأبرز خصائصها، المحددات الرئيسية للتحويلات. أما في المبحث الثاني فيركز على العلاقة النظرية بين التحويلات المالية للمهاجرين وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، ممثلة بكل من معدل الفقر، معدل النمو الاقتصادي، التصنيف السيادي، ميزان المدفوعات وسعر الصرف وهذا قبل المرور إلى الفصل التطبيقي.

## المبحث الأول: ماهية التحويلات المالية للمهاجرين

نمت التحويلات المالية للمهاجرين من البلدان المستضيفة إلى بلدانهم الأصلية بشكل سريع وكبير خلال العقدين المنصرمين مدفوعة أساسا بنمو أعداد المهاجرين الدوليين والتحسن النسبي في ظروف معيشتهم ودخولهم النقدية في البلدان المستضيفة. وقد جذب هذا النمو في التحويلات اهتماما بالغا ومتزايدا من قبل الباحثين وصناع السياسة في العالم بالنظر إلى حجم المبالغ الكبيرة التي تتدفق عبر قناة التحويلات.

### المطلب الأول: ماهية الهجرة وانعكاساتها الاقتصادية

نما معدلات الهجرة بشقيها، النظامية وغير النظامية، بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة مدفوعة أساسا بالعامل الديموغرافي بالإضافة إلى عدد من العوامل الاقتصادية، السياسية، والأمنية. وقد أفرزت هذه الظاهرة متعددة الجوانب العديد من الانعكاسات الاقتصادية، السياسية، والثقافية.

#### أولا: تعريف الهجرة الدولية

تُعرف المنظمة الدولية للهجرة، المهاجر الدولي باعتباره أي شخص يغير بلد إقامته المعتادة، وتميز من ثم بين المهاجرين لفترة قصيرة، وهم الأشخاص الذين غيروا بلد إقامتهم المعتادة لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز السنة، والمهاجرين لفترة طويلة، وهم الأشخاص الذين غيروا بلد إقامتهم لمدة سنة واحدة على الأقل.[1] فالمهاجر بحسب التعريف الذي حددته منظمة الهجرة الدولية هو الشخص الذي يقيم في بلد غير بلد مولده لمدة تتجاوز السنة.

وبحسب آخر تقديرات منظمة الهجرة الدولية، فإن عدد المهاجرين الدوليين في العالم بلغ ما يقترب من 272 مليون مهاجر بنهاية سنة 2019، وهذا ما يمثل 3.5 في المائة من سكان العالم، وعلى مستوى الدول المصدر للهجرة، تعتبر الهند البلد الأول بأكثر من 17.5 مليون مهاجر، في حين تعتبر الولايات المتحدة الامريكية البلد المستضيف الأول للهجرة بأكثر من 50.7 مليون مهاجر دولي.[2] وقد نمت أعداد المهاجرين خلال العقود الخمسة الأخير بحوالي 200 مليون مهاجر لتعكس التطور المستمر في اتجاهات الهجرة الدولية مدفوعة بالخصوص بزيادة الانفتاح والترابط الدولي والنمو السكاني الكبير في البلدان النامية مصدرة الهجرة.

ويعتقد العديد من الملاحظين بأن الزيادة الكبيرة في حجم الهجرة الدولية (أنظر الجدول 01)، سواء ما تعلق منها بالهجرة النظامية أو الهجرة غير النظامية، إنما هي بالأساس انعكاس رئيسي لظاهرة النمو السكاني الكبير الذي تشهده

[1] **تقرير الهجرة في العالم في العام 2019**، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)،2019، جنيف، سويسرا، ص21.
[2] **المرجع نفسه**، ص3.

البلدان النامية.[1] فمشكلة الهجرة من منظورهم، يتحكم فيها محدد رئيسي ووحيد فقط يتمثل في الزيادة السكانية المفرطة في البدان مصدرة الهجرة، وتعد هذه الوجهة مقبولة إلى حد بعيد نتيجة للارتباط الإيجابي الواضح بين اتجاهات النمو السكاني في البلدان المصدرة للمهاجرين وأعداد المهاجرين.

**الجدول 1.1: تطور الهجرة الدولية حول العالم. 1970–2019**

| السنة | عدد المهاجرين الدوليين حول العالم | نسبة عدد المهاجرين الدوليين إلى اجمالي السكان في العالم |
|---|---|---|
| **1970** | 84,460,125 | %2.3 |
| **1975** | 90,368,010 | %2.2 |
| **1980** | 101,983,149 | %2.3 |
| **1985** | 113,206,691 | %2.3 |
| **1990** | 153,011,473 | %2.9 |
| **1995** | 161,316,895 | %2.8 |
| **2000** | 173,588,441 | %2.8 |
| **2005** | 191,615,574 | %2.9 |
| **2010** | 220,781,909 | %3.2 |
| **2015** | 248,861,296 | %3.4 |
| **2019** | 271,642,105 | %3.5 |

**Source**: World Migration Report 2020. International Organization for Migration (IOM). Geneva, Switzerland. 2019. P21.

### ثانيا: الهجرة والاقتصاد

إن الباحث في موضوع الهجرة يمكنه ان يلحظ الاختلافات في الآراء والتباينات بشأن الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة الهجرة على الاقتصادات المستضيفة على وجه الخصوص. حيث يبرز الرأي المعارض بحجة أن المهاجرين يزاحمون مواطني البلدان المستضيفة على الموارد الاقتصادية المحدودة، فرص العمل، حيث ترتبط بحسبهم زيادة أعداد المهاجرين بزيادة مماثلة في أعداد العاطلين ع العمل من مواطني البلد، يرفعون من عجز الموازنة بسبب زيادة حجم الإعانات الحكومية الموجهة للمهاجرين، ولا يضيفون قيمة مضافة بالشكل الذي يخدم الاقتصادات المستقبلة بسبب قلة مهارتهم وضعف الاندماج وغياب التواصل اللغوي بشكل فعال. وفي حقيقة الأمر فإن ما يدفع بالمعارضين للمهاجرين غالبا هو مجموعة من العوامل الثقافية، الدينية، والسياسية، مدفوعة بالعنصرية أكثر مما تدفعهم العوامل الاقتصادية.

[1] Michael p. Todaro and Stephen C. Smith: **Economic Development**, 11th edition, Pearson highered, Boston, USA, 2012, 296.

فالمهاجرون يعتبرون بمثابة عامل محرك ومساعد على تحقيق التنمية، حيث يسهمون في النمو الاقتصادي أينما يذهبون. وتظهر الدراسات أن للهجرة أثرا ضئيلا على البطالة في صفوف المقيمين في البلدان المستضيفة وأثرا إيجابيا عاما على إيجاد فرص العمل والاستثمار. وتشير أدلة متزايدة إلى أن المهاجرين يسهمون في الضرائب المباشرة وغير المباشرة بقدر أكبر من استفادتهم من الإعانات الحكومية، كما أنهم يكملون المواطنين ولا يتنافسون معهم مما يؤدي إلى تحقيق إنتاجية أكبر بشكل عام داخل الاقتصاد.[1] فبحسب أنصار هذا الرأي فإن المنافع الاقتصادية التي يجلبها المهاجرون إلى الاقتصادات المستضيفة تتجاوز بكثير ما يحصلون عليه بقابل ذلك.

وغالبا ما تركز المناقشات حول الهجرة على الثقافة والهوية والاقتصاد. وفي بلدان مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية حيث يندمج العديد من المهاجرين في القوة العاملة سريعا–لا سيما الذين رحلوا عن بلدانهم لأسباب اقتصادية —— تستند الحجج المؤيدة لزيادة الهجرة إلى منافعها الاقتصادية المحتملة. فالبحوث تشير إلى أن الهجرة لا تحد من الكثافة الرأسمالية للاقتصاد، بل تسمح بتوسع الشركات وتصحيح مسار الاستثمارات، كما تشجع الابتكار والنمو —لا سيما عند دخول المهاجرين من أصحاب المهارات. كذلك لا توجد سوى شواهد قليلة على أن الهجرة تؤدي إلى خسارة الوظائف أو تراجع الأجور في البلدان المستقبلة.[2]

ومن حيث المبدأ، يمكن ان تعمل الهجرة كحل مهم لمشكلة خلق فرص عمل عالمية. ويمكن أن يغطي العمال ذوو المهارات العالية من الصين والهند النقص في الولايات المتحدة. ويمكن أن تساعد الممرضات من الدول الآسيوية الأخرى في رعاية سكان اليابان المتزايدة أعمارهم. فالهجرة لا تزال منخفضة مقارنة بما هو مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية. لكن على الرغم من المنافع الكبيرة التي يجلبها المهاجرون إلى بلدان المقصد، إلا أن المعارضة ضد الهجرة قوية وآخذة في التزايد.[3]

أما تأثير الهجرة على الاقتصادات المصدرة فالصورة مختلفة نسبيا. فمن جهة يتقد الكثير من المحللين أن المهاجرين يساعدون الاقتصادات المصدرة للمهاجرين أولا من خلال التحويلات المالية التي يرسلونها إلى عائلاتهم والتي تنعكس إيجابا على العديد من المؤشرات الاقتصادية، وثانيا يساعدون على تخفيف من ضغوط الانفاق على كاهل الميزانية الحكومية وعلى سوق العمل من خلال تقليص عرض العمل من جهة. ومن جهة أخرى نجد الكثيرين يشيرون إلى المخاطر الكامنة خلف الهجرة، والمتمثلة أساسا في ضياع الكفاءات البشرية والمهارات العالية من المواطنين، بافتراض أن نسبة كبيرة من المهاجرين

[1] **تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للمهاجرين بشأن خطة لتسيير النقل البشري لعام 2035**، مجلس حقوق الانسان، الأمم المتحدة، نيويورك، جويلية 2017، ص7.

[2] جيوفاني بيري، **الطيور المهاجرة**، مجلة التمويل والتمية، العدد 01/27، صندوق النقد الدولي، مارس 2020، واشنطن، ص27.

[3] براكاش لوغاني، **وظائف**، مجلة التمويل والتمية، العدد 01/52، صندوق النقد الدولي، مارس 2015، واشنطن، ص7.

هم من فئة المهارات العالية، وهذا ما يعني التأثير السلبي على النمو الاقتصادي في ظل ندرة الكفاءة والمهارة في عامل الإنتاج الأهم، وهو العامل البشري.

## المطلب الثاني: ماهية التحويلات المالية للمهاجرين وقنوات الانتقال

### أولا: تعريف التحويلات المالية للمهاجرين

تختلف البلدان احياناً في تحديدها للتحويلات والبنود المناسبة لقيدها في ميزان المدفوعات بالرغم من وضوح الأدلة والتعاريف الدولية. فأحيانا يتداخل تسجيلها مع عوائد السياحة أو ودائع غير المقيمين بل ومع الاستثمار الاجنبي المباشر في قليل من الحالات. وبنود ميزان المدفوعات المتفق عليها لتمثل اجمالي التحويلات هي ثلاثة: (1): **تحويلات العمال** (Worker Remittance) وتعنى التحويلات الجارية للعمال المقيمين في بلدان اخرى لمدة تزيد عن سنة، أما لمن يقيم أقل من سنة فتدخل تحويلاته في ثاني البنود (2) **وهي تعويضات المستخدمين** (Compensation of Employees)، والتي تضم الاجور والرواتب والمزايا الاخرى العينية أو النقدية بما في ذلك ما يدفع عن العمل من تأمينات اجتماعية. وهؤلاء المستخدمين هم غالباً عمال مؤقتون (اقل من سنة)، وعمال الحدود. ولا يدخل في هذا البند ما يحمله العمال المهاجرون معهم من أموال عند الهجرة أو العودة فهذه تدخل في البند الموالي الثالث (3) **تحويلات المهاجرين** (Migrant Transfers)، وما يسجل في هذا البند هو صافي التحويلات عند المغادرة والعودة وذلك عند تغيير الاقامة على الاقل لمدة عام[1].

وفي تعريفها البسيط، فالتحويلات المالية للمهاجرين (Remittances Inflows) هي أحد أشكال الدخل الخاص (Private Income) الذي يرسله فرد أو أكثر من أعضاء الأسرة الذي يعمل في الخارج إلى باقي أعضاء الأسرة الذين يعيشون في بلدهم الأصلي.[2] أو هي الدخل الذي تحصل عليه الأسر المعيشية من اقتصادات خارجية والذي ينشأ في الأساس نتيجة انتقال أفرادها إلى اقتصادات أخرى بصفة مؤقتة أو دائمة.[3]

بينما إذا ما أردنا أن نكون أكثر دقة. نجد أن دليل ميزان المدفوعات للبنك الدولي يعرف التحويلات المالية للمهاجرين على أنها: (تمثل تحويلات المغتربين دخل الأسر المعيشية من الاقتصادات الأجنبية والذي ينشأ أساسا نتيجة لانتقال الأفراد

[1] محمد الأمين فارس، **تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية، السمات والآثار**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الاسكوا، الأمم المتحدة، ، بيروت، لبنان، ماي 2006، ص4.

[2] Ronald Ravinesh Kumar (2012). ***Exploring the interactive effects of remittances,* financial development and ICT in Sub-Saharan Africa:** an ARDL bounds approach. *African J. Economic and Sustainable Development, Vol. 1, No. 3, 2012*. P216.

[3] **تقرير المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2009، ص1.

بصورة مؤقتة أو دائمة إل تلك الاقتصادات. وتشمل تحويلات المغتربين البنود النقدية وغير النقدية التي تتدفق عن طريق القنوات الرسمية، كشبكة التحويلات الالكترونية مثلا، أو عن طريق القنوات غير الرسمية، كحمل النقود أو السلع عبر الحدود وتتألف في معظمها من أموال وبنود غير نقدية يرسلها أو يعطيها أفراد هاجروا إلى اقتصاد جديد وأصبحوا مقيمين فيه، ومن صافي تعويضات عمال الحدود أو العمال الموسميين أو غيرهم من العمال المستخدمين لأجل قصير في اقصاد ليسوا مقيمين فيه.)[1]

ومن جانب آخر، لا تنشر العديد من الدول بيانات عن تحويلات العاملين، حيث يلاحظ من إحصاءات ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي أن حوالي 87 دولة لا تقوم بنشر بياناتها عن تحويلات العاملين في الخارج، وذلك بالرغم من أنها تعرف بأنها دول لديها عمالة في الخارج أو تستقبل عمالة أجنبية على أراضيها. ومن جانب الدول العربية، لا تنشر بيانات رسمية عن تحويلات العاملين في الخارج لكل من الجزائر وموريتانيا والعراق. وخلال الأعوام القليلة الماضية، قام البنك الدولي بإعداد تقديرات للدول التي لا تتوفر فيها بيانات رسمية عن تحويلات وتعويضات العاملين في الخارج، ومن بينها عدد من الدول العربية.[2]

### ثانيا: قنوات انتقال التحويلات المالية للمهاجرين

تتاح أمام المهاجرين الذين يرغبون في ارسال أموالهم إلى أسرهم في البلدان الأصلية العديد من الطرق أو القنوات. فمن جهة، قد يلجأ المهاجرون إلى القنوات الرسمية والتي تتضمن تحويل الأموال من خلال البنوك، المؤسسات المتخصصة في تحويل الأموال عبر البلدان أو عبر البريد، وأحيانا من خلال وكلاء صرف العملة المعتمدين. ومن جهة أخرى، قد يلجأ المهاجرون في كثير من الأحيان إلى الاعتماد على القنوات الغير الرسمية التي قد تشتمل على الوسطاء غير الرسميين، التجار، أو الأفراد.

ففي ظل جود القنوات غير الرسمية، أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين أكثر أشكال التدفقات الخارجية للنقد الأجنبي صعوبة في القياس والأقل تقديرا لحجمها الدقيق. فعند مقارنة التحويلات مع أشكال التدفقات الخارجية الأخرى التي تتميز بقدرة الأجهزة الإحصائية في الدول على تقدير قيمتها الحقيقية بدقة-بالنظر إلى مرورها عبر القنوات الرسمية (البنوك) بشكل كامل-لا يتاح أمام تلك الأجهزة-برغم الجهود الحثيثة والمتواصلة لتقدير الحجم الصحيح لهذه التدفقات-القدرة على الوصول إلى الرقم الصحيح والتقدير غير المتحيز في ظل وجود تسرب عبر القنوات غير الرسمية. وما يزيد من

[1] دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2009، ص 272.
[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011، ص 175.

ضعف التقديرات في أحيان كثير هو اختلاف تصنيف التحويلات في موازني المدفوعات للبلدان المختلفة كما سبق ذكره. ويمكن ايجاز قنوات انتقال التحويلات وأبرز خصائصها كما يلي:

**الجدول 2.1: قنوات انتقال التحويلات المالية وأبرز خصائصها**

| البيان | نوع المتعامل | المزايا الإيجابية | المزايا السلبية | التكاليف | إمكانية الحصول على الخدمة | نوعية الخدمة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع الرسمي | البنوك | - الأمان<br>- شبكة منظمة في البلدان النامية<br>- السرعة | - تكلفة مرتفعة للمعاملات الصغيرة.<br>- وجوب حيازة المستفيد لحساب بنكي.<br>- شبكة بنكية ضعيفة في المناطق الريفية. | - مرتفعة تصل إلى 15% من المبلغ المحول | - متوسطة للمقيمين في المدن الكبرى وسيئة للمقيمين في المناطق المعزولة | - ممتازة لأن الخدمة سريعة وتتم بعرض وثائق رسمية. |
| | البريد | - أقل تكلفة مقارنة بالبنوك.<br>- بساطة العملية.<br>- تنظيم جيد على المستوى الدولي. | - تلقي التحويلات بصورة غير تلقائية.<br>- أوقات غير محددة وملائمة وفي بعض الأحيان طويلة. | - منخفضة بين 2 إلى 5% من المبلغ المرسل. | - ممتازة<br>- يمكن لهذه الأموال أن تسحب من أي مكتب بريدي في البلد. | - سيئة لأنه يجب الإنتظار لفترة طويلة للحصول على الأموال. |
| | شركات تحويل الأموال كويستترن يونيون | - السرعة القصوى.<br>- الفعالية.<br>- الأمان.<br>- البساطة.<br>- التحويل متاح على الفور.<br>- شبكة واسعة. | - سعر صرف ثابت<br>- تقع في وسط المدينة<br>- تكلفة عالية جدا<br>- نقص الشفافية فيما يخص الرسوم المطبقة. | - مرتفعة بين 5 إلى 10% بحسب الوكالة. | - متوسطة. | - ممتازة |
| غير رسمية | وسيط (الأصدقاء أو الأقارب المسافرين إلى البلد الأصلي) | - بساطة<br>- تكلفة ضعيفة وفي بعض الأحيان غير موجودة<br>- السرية إزاء سلطات البلد الأصلي<br>- تقوم على أساس الثقة | - توافر التحويل رغم الضغط الإجتماعي<br>- خطر كبير لفقدان هذه الأموال فهي معرضة للسرقة | - ضعيفة وفي بعض الأحيان معدومة | - ممتازة | - ممتازة لكن تتوقف على العلاقة بين المهاجر والوسيط |
| | تحويلات شبه رسمية (جمعيات المهاجرين) | - أقل تكلفة عن القطاع الرسمي<br>- سهولة إمكانية الوصول إلى مهاجرين كل العالم حتى لأولئك الذين يقيمون في المناطق البعيدة<br>- السرعة | - تكلفة أحيانا مرتفعة<br>- إشتراكات إلزامية في الصناديق المشتركة | - متوسطة | - ممتازة | - ممتازة |

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

**المصدر**: وداد صالحي، **التحويلات المالية للمهاجرين. دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2011/2010، ص85.

وقد تختلف القنوات المستخدمة في المعاملات تبعا لنوع النظام المالي، والبيئة المؤسسية الكلية في البلدان المرسلة والمتلقية، ومدى ملائمة هذه القنوات وتكاليف استخدامها، والخصائص الديموغرافية لمرسلي التحويلات ومتلقيها.[1] وبسبب الرسوم المرتفعة التي يحملها القائمون بالتحويل الرسميون، نجد ان قسما من التحويلات فحسب يجد طريقه إلى النظام الرسمي.

[1] تقرير المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها، **مرجع سابق**، ص4.

فالمهاجرون الفقراء الذين يريدون ارسال مبالغ صغيرة للديار قد يعتمدون على الوسطاء في النظم غير الرسمية لتحويل النقود، والذين يقدمون سمات مواتية لهم، مثل اغفال الأسماء، والحد الأدنى من العمل الورقي، والسرعة.[1]

## المطلب الثالث: خصائص التحويلات المالية

تتميز التحويلات المالية بخصائص فريدة بالمقارنة مع أشكال التدفقات المالية الأخرى العابرة للحدود (الاستثمار الأجنبي المباشر، الديون الخارجية، استثمارات المحفظة، والمساعدات الإنمائية الموجهة لدول العالم الثالث)، الأمر الذي جذب اهتمام كبير من قبل الباحثين وصناع السياسة الاقتصادية حول العالم. فبالإضافة إلى قيمتها الكبيرة التي فاقت 700مليار دولار في سنة 2018، تتميز التحويلات المالية أيضا بكونها أكثر أشكال التدفقات المالية استقرار، عدم مسايرتها لتقلبات الدورة الاقتصادية، تمثل تدفقات صافية بدون تكلفة أو التزامات.

### أولا: الاتجاه العام المتزايد

منذ بروز التحويلات المالية كأحد أشكال التدفقات المالية بين الدول، لم تعرف قيمتها سوى تراجعات طفيفة جدا بالمقارنة بالتراجعات الدورية الكبيرة لأنواع التدفقات المالية الأخرى التي تشهد في كثير من السنوات تراجعات كبيرة نسبيا. فمثلا ظلت التحويلات المالية باتجاه البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل[2] تنمو بمتوسط 11.5 في المائة خلال الفترة 2000-2019 مقارنة بمتوسط 9.5 في المائة لإجمالي التدفقات الدولية، في حين ارتفعت قيمتها بـ 9.6 بالمائة خلال سنة 2018 لتصل إلى أكثر من 530 مليار دولار خلال نفس السنة، متفوقة بذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال العقدين المنصرمين تدفقت إلى البلدان منخفضة ومتوسطة النمو مبالغ قدرت بأكثر من 316 مليار دولار كمتوسط سنوي من اجمالي 435 مليار دولار للتحويلات الدولية، وهذا ما يبرز أهمية هذا النوع من التدفقات الخارجية كمصدر تمويل مستمر النمو ومهم للبلدان النامية على العموم.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

[1] سانجيف جوبتا وآخرون، **جعل التحويلات تعمل لصالح افريقيا**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 02/44، صندوق النقد الدولي، يونيو 2007، واشنطن، ص42.

[2] low- and middle-income countries (LMICs)

**الشكل 1.1: تطور الاتجاه العام للتحويلات المالية للمهاجرين (2000–2019)**

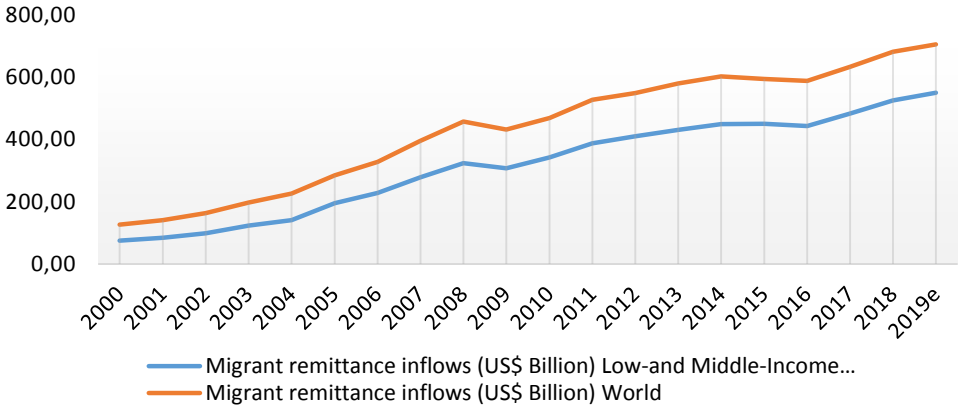


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي:

https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

هذا ومن غير المفاجئ أن نجد أن أكثر البلدان استفادة من التحويلات المالية للمهاجرين هي أيضا أكثر البلدان كثافة في العالم، فالهند، الصين، المكسيك والفليبين هي أكثر البلدان تلقيا للتحويلات وفي نفس الوقت هي من أكثر البلدان تعدادا سكانيا.[1] فالعلاقة التي تربط بين التحويلات وعدد السكان في البلدان المتلقية هي من نوع العلاقات المباشرة، ويعاز ذلك إلى ضعف الفرص في الحصول على حياة جيدة في ظل زيادة عدد السكان مما يدفع بالمزيد من الهجرة وبالتالي المزيد من التحويلات كلما زاد عدد السكان. وفي المنطقة العربية تعتبر مصر، بتعداد سكاني يفوق المائة مليون نسمة، أكبر البلدان العربية استقطابا لأموال المهاجرين وهي في نفس الوقت تحتل المرتبة الرابعة عالميا في هذا المجال.

### ثانيا: تمثل مصدر مستقر لتدفقات النقد الأجنبي

تميل التحويلات لأن تكون مصدرا مستقرا ومضادا للتقلبات الدورية للإيرادات من العملة الأجنبية في أغلب الأحيان. ويرسل المهاجرون أموالا أكثر عندما تعاني الأسر في الوطن صعابا لأي أسباب، لذلك فالتحويلات تعمل كتأمين ذو الضراء الاقتصادية. وقد كانت التحويلات مرنة بشكل لافت للنظر أثناء الأزمة الاقتصادية العاملية 2008، وتبين التقديرات أن التحويلات انخفضت بنسبة 6 بالمائة فقط في عام 2009، مقارنة بانخفاض بنسبة الثلث في الاستثمار الأجنبي المباشر، وانهيار شبه كامل في تدفقات المحافظ الخاصة.[2]

[1] INTERNATIONAL MIGRATION OUTLOOK (2006), OECD. ISBN 92-64-03627-X–. PARIS 2006 EDITION. P143.

[2] ديليب راثا: **التحويلات ودورها في التنمية، طوق النجاة للبلدان الفقيرة. مجلة التمويل والتنمية**، عدد 46/04، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2009، ص30.

**الشكل 2.1: اتجاهات النمو والتقلبات في تدفقات التحويلات الواردة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بالمقارنة مع أشكال التدفقات الخارجية الأخرى (1990–2019)**

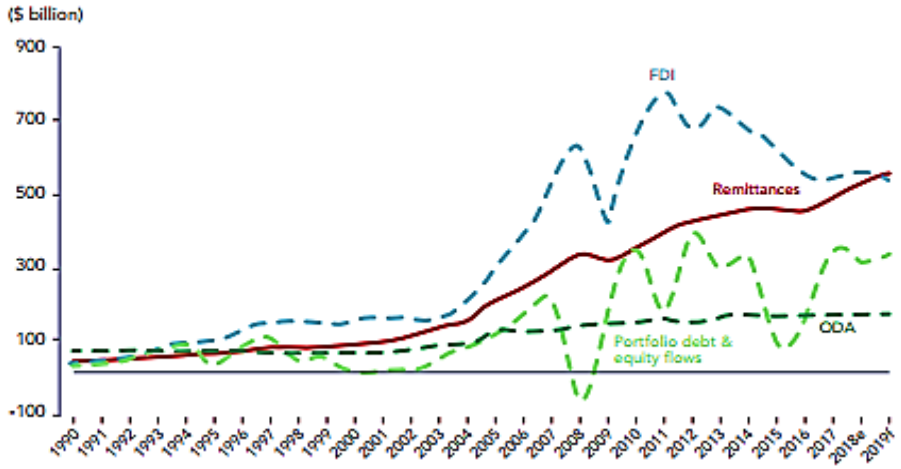


**Source**: Migration and Remittances, Recent Developments and Outlook, Brief report n° 31, World Bank Group, April 2019, p1.

يوضح الشكل العلوي الخاصيتين سالفتي الذكر للتحويلات. حيث يمكن ملاحظة النمو المستمر والمتزايد في التحويلات دون حدوث تراجعات ملموسة (فيما عدا التراجع الطفيف المسجل سنة 2009 عقب الأزمة المالية) خلال العقود الثلاث المنصرمة، مما جعلها تتفوق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأكبر أشكال التدفقات الخارجية الواردة إلى البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل، كما يرسم الشكل أيضا صورة واضحة عن حجم التقلبات التي تبديها كل أشكال التدفقات. والمثير للانتباه حقا هو أن تدفقات التحويلات لا تكاد تبدي أي تقلبات بالمقارنة مع التقلبات الواضحة والكبيرة في التدفقات الأخرى خاصة تدفقات الديون الخارجية واستثمارات المحفظة. والملاحظ بشكل خاص أن تراجع التحويلات عقب الأزمة المالية لسنة 2008 كان طفيفا جدا (-5 في المائة فقط) بالمقارنة مع التراجع الكبير في الاستثمار الأجنبي المباشر (-39 في المائة).

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

وتعد سمة الإستقرارية في التحويلات المالية للمهاجرين صفة مميزة وفريدة تتصف بها دون غيرها من أشكال التدفقات الخارجية الأخرى، والتي جعلت من صناع السياسة الاقتصادية في كثير من البلدان النامية والباحثين من جميع أنحاء العالم يولون أهمية بالغة لهذه التدفقات. فوجود تدفقات مالية واردة من النقد الأجنبي تتميز بالاستقرار الكبير يعد عاملا مهما للغاية لاقتصادات البلدان النامية والأقل نموا التي تتميز بتقلبات النمو بالنظر لاعتمادها على نمط النمو الاقتصادي المعتمد على تصدير السلع الأولية كثير التقلب. وهذه السمة البارزة في التحويلات تسمح بتقليل تقلبات النمو الاقتصادي وتعد

بمثابة عامل صد لتقلبات الدورة الاقتصادية والصدمات الخارجية. وإذا ما أردنا أن نكون أكثر دقة فإن للتحويلات المالية للمهاجرين دور هام في استقرار ميزان المدفوعات باعتبارها بند هام من بنود الحساب الجاري للبلدان المتلقية.

### ثالثا: عدم مسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية

ثمة أمران يستحقان التوكيد، وهما يتمثلان في الاستقرار النسبي للتحويلات، وفي قلة مسايرتها للاتجاهات الدورية مقارنة بمصادر التمويل الخارجي الأخرى. وبسبب هاتين السمتين، تميل نسبة التحويلات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الحد من تقلبات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى بعد التحكم في محددات ممكنة أخرى تؤثر في تقلب معدل النمو. وبالمثل يبدو أن التحويلات المالية تحد من إمكانية حدوث انقلابات حادة في الحسابات الجارية خاصة عندما تكون أعلى من 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تكون هذه السمات ذات أهمية خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا نظرا لأن هذا الاقتصادات تتسم تقليديا بحدوث حالات تسارع في النمو تتكرر نسبيا لكنها تكاد تعادل في تواترها انهيار النمو، مقترنة باشتداد هشاشة ميزات المدفوعات وبعبء الدين المفرط.[1]

ومع ذلك يؤكد بعض الباحثين على أن التحويلات المالية للمهاجرين تكون مضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية فقط عندما تهيمن عليها دوافع الإيثار (altruistic motives)، أما كانت مدفوعة بأهداف الاستثمار في البلد الأم فذلك يجعلها مسايرة للدورة الاقتصادية، ورغم ذلك فإن عدم مسايرة الدورة الاقتصادية تعتبر خاصية مهمة للغاية للتحويلات المالية تتيح لها لعب دور هام في استقرار الاقتصاد الكلي من خلال امتصاص أثر الصدمات الخارجية.[2]

### رابعا: غياب الالتزامات وانعدام التكاليف

نظرا لأن التحويلات هي نقل للأموال من طرف واحد–هدايا إذا أردنا–فهي لا تنشئ أي التزامات، وهي تأتي في العادة مع نصائح–من مهاجرين لديهم خبرة أفضل–حول أحسن طريقة لاستخدامها. وهكذا فإن التحويلات ليست مجرد أموال، ولكنها أموال لها قيمة مضافة.[3]

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

وبإجراء مقارنة سريعة بين أنواع التدفقات المالية الخارجية نجد أن التحويلات المالية للمهاجرين الواردة لاقتصادات البلدان النامية هي بمثابة تدفقات صافية لا ينشأ عنها أي شكل من أشكال الالتزامات أو التكاليف المالية مما يسمح بتعزيز الوضعية النقدية للاقتصادات المتلقية وتعزيز المؤشرات والتوازنات المالية.

---

[1] **تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية**، تقرير أقل البلدان نموا سنة 2012، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012، ص14-15.

[2] Aliaa N. Kodier (2015). **Migration Remittances Inflows and Macroeconomic Shocks: The Case of Egypt.** International Journal of Economics and Financial Issues. 5(4). p1002.

[3] ديليب راثا: **مرجع سابق**، ص30.

فالمهاجرون يرسلون الأموال إلى بلدانهم طواعية ودون انتظار مكافأة أو عائد مالي نظير ذلك. بينما نجد أن تدفقات الديون الخارجية هي أكثر أنواع التدفقات الخارجية تكلفة بالنظر إلى أنها تحمل الاقتصادات المدينة تكاليف تفوق قيمتها الأصلية، بينما تكون تدفقات المحفظة أكثر تقلبا وتعتمد هي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحسن مؤشرات الاقتصادية الكلي كما أنها خارجة أيضا. في حين أن تدفقات المساعدات الخارجية تشبه التحويلات في كونها تدفقات صافية باتجاه واحد فقط، لكنها تختلف عنها في كونها ضئيلة القيمة، ولها تبعات سلبية على سيادة البلد واستقلال القرارات الاقتصادية والسياسة.

## المطلب الرابع: محددات التحويلات المالية للمهاجرين

يستند قرار ارسال التحويلات المالية للبلدان الأصلية للمهاجرين على نوعين من أنواع الحوافز، دوافع الايثار ودوافع الاستثمار. يرتبط النوع الأول بمدى الاهتمام بالرفاهية النسبية للمهاجرين ويمكن التعبير عنها من خلال العوامل الجزئية، أو ما يعرف بالمحددات الاجتماعية كالجنس والعمر والحالة الاجتماعية...، ويتعلق النوع الثاني بمدى الرغبة في الاستثمار ويمثلها العوامل الاقتصادية الكلية.[1] فالباحثون يفرقون بين المحددات الجزئية (MICRO FACTORS) للتحويلات المالية للمهاجرين، والتي تمثل أهم العوامل الجزئية التي ترتبط بالمهاجر والتي تؤثر في قراره بتحويل أمواله للبلد الأصلي بدوافع ذاتية كالإيثار والحالة الاجتماعية، وبين المحددات الكلية (MACRO FACTORS)، التي تشمل على عوامل مثل مخزون المهاجرين وتكاليف التحولات للبلد المتلقي. هذا ولا يمكن ترجيح عامل دون بقية العوامل الأخرى بالنظر إلى عدم تجانس تلك العوامل من جهة، وإلى تقلبها وتغيرها بمرور الوقت من جهة أخرى.

### أولا: المحددات الجزئية:

**1-الايثار (مقاربة الإيثار)**: ينظر إلى التحويلات من ناحية هذا المحدد على أنها عقد أو نوع من الترتيبات المتبادلة بين المهاجر وأسرته في البلد الأصلي.[2] ويعتبر الإيثار من أهم المحددات التي تؤثر على قرار تحويل الأموال إلى البلد الأصلي باعتبار أن المهاجر مسؤول على رعاية عائلته المتواجدة في الموطن الأصلي ورفاهية المهاجر تتمثل في رفاهية ورضى أفراد أسرته من حيث مواجهة متطلبات الحياة اليومية بالأموال المحولة. فأنصار هذه المقاربة يعتبرون دالة منفعة المهاجر كامتداد

[1] Aliaa N. Kodier (2015). **ibid.** p1002.

[2] لطيف وليد، **الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال (حالة دول المغرب العربي)**، أطروحة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2011/2010، ص53.

لدالة منفعة أفراد أسرته في البلد الأصلي مما يعني أن زيادة حجم المبالغ المحولة إلى أسرته تؤدي إلى زيادة منفعة المهاجر بنفس المقدار.[1]

بهذا المعني نجد أن الإيثار يعبر عن مدى ارتباط المهاجر بأفراد أسرته ومدى تحمله لمسؤولية إعالتها والرغبة في مساعدتها على تحمل تكاليف المعيشة في البلد الأصلي للمهاجر. ويعني أن المهاجر يؤثر تحويل جزء من دخله-ولو على قلته-إلى أحد أو معظم أفراد أسرته حتى ولو كان هذا الدخل قليلا لا يتيح للمهاجر العيش المريح في بلد المهجر.

2-**دافع الاستثمار (مقاربة المحفظة الاستثمارية)**: بحسب هذه المقاربة فإنه ينظر إلى تحويلات المهاجرين كجزء مشابه لتدفق رأس المال.[2] أي أن التحويلات المالية للمهاجرين بحسب هذه المقاربة تسلك نفس سلوك رؤوس الأموال الأجنبية (الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة) في بحثها عن فرص الربح.

فلا شك في أن المهاجرون الذين يختارون الهجرة هم في الغالب من فئة الشباب الذين يكرسون سنواتهم الأولى في المهجر في العمل ومراكمة المدخرات على أمل تحسين أو تحقيق مستوى معيشي أفضل في المستقبل عند حلول وقت التقاعد. وبالنظر إلى صعوبة تحقيق هذا الهدف في البلدان المستقبلة (غالبا ما تكون بلدان مرتفعة الدخل) التي تتميز غالبا بمستويات معيشية أكبر بالمقارنة مع المستوى المعيشي للبلد الأصلي الذي يكون في الغالب منخفض الدخل. لذلك نجد أن دافع الاستثمار يعتبر من بين المحددات الجزئية ذات الأهمية في تحديد قرار ارسال التحويلات.

وبحسب هذه المقاربة فإن المهاجر يرسل الأموال إلى أحد أفراد عائلته (أحد الوالدين أو الاخوة) على أن يتكفل الأخير بتعهد الاستثمارات التي يرغب بها المهاجر نيابة عنه سواء تعلقت الاستثمارات بالأصول المادية، العقارات، أو الأصول المالية. هذه الأخيرة التي يرتبط فيها حجم الاستثمار عن طريق التحويلات بمدى سيولة وتطور الأسواق المالية للبلد المتلقي، وبمدى تنوع الأصول المالية التي توفرها وجاذبيتها من حيث ارتفاع العوائد والانخفاض النسبي للمخاطر.

3-**العوامل الاجتماعية**: تدخل العديد من العوامل الاجتماعية في تحديد قرار ارسال التحويلات وحجمها. فعند تقدير التحويلات على أساس فردي، يؤثر نوع الجنس على مستوى الدخل المقدر لمرسلي التحويلات، فغالبا ما يكون متوسط الدخل أقل في حالة الإناث منه في حالة الذكور. كما يؤدي وجود الأطفال في الأسرة المعيشية إلى زيادة نفقاتها، وبالتالي انخفاض الدخل المتاح الذي ترسل منه التحويلات. بالإضافة إلى ما سبق، تؤثر مدة الإقامة في البلد المضيف تأثيرا سلبيا

[1] بلميمون عبد النور، **تحديات الهجرة جنوب-شمال، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2015/2014، ص110

[2] ترقو محمد وبن مريم محمد (2018)، **محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 2018/13، ص381.

على نسبة المغتربين مرسلي التحويلات، فنظرا لأن الروابط مع الأسرة في بلد المنشأ وبالتالي التزامات مرسلي التحويلات تجاهها غالبا ما تضعف بمرور الوقت، فلذلك تكون احتمالات تحويل الأموال ممن أقاموا في البلد المضيف لسنوات عديدة أقل من الاحتمالات المتوقعة لحديثي الوصول إليها.[1]

**4-المستوى التعليمي**: يعد المستوى التعليمي للمهاجرين عامل هام يؤثر في وصولهم إلى سوق العمل ويحدد مستويات أجورهم وآفاقهم المهنية، ما يؤثر أيضا في حصولهم على الخدمات الأساسية، وآليات الحماية والتدريب على المهارات، ويحدد قيمة التحويلات التي يرسلونها إلى بلدان المنشأ.[2]

ثانيا: المحددات الكلية:

**1-عدد المهاجرين (رصيد الهجرة الدولية)**: من جانب الاقتصاد الكلي فإن خصائص المهاجرين تقتصر على دراسة حجمهم، وفي بعض الأحيان يضاف إليها درجة تأهيل المهاجرين، وهذان العاملان يؤثران بشكل كبير على التحويلات المالية، فزيادة حجم المهاجرين في بلد ما سيؤدي إلى زيادة حجم التحويلات المالية الواردة إليه.[3]

**الشكل 3.1: البلدان الأكبر من حيث رصيد الهجرة الدولية تستقبل مبالغ أكبر من التحويلات (مليار دولار/2020)**

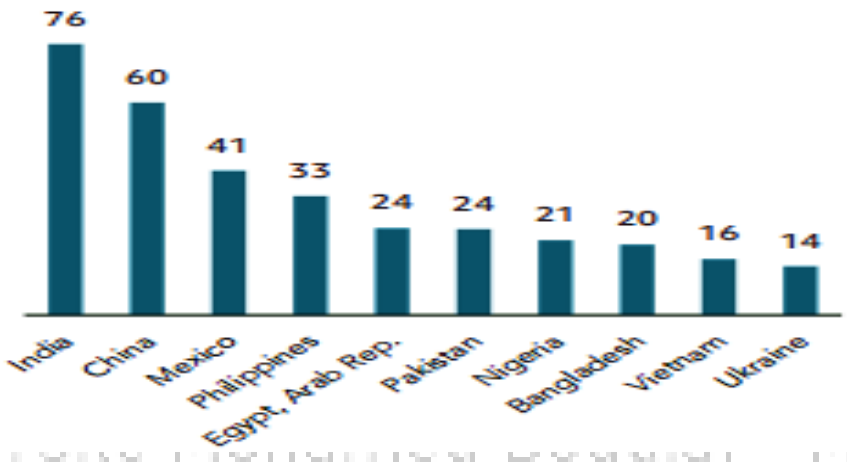


**Source**: "Migration and Development Brief 33: Phase II: COVID-19 Crises through a Migration Lens". KNOMAD-World Bank. Washington, DC, 2020. p10.

ويعد هذا العامل من أبرز العوامل التي ترفع من حجم التحويلات المالية الواردة للبلد المتلقي، بملاحظة شريعة لترتيب البلدان الأكثر تلقيا للتحويلات في السنوات الأخيرة نجد أن البلدان التي تحوز على أكبر رصيد من مخزون الهجرة الدولية

[1] تقرير المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها، **مرجع سابق**، ص49.
[2] **تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019**، منظمة الهجرة الدولية (IOM)، الأمم المتحدة، 2020، ص33.
[3] بلميمون عبد النور، **مرجع سابق**، ص115.

(في نفس الوقت تعتبر هذه البلدان الأكثر تعدادا من بين البلدان المتلقية) هي الأكثر البلدان المتلقية للتحويلات في العالم، ويتصدر هذه القائمة أكبر بلدين من حيث السكان، وهما الهند متبوعة بالصين، كما يوضحه الشكل السابق.

**2-تكاليف التحويل وكفاءة النظام المصرفي:** تلعب تكاليف التحويل دورا مهما وبارزا في نمو قيمة التحويلات الواردة للبلدان المتلقية، فبعض الدراسات وجدت على أن انخفاض قدره 1 في المائة في تكلفة التحويل يمكن أن يؤدي إلى نمو متناسب مع هذا الانخفاض بنسبة 0.22 في المائة، فالمهاجرون سيفضلون ارسال الأموال عبر القنوات غير الرسمية طالما كانت تكاليف التحويلات مرتفعة. [1]

ففي العادة، يدفع مرسل الأموال من بلد لآخر قسطا ماليا يرتبط عكسيا مع قيمة مبلغ التحويل، فمثلا تقدر متوسط تكلفة تحويل مبلغ قدره 500 دولار دوليا بـ 5 في المائة، لكن رغم هذا الارتباط العكسي بين التكلفة وحجم المبلغ، إلا أن الواقع مختلف، فتكلفة تحويل مبلغ 200 دولار تبلغ 7 في المائة، بل إن نسبة تكلفة تحويل نفس المبلغ عبر البنوك في سنة 2017 بلغت 11 في المائة، وفي سنة 2018 قدرت تكاليف أو رسوم التحويلات الدولية 30 مليار دولار. وعلى المستوى الدولي، تبقى تكاليف تحويلات المهاجرين مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع النسبة المستهدفة في أهداف التنمية المستدامة عند 3 في المائة، وفي افريقيا تبلغ نسبة الرسوم المفروضة على تحويلات المهاجرين المالية أكثر من 8 في المائة كمتوسط، لذلك يتوقع تحقيق زيادة في التحويلات نحو افريقيا بأكثر من 20 مليار دولار فيما لو طبقت نسبة 3 في المائة كرسوم على التحويلات الواردة للبلدان الافريقية. [2]

إن هذه العلاقة من التكاليف باتجاه التحويلات هي نتيجة طبيعية بالنظر إلى أن المهاجرين الذين يقومون بإرسال الأموال إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية هم في الغالب من الطبقة الفقيرة وفئة محدودي الدخل، لذلك يكون من الطبيعي أن ينظر المهاجر إلى هذا العامل باعتباره محدد رئيسي للمبلغ الذي يريد ارساله، فلا يوجد مهاجر يرغب بمشاركة جزء معتبر من دخله المكتسب بصعوبة في بلد أجنبي مع المؤسسات المالية في ظل توفر طرق أو بدائل أقل تكلفة.

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

إضافة إلى عامل التكلفة يلعب مدى تطور الجهاز المصرفي دورا في تحفيز أو تثبيط المهاجرين على ارسال المزيد من الأموال إلى البلد الأصلي. فكلما كانت البنوك في البلدان المتلقية أكثر انتشارا في جميع المناطق وكلما كانت الإجراءات

[1] Sanket Mohapatra and Dilip Ratha (2010). **Forcasting Migrant Remittances during the global Financial Crises**. Working Paper n° 5512. The World Bank. Washington DC. 2010. P5.
[2] **Coronavirus disease (covid-19) and migrant remittances, Protecting an Economic Lifeline.** The Economic Commission for Africa. The United Nation. September 2020. P2.

الإدارية أقل التسهيلات الموجهة للمهاجرين وأسرهم، كلما حفز ذلك المهاجرين على تحويل مبالغ أكبر إلى أسرهم في الداخل تزامنا بطبيعة الحال مع تخفيض الرسوم التي تحصلها البنوك من المهاجرين.

**3-تغيرات سعر الصرف:** إن جل الدول النامية والتي تعتبر أهم مستقبل للتحويلات المالية للمهاجرين، تحتوي على أسواق موزاية بما فيها سوق صرف العملة، فقد أظهرت العديد من الدراسات على ان الزيادة في الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي سيدفع حتما المهاجرين إلى تحويل أموالهم عن طريق القنوات غير الرسمية التي تكون متصلة بالأسواق الموازية.[1]

تكون العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف والتحويلات المالية الواردة ذات بعدين. يتمثل البعد الأول في أن وجود نوعين من أسعار الصرف في البلد المتلقي (سوقين للصرف) يدفع بالمهاجرين إلى العزوف عن ارسال الأموال إلى البلد الأصلي، أو على الأقل تقليل حجم المبالغ المرسلة، ويكون هذا التصرف بمثابة رد فعل طبيعي لأن سعر الصرف الرسمي في البنوك سيكون دائما أقل منه في السوق الموازية مما يعني أن الأسر المستفيدة في الداخل ستتلقى مبالغ أقل بالعملة المحلية في حالة ارسال الأموال عبر الجهاز المصرفي.

أما البعد الثاني فيكون مناقضا اسابقه، فوجود أسواق موازية للصرف قد تدفع المهاجرين إلى إرسال المزيد من الأموال ولكن عبر القنوات غير الرسمية لأجل تعظيم منفعة أسرهم من خلال الاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين السوقين، ما يمكن في الأخير الأسرة المتلقية من تعظيم الدخل الناجم عن التحويلات.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

[1] بلميمون عبد النور، **مرجع سابق**، ص121.

## المبحث الثاني: التحويلات المالية للمهاجرين والاقتصاد الكلي

لقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية على التأثير الكبير والملاحظ للتحويلات المالية للمهاجرين على اقتصادات البلدان المتلقية، خاصة تلك البلدات التي يرتفع فيها حجم التحويلات المالية مقارنة بحجم الاقتصاد معبرا عنه بمستوى الدخل القومي او حجم الناتج المحلي الإجمالي. فالتحويلات المالية تمثل مصدر دخل رئيسي لفئة كبيرة من السكان في البلدان المتلقية والتي يتم توجيهها نحو زيادة الاستهلاك الذي بدوره من الممكن أن يرفع من حجم الناتج المحلي، والذي بدوره قد يسمح بزيادة نسبة التشغيل مما يعني انخفاض البطالة. وبما أن التحويلات المالية تعد تدفقا للنقد الأجنبي للاقتصاد، فإنها تعني بالضرورة تحسنا في سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ولكن هذه التحسن قد ينعكس ايجابا على المستوى العام للأسعار. وسنحاول في هذا المبحث أن نناقش هذه العلاقات بين التحويلات وأبرز المؤشرات الاقتصادية بالنسبة للبدان المتلقية.

### المطلب الأول: التحويلات على الفقر

عند دراسة العلاقة بين تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين مع متغيرات الاقتصاد الكلي يلاحظ غياب رأي موحد بين الباحثين بشأن مدى وجود تأثير إيجابي، سلبي أو غياب أي تأثير للتحويلات على بعض المتغيرات الكلية، ويلاحظ هذا الاشكال يشكل خاص فيما يتعلق بالعلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي، غير أن هذا الاشكال يختفي نسبيا عند تحليل العلاقة بين التحويلات والفقر. فمعظم الباحثين يتفقون على وجود تأثير سلبي ومعنوي للتحويلات باتجاه معدلات الفقر في البلدان المتلقية.

#### أولا: مفهوم الفقر:

منذ بداية احتساب مؤشر خط الفقر سنة 1990 عند دولار في اليوم من قبل خبراء البنك الدولي ومعدل الفقر في العالم في تراجع مستمر حتى البروز المفاجئ والانتشار الواسع لوباء كوفيد-19 مما أدى إلى عكس الاتجاه النزولي في أعداد الفقراء في العالم باتجاه الارتفاع مجددا. وفي الوقت الحالي فإن معدل الفقر الذي تعتمد عليه تقديرات البنك الدولي تم رفعه إلى 1.90 دولار في اليوم.

ويعرف الفقر بأنه عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية لأفراد الأسرة وتسديد فواتير الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية.[1]

ويفرق الباحثون عادة بين مفهومين للفقر هما الفقر المطلق (Absolute Poverty) والفقر النسبي (Realtive Poverty). فالفقر المدقع هو الوضع الذي يكون فيه الشخص غير قادر على كسب الحد الأدنى للدخل، الطعام، الملبس، الرعاية الصحية، المأوى، بالإضافة إلى الحاجات الضرورية الأخرى.[2] حيث يشير مفهوم الفقر المطلق إلى معيار معين للاحتياجات الدنيا. وإذا كان المعيار هو الدخل، فإنه يتحدد على سبيل المثال، في كسب الفرد أقل من دولار واحد يوميا، أو أقل من دولارين، كخطين مقترحين للفقر المطلق يجري استخدامهما في المقارنات الدولية. كما تقوم بعض الدول، وخاصة الدول الصناعية، بوضع خطوط وطنية للفقر بحيث يعتبر النزول عنها بمثابة انزلاق إلى وضعية الفقر المطلق. أما الفقر النسبي، فيشير إلى فقر مجموعة اجتماعية معينة بالنسبة إلى المجتمع ككل، مثل أفقر نسبة 10 بالمئة من المجتمع، ومثل اعتبار فقراء نسبيا من يحصلون على ثلث المتوسط الوطني العام للدخل.[3]

إن وجود الفقر في أي دولة يعتمد على عنصرين أساسيين هما: المستوى المتوسط للدخل القومي، ودرجة عدم المساواة في توزيع الدخل القومي. فعند أي مستوى لنصيب الفرد من الدخل القومي، فإن المزيد من عدم المساواة في توزيع الدخل سيؤدي إلى تفشي الفقر، وبنفس الطريقة، فإن انخفاض المستوى المتوسط للدخل عند أي مستوى من الدخل القومي يؤدي أيضا إلى تفشي الفقر في البلد.[4] ويشير هذا التحليل إلى أهمية التركيز على العاملين معا، رفع مستوى الدخل القومي، والعدالة في توزيع ذلك الدخل، في محاربة الفقر.

### ثانيا: العلاقة بين الفقر والتحويلات المالية للمهاجرين

بإجراء مسح سريع للدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة بين التحويلات المالية المتدفقة إلى البلدان المتلقية ومعدل الفقر في تلك البلدان نجد شبه اجماع على أهمية هذه التدفقات في التقليص من معدلات الفقر. فالدور الرئيسي للتحويلات المالية إنما يرتبط أساسا بمحاربة الفقر من خلال تغطية الاحتياجات الرئيسية للأسر المتلقية كالمسكن والغذاء والملبس، أما ما يتجاوز ذلك فيمكن أن يسهم في دعم أوجه الحياة الأخرى كالاستثمار في رأس المال البشري (التعليم والصحة)، أو

[1] حاج قويدقورين (2014). **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**. لأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. العدد 2014/12 .-ص 17.

[2] Michael p. Todaro and Stephen C. Smith: **ibid**, P2.

[3] محمد عبد الشفيع عيسى، **نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 2009/46، ص31.

[4] ميشيل تودارو: **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006، ص93.

الاستثمار في رأس المال المادي (المشاريع الصغيرة). فالتحويلات المالية للمهاجرين هي بمثابة دخل إضافي يسهم في رفع المستوى المعيشي للأسر المتلقية بحيث يتاح لها مبالغ نقدية تساعدها على تلبية احتياجاتها اليومية الرئيسية مما يعني رفع عدد الأسر التي تعيش فوق خط الفقر كلما ارتفع حجم التحويلات الواردة.

فمن بين أولى الدراسات التي تناولت أثر كل من الهجرة والتحويلات على الفقر، قام كل من ( Richard H. Adams و John Page[1])، بإجراء دراسة تجريبية شملت على 74 بلدا من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وجدت الدراسة أن زيادة بنسبة 10 في المائة في نسبة المهاجرين إلى عدد السكان ستقلص من نسبة الفقراء الذين يعيشون بدولار أو أقل في اليوم بما يقرب من 2 في المائة. كما دلت نتائج الدراسة أيضا على أن زيادة في نسبة التحويلات الواردة (التحويلات كنسبة من الناتج المحلي) بـ 10 في المائة ستؤدي إلى تراجع بنسبة 1.6 في المائة في أعداد الذين يعيشون بدولار أو أقل في اليوم. وقد تلت هذه الدراسة العديد من الدراسات التجريبية التي استخدمت عينات زمنية مختلفة وأحجام متباينة من البلدان، وقد دلت في معظمها على أهمية الدور الذي تلعبه التحويلات المالية في تقليص الفقر في البلدان المتلقية.

فالتحويلات ساعدت على تقليل أعداد الفقراء في نيبال بنسبة 11 نقطة مئوية فيما بين عامي 1995 و2004. بينما بينت مسوحات الأسر المعيشية أن التحويلات ربما خفضت نسبة الفقراء في السكان بمقدار 11 نقطة مئوية في أوغندا، و6 نقاط مئوية في بنغلاديش و5 نقاط مئوية في غانا. وقد بينت التحليلات في مختلف البلدان أن زيادة قدرها 10 في المائة في نصيب الفرد من التحويلات المسجلة رسميا قد تؤدي إلى انخفاض عدد الفقراء بمقدار 3.5 في المائة.[2]

ولا تسير العلاقة بين التحويلات والفقر في اتجاه واحد فقط، فالفقر وما يصحبه من الافتقار للفرص الاقتصادية، يلعب دورا في الحفز على الهجرة والتحويلات الناجمة عنها.[3] أي أنه يوجد نوع من التأثير المتبادل فيما بين الفقر والتحويلات عبر قناة الهجرة، فكلما زادت نسب الفقر في البلد المتلقي للتحويلات كلما زاد الحافز للهجرة لدى السكان وبالتالي ترتفع معها قيمة التحويلات المتدفقة للبلد لدعم أسر المهاجرين لمواجهة تحديات الفقر في ظل عجز السلطات على تحقيق ذلك.

جامعة محمد بوضياف المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ورغم أهمية التحويلات المالية في التقليص من معدلات الفقر في البلدان المتلقية بحسب ما تؤكده العديد من الدراسات التجريبية إلا أن أثر التحويلات المالية على عدم المساواة يبقى أقل وضوحا، خاصة بالنظر إلى الانتقائية التي ترتكز عليها عملية الهجرة. فالطامحين إلى الهجرة يتكبدون مسبقا نفقات تزيد او تنقص إلى حد كبير حسب بلد المقصد، فإن المهاجرين من أشد الأسر المعيشية فقرا يعجزون عادة عن دفع تكاليف الانتقال إلى دولة أخرى بعيدة أو عن تكبد تكاليف الإجراءات

[1] Richard H. Adams and John Page (2003). **International Migration, Remittances and Poverty in Developing Countries.** World Bank Policy Research. Working Paper 3179, December 2003. P1-37.

[2] ديليب راثا: **مرجع سابق**، ص30.

[3] سانجيف جوبتا وآخرون، **مرجع سابق**، ص41.

البيروقراطية الباهظة التي تتطلبها في العادة الهجرة إلى الاقتصادات المتقدمة. لهذا، فإن أشد الناس فقرا هم تحديدا من يعجزون عن الاستفادة من الفوارق الكبيرة في الأجور المتوقعة ومن ثم عن تحويل مبالغ أكبر.[1]

## المطلب الثاني: التحويلات والنمو الاقتصادي

يعتبر دعم النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادي بالنظر إلى انعكاساته الإيجابية على العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى. ويتأثر النمو الاقتصادي بالعديد من المؤشرات او المحددات الاقتصادية وحتى السياسية والاجتماعية منها. ولعل التحويلات المالية للمهاجرين وبالنظر إلى ارتفاع قيمتها خلال السنوات الأخيرة قد تشكل أحد أبرز العوامل الدافعة للنمو الاقتصادي في البلدان المتلقية.

### أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

يمثل النمو الاقتصادي أهم المواضيع الاقتصادية فهو يعتبر بمثابة قاطرة التنمية التي تجر معها معظم المؤشرات الاقتصادية الأخرى. فمؤشر النمو الاقتصادي هو أبرز المؤشرات المعبرة عن حالة الاستقرار الاقتصادي، فحينما تتدهور معدلات النمو الاقتصادي أو تتحقق معدلات ضعيفة فإن ذلك يعد مؤشرا على ضياع الكفاء في الاقتصاد. والنمو الاقتصادي هو ذلك الوضع الذي تزداد فيه كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد مقارنة بالفترة السابقة.

ويمكن قياس النمو الاقتصادي إما كمعدل النمو لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي (REAL GDP) خلال فتر زمنية معينة، أو كمعدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (REAL GDP PER CAPITA) خلال فتر زمنية محددة غالبا ما تكون سنة.[2] ذلك أن الناتج المحلي الإجمالي يعد أهم وأوسع مقياس لحجم النشاط في الاقتصاد، وهو يمثل القيمة السوقية لما تم انتاجه في الاقتصاد من سلع وخدمات نهائية خلال فترة زمنية معينة.[3]

هذا ويجب التذكير بأنه لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا عندما يتزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل النمو الديموغرافي، فعندئذ سيتاح للأفراد مزيد من السلع والخدمات، ويرتقي بذلك المستوى المعيشي.[4] لأنه لو حدث العكس، أي عندما تكون الزيادة السكانية أكبر من الزيادة الإنتاجية للاقتصاد فإن حجم السلع والخدمات المتاحة لكل فرد ستقل في المتوسط عما كانت عليه في الفترة السابقة.

[1] **تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية**، تقرير أقل البلدان نموا سنة 2012، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012، ص15.

[2] Campbell R. McConnell and others: **Economics**, **Principles**, **Problems**, **and Policies**. **p499**.

[3] عبد الرحمان محمد السلطان: **النظرية الاقتصادية الكلية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2018، ص5.

[4] مايكل أبدجمان: **الاقتصاد الكلي**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2012، ص32.

ثانيا: أثر التحويلات المالية على النمو الاقتصادي:

يذهب الكثير من الباحثين الاقتصاديين إلى أن تحويلات العاملين الموجهة إلى بلدانهم الأصلية تساعد الاقتصادات المتلقية من ناحيتين: الأولى، أن هذه المبالغ المحولة من الخارج تساعد الأسر في البلد الأم على تحمل تكلفة ضرورات الحياة. وثانيا أنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى تغذية النمو الاقتصادي، من خلال تمويل الاستثمار في رأس المال البشري أو المادي أو من خلال تمويل مشروعات جديدة. هذا وقد عمل خبراء الاقتصاد على قياس هذين الأثرين. وتؤكد دراسات كثيرة أن تحويلات العاملين ضرورية في المعركة ضد الفقر، إذ أنها تنتشل ملايين الأسر من الحرمان أو عيش الكفاف. وفي نفس الوقت، نجد أن دخل التحويلات يساعد الأسر على زيادة الاستهلاك. فالإنفاق الاستهلاكي هو أحد محركات النمو الاقتصادي قصير الأجل، وهو ما ينبغي أن يؤدي بدوره إلى نمو أطول أجلا مع توسع الصناعات لمواكبة زيادة الطلب.[1]

فالباحثين الذين يؤكدون على أهمية التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية إنما يرتكزون على التحليل الكينزي، نظرا لأنهم يعتبرون أن الجزء الأكبر من الدخل الناجم عن التحويلات يتم تحويله إلى الاستهلاك الخاص (C)، فهذا يعني تحفيز النمو الاقتصادي في الاجل القصير بالاعتماد على أثر المضاعف الكينزي (مضاعف الانفاق الخاص)، أما الجزء الآخر (الجزء الأقل) من الدخل الناجم عن التحويلات، والذي يظهر بعد استيفاء المتطلبات الاستهلاكية الأساسية فيتم تحويله إلى الاستثمار الخاص في المشاريع الصغير للأسر المتلقية مما يعني دعم الآلة الإنتاجية للاقتصاد وزيادة النمو الاقتصادي.

كما يؤكد البعض الآخر أيضا على أن للتحويلات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال عدة قنوات. فهي أولا تسمح بزيادة حجم التراكم الرأسمالي، وتسمح برفع وتحسين مستوى خدمات القطاع المالي من جهة، وتقلص من تأثير التقلبات في الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، نتيجة كون أنها لا تتصف بتقلبات كبيرة بالمقارنة بأشكال تدفقات الأجنبي الأخرى، وأخيرا، قد تدعم التحويلات المالية النمو الاقتصادي من خلال رفع مستوى الطلب الكلي، رغم ان ذلك قد يؤدي أيضا إلى زيادة الطلب على الواردات.[2]

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf M'sila

وتوضح نتائج دراسات أخرى أن للتحويلات آثار سلبية على النمو الاقتصادي في البلدان الأصلية، حيث يمكن أن يترتب عنها ضغوط تضخمية بسبب ارتفاع الطلب الكلي أعلى من مستوى العرض الكلي، كما أن هذه التحويلات تؤدي إلى زيادة دخل أفراد الأسرة المتبقية في البلد الأصلي فيقررون تخفيض ساعات العمل، ومن ثمة انخفاض العرض من اليد

[1] رالف شامي وآخرون، **هل هناك مصيدة تصنعها تحويلات العاملين**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 55، رقم 03، سبتمبر 2018، واشنطن، ص44.

[2] Yilmaz Bayar (2015), **Impact of Remittances on the Economic Growth in the Transitional Economies of the European Union,** *Economic Insights – Trends and Challenges, vol IV, no 3/2015, p2.*

العاملة.[1] ويدعم أنصار هذا التوجه رأيهم بأن أفراد الأسرة المتلقية يقل لديهم الحافز على العمل بسبب وجود دخل من التحويلات هو في الغالب أكبر من متوسط الأجر السائد بافتراض أن معظم البلدان المتلقية هي بلدان نامية يقل فيها متوسط الدخل الفردي كثيرا عن متسوط الدخل الفردي في البلدان المتقدمة المرسلة للتحويلات. ويجب أن نشير إلى أن هذا الرأي قد يبقى ضعيفا بسبب أن البلدان النامية المتلقية للتحويلات لا تعاني من انخفاض في عرض العمل بسبب الزيادة السكانية الكبيرة التي تضغط باستمرار على سوق العمل بالإضافة إلى ضعف الطلب على العمل الذي لا ينمو بنفس معدلات نمو العرض وبالتالي تبقى هذه الحجة ضعيفة نسبيا.

ورغم ذلك فإن البحوث التجريبية والأدلة المقدمة من قبل الباحثين بشأن العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي لا تحمل إجابة واضحة بشأن اتجاه وحجم تأثير التحويلات على النمو الاقتصادية، ربما بسبب أن مؤشر النمو الاقتصادي يبقى خاضعا لعدد كبير جدا من المحددات الاقتصادية والسياسية مما يجعل من تأثير التحويلات غير واضح للعيان.

## المطلب الثالث: أثر التحويلات على التصنيف السيادي

### أولا: تعريف التصنيف الائتماني السيادي

يعرف التصنيف الائتماني بأنه رأي محلل متخصص أو مؤسسة متخصصة حول الملاءة العامة للطرف المقابل، أي قدرة الطرف المقابل ورغبته في الوفاء بالتزاماته المالية.[2] أما التصنيف السيادي للدول فهو تصنيف ائتماني صادر عن مؤسسات مالية متخصصة يستعمل لأجل تحديد درجة ملاءة اقتصاد ما ككل في الأسواق المالية الدولية بالاعتماد على عدد من المؤشرات الاقتصادية ومكامن الخطر حول مستقبل الملاءة المالية للبلد، وينجر عن هذا التحديد في الغالب انخفاض أو ارتفاع معدل الاقتراض الذي يحصل بموجبه الاقتصاد على القروض الأجنبية.

وللتصنيف الائتماني العديد من المزايا لعل من أبرزها: توفير قاعدة معلوماتية لمتخذي القرار الاستثماري، تعزيز متانة الجهاز المالي والشفافية في الأسواق المالية، تسهيل الحصول على القروض.[3] وتعد مؤسسات (Moody's, Standard & Poor's, Fitch) أبرز المؤسسات المالية الدولية التي تتخصص في اصدار التصنيفات الائتمانية السيادية وتلك الخاصة بالشركات الدولية الكبرى.

[1] وداد صالحي، **مرجع سابق**، ص114-115.

[2] بلعزوز بن علي ومداني أحمد، التصنيف الائتماني، **بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، دراسة وضعية شرعية**، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الكويت، 16/15 ديسمبر 2010، ص3.

[3] بلعزوز بن علي ومداني أحمد، التصنيف الائتماني، **بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، دراسة وضعية شرعية**، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الكويت، 16/15 ديسمبر 2010، ص3.

**الجدول 3.1: درجات التصنيف الائتماني للبلدان لدى مؤسسات التصنيف المتخصصة**

| توضيح للرموز المستعملة من قبل وكالات التصنيف الإئتماني العالمية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| معدلات الخسارة عند كل درجة | Standard & Poor's | Fitch Ratings | Moody's | الوصف | مستوى للمخاطر الإئتمانية |
| %0.0016 | AAA | AAA | Aaa | الأكثر أماناً | درجة الإستثمار |
| %0.0171 | AA+ | AA+ | Aa1 | جدارة إئتمانية عالية | |
| %0.0374 | AA | AA | Aa2 | | |
| %0.0781 | AA- | AA- | Aa3 | | |
| %0.1436 | A+ | A+ | A1 | جدارة إئتمانية متوسطة إلى عالية | |
| %0.2569 | A | A | A2 | | |
| %0.4015 | A- | A- | A3 | | |
| %0.6050 | BBB+ | BBB+ | Baa1 | جدارة إئتمانية متوسطة إلى أقل من متوسطة | |
| %0.8690 | BBB | BBB | Baa2 | | |
| %1.6775 | BBB- | BBB- | Baa3 | | |
| %2.9040 | BB+ | BB+ | Ba1 | غير استثمارية | درجة المضاربة |
| %4.6265 | BB | BB | Ba2 | | |
| %6.5230 | BB- | BB- | Ba3 | | |
| %8.8660 | B+ | B+ | B1 | مخاطرة | |
| %11.3905 | B | B | B2 | | |
| %14.8775 | B- | B- | B3 | | |
| %19.9726 | CCC | CCC+ | Caa1 | مخاطرة عالية | |
| %26.8125 | | CCC | Caa2 | | |
| %38.4017 | | CCC- | Caa3 | | |
| %55.0000 | | | CA | | |
| %100.0000 | | | C | متعثرة | |
| | DDD | | | | |
| | DD | | | | |
| | D | D | | | |

**المصدر**: مداني أحمد (2013)، **دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2013/10، ص55.

## ثانيا: التحويلات ومستوى الجدارة الائتمانية في الأسواق المالية

تسهم تحويلات العاملين في تحسين الجدارة الائتمانية للدولة المستقبلة للتحويلات، الأمر الذي يعزز قدرتها على الاقتراض من أسواق المال العالمية وبشروط أفضل. ذلك أن نسبة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، التي تمثل أحد أهم مؤشرات قياس عبء المديونية، والذي تعتمده المؤسسات المالية الدولية لتقييم الجدارة الائتمانية، تتحسن عند احتساب تحويلات العاملين ضمن الصادرات. وقد أوضح تقرير البنك الدولي أن الجدارة الائتمانية في حالة لبنان، على سبيل المثال، تتحسن من (B-) دون احتساب تحويلات العاملين إلى(B+) عند احتسابها.[1]

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **مرجع سابق**، ص 186.

فحجم التحويلات المتزايد واتصافها بالاستقرار النسبي وطبيعتها المعاكسة للدورة الاقتصادية له انعكاسات تؤدي إلى تعزيز استدامة الدين العام الخارجي وإلى تحسين مستوى الجدارة الائتمانية للبلدان النامية، بالإضافة إلى تحسين قدرتها على الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية.[1]

ومن الانعكاسات الإيجابية الأخرى لتحويلات العاملين، إمكانية "**توريق**" هذه التحويلات من خلال استبدالها بسندات قابلة للتداول في الأسواق الدولية، مما يؤدي أيضاً إلى تعزيز قدرة الدولة المستقبلة للتحويلات على الوصول إلى التمويل الخارجي وبالتالي تخفيض آلفة التمويل. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن توريق تحويلات العاملين خلال الفترة 2000-2004قد أدى إلى جمع نحو 10.4مليار دولار مقابل تحويلات العاملين إلى الدول النامية، وفي طليعتها البرازيل والمكسيك وتركيا. وعلى الرغم من أن توريق تحويلات العاملين يقتضي من الدول المستقبلة للتحويلات تبني عدد من الإصلاحات واتخاذ الإجراءات التنظيمية التي تطلبها المصارف الاستثمارية ومؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية، فإن هذه الآلية تعتبر واعدة بالنسبة للدول التي تحصل على تحويلات عاملين ضخمة ومنتظمة، وهو ما ينطبق على عدد من الدول العربية، إلى حد كبير.[2]

## المطلب الرابع: علاقة التحويلات بميزان المدفوعات وسعر الصرف

يعتبر توازن ميزان المدفوعات وسعر الصرف من بين أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وهما يعتبران مثل باقي المتغيرات الاقتصادية الداخلية في تفاعل مستمر مع العديد من المتغيرات الأخرى، ومن بينها التحويلات المالية للمهاجرين التي لها تأثير واضح وقوي على كليهما خاصة في البلدان المتلقية لقيم كبيرة من التحويلات.

### أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

يشمل ميزان المدفوعات على كل التعاملات والصفقات التي تجري بين مواطنين محليين وأجانب في فترة زمنية محدودة، وهو يعطي معلومات عن الترابطات والعلاقات الاقتصادية مع الخارج، ويبين فيما إذا كانت التجارة مع الخارج ذات توازن في القيمة، وإذا ما كانت الدولة تصدر أكثر أو أقل مما تستورد من الخارج، وبالتالي يكون ميزان المدفوعات مؤشرا على قدرة الدولة على الدفع تجاه الخارج.[3]

ويعتبر ميزان المدفوعات بمثابة جدول محاسبي تقيد فيه جميع المعاملات الاقتصادية (المعاملات التجارية والمالية) التي تجرى بين الاقتصاد المحلي والاقتصادات الدولية في السنة. وهو مهم جدا في تحديد مدى قدرة الاقتصاد على المنافسة الدولية.

[1] Sanket Mohapatra and Dilip Ratha (2010). **Forcasting Migrant Remittances during the global Financial Crises**. Working Paper n° 5512. The World Bank. Washington DC. 2010. P3.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **مرجع سابق**، ص 187.

[3] المعهد البيليوغرافي الألماني: **الاقتصاد اليوم كيف يعمل**، ترجمة هاني صالح، دار العبيكان، السعودية، 2008، ص495.

وهو يشتمل على العديد من البنود على أبرزها هو الميزان التجاري (الميزان السلعي) الذي يبين صافي التعامل السلعي مع الخارج. ويجب التذكير باختصار أن ميزان المدفوعات يقسم إلى حسابين رئيسين هما الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

### ثانيا: التحويلات وميزان المدفوعات

لا تزيد التحويلات فقط من دخل الأسر المتلقية لها في البلدان الأصلية، ولكنها تسمح أيضا بتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وذلك بالحد من تراجع احتياطات العملات الأجنبية، بالإضافة إلى زيادة عائدات ميزان المدفوعات من العملة الصعبة لأنها مصدر لها، وهذا ما يؤدي إلى التخفيف من الأثر المترتب عن العجز في ميزان المدفوعات على التنمية الاقتصادية في البلدان الأصلية للمهاجرين. ويعتبر هذا التأثير لتدفقات التحويلات على الموازين المدفوعات للبلدان الأصلية ذو قيمة تفوق التدفقات الأخرى.[1]

إن هذه العلاقة بين التحويلات ورصيد ميزان المدفوعات تبدو منطقية باعتبار أن تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين هي من بين البنود الموجبة في ميزان المدفوعات، أي تلك البنود التي يكون فيها الاقتصاد دائنا مقابل العالم الخارجي. ويجب أن نشير أيضا إلى أن تأثير تدفقات التحويلات على رصيد ميزان المدفوعات يزداد كلما زاد حجم التدفقات الواردة بالقيمة وبالمقارنة مع التدفقات الأخرى الواردة كتدفقات السلع الأولية على سبيل المثال (تدفقات النقد الأجنبي من صادرات البترول في الجزائر مثلا)، أو أي شكل آخر من أشكال تدفقات النقد الأجنبي.

هذا وقد ينتج عن التحويلات آثار سلبية أخرى على ميزان المدفوعات منها زيادة الطلب الكلي فوق مستوى القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، الأمر الذي يقلل من القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الأجنبية في مقابل انخفاض أسعار الواردات، وارتفاع قيمتها مما قد تؤدي إلى ضغوط على ميزان المدفوعات.[2]

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Universite Mohamed Boudiaf - M'sila

### ثالثا: تعريف سعر الصرف

إن التعامل بين البلاد المختلفة ذات العملات المختلفة يدخل عنصرا اقتصاديا جديدا هو سعر الصرف الأجنبي الذي يعرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدات من العملة الوطنية.[3] أي كم من الوحدات من العملة المحلية بإمكانه شراء وحدة واحدة من عملة أجنبية ما.

---

[1] وداد صالحي، **مرجع سابق**، اص119.

[2] **المرجع نفسه**، ص120-121.

[3] ماهر كنج شكري ومروان عوض: **المالية الدولية، العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص205.

ويعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي. فبواسطة سعر الصرف تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول، وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي في تحديد وضعية ميزان المدفوعات، وفي معدلات التضخم، والنمو الحقيقة. وأهمية سعر الصرف لا تكمن فقط في أسواق السلع، بل تمتد إلى أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية.[1]

ولسعر الصرف أنواع كثيرة، غير أنه يتم في الغالب التمييز بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الإسمي. فسعر الصرف الحقيقي ينتج عن سعر الصرف الإسمي معدلا بمقدار فروق الأسعار الدولية، والذي يستخدم عادة في حسابه مؤشر أسعار المستهلك لأجل تكميش سعر الصرف الإسمي.[2] اما سعر الصرف الإسمي فهو المعدل الرسمي الذي يكون عنده البنك المركزي للدولة مستعدا لكي يجري تبادلات بين عملته بين عملته وعملات دول أخرى في أسواق الصرف.[3]

هذا ويتوجب بوجود العديد من أنظمة الصرف التي تتبناها الدول المختلفة بحسب ما تراه مناسبا لأهدافها وامكاناتها الاقتصادية. فنظام الصرف الحر هو النظام الذي يترك بموجبه سعر صرف العملة المحلية يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق. بينما يتم إدارة سعر الصرف من قبل البنك المركزي في ظل تطبيق نظام سعر الصرف المدار من خلال التدخل في السوق بيعا وشراء للعملات الأجنبية. أما في ظل نظام سعر الصرف الثابت فنجد البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر الصرف عند مستويات ثابتة خلال كل فترة زمنية. وفي الأخير قد نجد أيضا من الدول من يطبق نظام الربط لسعر الصرف، وفي هذه الحالة فإنه يتم ربط تغيرات سعر الصرف للعملة المحلية بعملة أجنبية كالدولار مثلا.

### رابعا: أثر التحويلات على سعر الصرف

يمكن تحليل العلاقة بين التحويلات المالية للمهاجرين وسعر الصرف من منظور العلة الهولندية. وهو المصطلح الذي يشير إلى التأثيرات الاقتصادية المرتبطة بظهور طفرة في أحد أشكال التدفقات للنقد الأجنبي (سواء تعلق الأمر بتصدير السلع الأولية، الديون الأجنبية، الاستثمارات الأجنبية، أو تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين) الأمر الذي ينعكس في الأخير على تحسن كبير في قيمة العملة المحلية (تحسن سعر الصرف) مما يؤدي في الأخير إلى انكماش الصادرات والنمو الاقتصادي، وإلى ما يعرف بأثر الانفاق وأثر تغير الموارد.

[1] عبد الرزاق بن الزاوي: **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص13.
[2] المعهد الببليوغرافي الألماني: **مرجع سابق**، ص489.
[3] ميشيل تودارو: **مرجع سابق**، ص581.

وبرغم أن تأثير تدفقات التحويلات المالية على سعر الصرف في البلدان المتلقية يعتبر الكثير من الباحثين بأنه تأثير إيجابي، ذلك أنه يحسن من قيمة العملة المحلية في مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما قد يؤدي بدوره أيضا إلى تراجع المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)، إلا أن هذا التأثير يبقى يثير مخاوف صناع السياسة الاقتصادية بسبب تأكيد بعض الباحثين على وجود أثؤ معاكس للتأثير الإيجابي على سعر الصرف يتمثل في الارتفاع النسبي لأسعار الصادرات المحلية وما يتبعها من تراجع في القيمة الاجمالية للصادرات، وبالتالي التأثير السلبي على النمو الاقتصادي. ويستند هذا التحليل على أساس تميز السوق الدولية بالمنافسة التامة مما يعني أن أي تغيير في أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير ينعكس بشكل مباشر على حجم الصادرات نحو الخارج.

في الأجل الطويل، يكون تأثير التحويلات على سعر الصرف غير واضح، حيث يمكن أن يكون صغيرا، أو مخفض (depreciated)، ففي الاقتصادات شديدة الانفتاح والتي تتميز فيها سوق العمل بالمرونة، والتي تستخدم فيها قطاعات السلع المتداولة وغير المتداولة عوامل انتاج متشابهة، فإن تأثير تدفقات التحويلات إلى أن يميل سعر الصرف الحقيقي التوازني يكون صغيرا.[1] ويعني هذا التحليل أن تأثير تدفقات التحويلات على سعر الصرف تبقى خاضعة للعديد من العوامل الأخرى كدرجة الانفتاح الاقتصادي ومدى مرونة أسعار الصادرات المحلية، بالإضافة إلى أن التأثير قصير الأجل يختلف عن التأثير طويل الأجل.

**الشكل 4.1: أثر تدفقات التحويلات على سعر الصرف الفعلي الحقيقي**

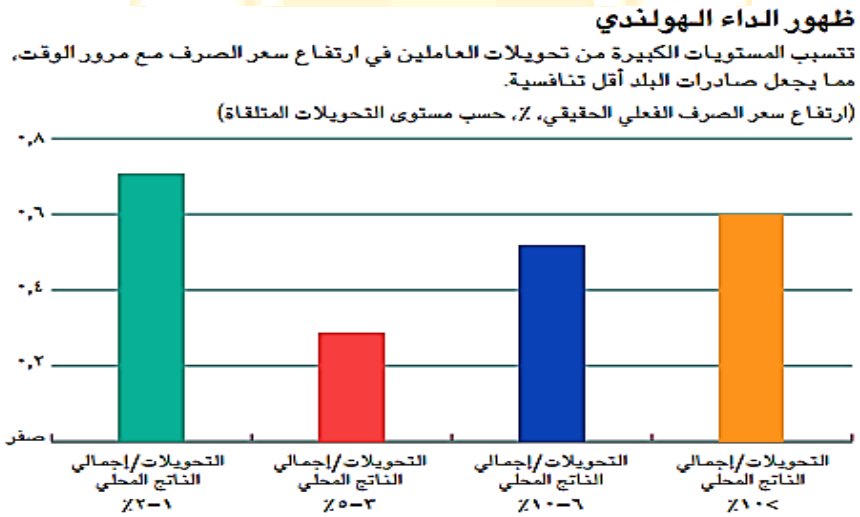


**المصدر**: رالف شامي وآخرون: **مرجع سابق**، ص46.

[1] Mariem Brahim, et al (2017**). Remittances and the real effective exchange rates in MENA countries: What is the long run impact?.**Centre d'economie de l'Universite Paris Nord, CNRS UMR n°: 7234.2017.P3.

يتضح من الشكل العلوي الذي يمثل الأثر النسبي لتدفقات التحويلات المالية للمهاجرين مأخوذة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على سعرا لصرف الاسمي في عينة من البلدان المتلقية، ويظهر من خلاله أنه في المجمل ترتفع قيمة هذا التأثير كلما ارتفعت قيمة التحويلات كنسبة من الناتج المحلي، مما يعني أن تدفق المزيد من النقد الأجنبي الذي يرسله المهاجرون إلى أسرهم في الداخل عبر القنوات الرسمية يؤدي إلى تحسن مستمر في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

**خلاصة:**

لقد تناولن هذا الفصل مدخل نظري لموضوع التحويلات المالية للمهاجرين وانعكاساتها الاقتصادية على الاقتصادات المتلقية. فالتحويلات المالية للمهاجرين التي تعتبر أحد أبرز الانعكاسات الاقتصادية لظاهرة الهجرة الدولية التي تأخذ نمط هجرة جنوب–شمال، أصبحت تولى لها أهمية بالغة في الدراسات الاقتصادية ولدى صناع السياسة الاقتصادية بالنظر إلى تميزها بعدد من الخصائص الفريدة والتي تجعلها أفضل أشكال التدفقات الخارجية للنقد الأجنبي. فمقارنة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الديون الخارجية، استثمارات المحفظة (الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتدفقات المساعدات الإنمائية التي تتلقاها البلدان النامية، تتميز تدفقات تحويلات الهجرة بأنها تسير باتجاه النمو المستمر في معظم السنوات، الاستقرار النسبي، عدم مسايرة اتجاهات الدورة الاقتصادية، وانخفاض التكاليف.

وتبقى القيمة الحقيقية للتدفقات المالية الواردة للكثير من البلدان النامية التي تسيطر على حصة الأسد من التدفقات الدولية قيمة تقريبية فقط وبعيدة عن الواقع بسبب وجود اختلافات في طريقة تحديد مصادر الدخل الواردة ضمن بند التحويلات المالية للمهاجرين فيما بين الدول يضاف إلى ذلك وجود العديد من القنوات غير الرسمية التي تنساب من خلالها مبالغ كبيرة من التحويلات المالية للمهاجرين بعيدا عن القنوات الرسمية عبر الجهاز البنكي أو المؤسسات المالية المتخصصة بسبب العديد من العوامل المتحكمة في التدفقات الواردة لعل أبرزها هو الارتفاع النسبي لرسوم التحويلات عبر القنوات الرسمية. وتجتمع هذه العوامل لتجعل من مسألة تحديد مبالغ التحويلات الواردة إلى البلدان النامية بدقة أمرا صعبا على المنظمات المشرفة على تجميع الإحصاءات.

ورغم أن الاحصاءات الرسمية للبلدان المتلقية والمنظمات الدولية لحجم التحويلات المالية الواردة لا يعبر عن القيمة الاجمالية الحقيقية لتدفقت التحويلات، إلا أن ارتفاع قيمة تلك التدفقات (قدرت بمبلغ 670 مليار دولار في 2018) يجعل من مسألة تأثيرها الكبير على اقتصادات البلدان المتلقية مسألة مؤكدة. فقد أكدت الدراسات التجريبية على أن للتحويلات انعكاسات هامة وتأثيرات ملموسة على العديد من المؤشرات الاقتصادية. فالتحويلات لها إمكانات كبيرة في تقليص معدلات الفقر، وبالرغم من عدم وجود حول دورها في دعم النمو الاقتصادي إلا أن التحويلات قد تلعب هذا الدور خاصة في ظل توفر الشروط الملائمة، بالإضافة إلى ذلك يمكن للتحويلات أن تسهم في تحسين التصنيف السيادي للبلد المتلقي مما يعني القدرة على الوصول إلى مصادر التمويل الدولية بأقل التكاليف، وفي الأخير يمكن للتحويلات أن يكون أن تأثر إيجابا على قيمة العملة المحلية من خلال التأثير على سعر الصرف.

# الفصل الثاني:

## دراسة تحليلية لمدى أهمية التحويلات لاقتصادات منطقة شمال افريقيا

### المبحث الأول: الملامح الرئيسية لاقتصادات شمال افريقيا

### المبحث الثاني: دراسة تحليلية لمدى مساهمة التحويلات في دعم اقتصادات شمال افريقيا

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

## تمهيد:

تمثل التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين الوافدة إلى بلدانهم الأصلية تدفقات مالية كبيرة وذات أهمية متزايدة. ففي بعض البلدان النامية ومن بينها العربية تتجاوز فيها حصة تدفقات التحويلات الاجمالية من الناتج المحلي الإجمالي (حجم الاقتصاد المحلي) أكثر من 30 في المائة (قدرت حصة التحويلات من الناتج الإجمالي في لبنان سنة 2020 بأكثر من 36 بالمائة). وتدل هذه النسب على الأهمية الكبيرة والإمكانات الكامنة الهائلة للتحويلات واحتمالية تأثيرها الإيجابي الكبير على النمو الاقتصادي والكثير من المؤشرات الماكرو اقتصادية الأخرى.

وتتميز المنطقة العربية عموما ومنطقة شمال افريقيا على وجه الخصوص بامتلاكها للعديد من الموارد الباطنية النادرة والثمينة بجانب انفرادها بموقع جغرافي متميز وطاقات بشرية متنوعة وشابة، وهذا ما جعل المنطقة مطمعا للعديد من القوى الاستعمارية عبر مختلف الأزمنة. وبرغم أن المنطقة لازالت تتوفر على العديد من الإمكانات الهائلة لتحقيق وثبة كبيرة في التنمية الاقتصادية، إلا أن بلدان المنطقة فشلت في تحقيق أهدافها التنموية المنشودة لأسباب مختلفة. وقد انعكس هذا الفشل على نفسية السكان، خاصة فئة الشباب، الذين تدفعهم قلة الفرص وضعف التنمية إلى التفكير الدائم في الهجرة من بلدانهم بحثا عن مستوى حياة أفضل وعن فرص أفضل لبناء مستقبل مشرق.

ويتباين الأداء الاقتصادي لبلدان المنطقة في السنوات الأخيرة، حيث تشهد بعض اقتصاداتها نموا واعدا كما هو عليه الحال في حالة الاقتصاد المصري، في حين تشهد بعض الاقتصادات الأخرى شبه ركود وتثر لعملية النمو كحالة الاقتصاد الجزائري. وبحسب إحصاءات البنك الدولي فقد قدر حجم التحويلات المالية الواردة إلى بلدان المنطقة في سنة 2020 بأكثر من 34 مليار دولار برغم الأزمة الاقتصادية الاستثنائية بسبب أزمة انتشار الوباء. وخلال العقد المنصرم قدرت اجمالي التحويلات المالية الرسمية الوافدة من البلدان التي يقيم بها العمال المهاجرون من المنطقة إلى اقتصاداتها بأكثر من 340 مليار دولار وهو مبلغ هائل بالنظر إلى الصغر النسبي لاقتصادات المنطقة وقصر الفترة الزمنية. وتبرز هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لهذه الظاهرة وتأثيراتها الكامنة على العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي لبدان المنطقة. ولهذا فإننا سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء وتحليل العلاقة التي تربط بين التحويلات المالية للمهاجرين الوافدة إلى بلدان المنطقة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع التركيز على العلاقة بين التحويلات ومتغير النمو الاقتصادي.

## المبحث الأول: الملامح الرئيسية لاقتصادات منطقة شمال افريقيا

تعاني اقتصاديات شمال افريقيا من العديد من المشاكل الاقتصادية، حيث تشهد معدلات النمو الاقتصادي متقلبة ومستويات ضعيفة ودون مستوى التطلعات لمتوسط الدخل الفردين بالإضافة إلى كون معدلات البطالة والتضخم تبقى مرتفعة نسبيا، ويبقى الأمر الأكثر قلقا يتعلق بمدى قدرة بلدان المنطقة على تحمل مستويات العجز الكبير في الموازنات العامة وموازين المدفوعات، وخاصة الارتفاع الكبير في المديونة الكبيرة لدى معظم بلدان المنطقة

### المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري

يعد الاقتصادي الجزائري من أكثر الاقتصادات الريعية في المنطقة العربية بالنظر إلى تبعيته الكبيرة لأسعار المحروقات وتطور النمو في قطاع المحروقات، ذلك أن تقلبات أسعار البترول تحمل معها رياح التحسن في حالة ارتفاعها أو رياح الركود في حالة انخفاضها، ومعها تتقلب معظم المؤشرات الكلية بين الارتفاع والانخفاض.

فالاقتصاد الجزائري كان ولا يزال اقتصادا ريعيا بامتياز بالنظر إلى سيطرة قطاع المحروقات على هيكل النمو الاقتصادي لعدة عقود. ولقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها[1].وقد بدأت أولى محاولات بناء نموذج للتنمية في الجزائر مع تبني نموذج الصناعات المصنعة بدءا من سنة 1967م في عهد الرئيس هواري بومبدين. وتكمن الفكرة الأساسية لهذا النموذج في محاولة البحث عن شروط تحقيق معدل نمو اقتصادي سريع في التشغيل والإنتاج الصناعي والزراعي، والشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو تبني نموذج الصناعات المصنعة[2].

ولقد تم تطبيق هذه الاستراتيجية التنموية لمدة فاقت العشر سنوات حققت خلالها عددا من النتائج الإيجابية دون أن تخلو من العيوب. إن استراتيجية التنمية الاقتصادية التي خدمت الجزائر بصورة أفضل في عقد السبعينات بدأت تفقد مفعولها خلال الثمانينات تحت ضغط متغيرات البيئة الخارجية خاصة منها إنهيار أسعار النفط وكذلك التراجع الحاصل في سياسة التصنيع ضمن المخططات التنموية، حيث تفاقمت الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد وبرزت العديد من المشاكل الاقتصادية الملحة وعليه حاولت الجزائر البحث عن استراتيجية جديدة تتيح لها السيطرة على الاختلالات الكامنة في الاقتصاد وحل المشاكل المترتبة عنها، وكان ذلك عن طريق اللجوء إلى اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين[3].

---

[1] كربالي بغداد (2005)، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد الثامن، ص2.

[2] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري-الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص26.

[3] بلغنو سمية،**واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد العاشر، ص21.

لقد أجبرت التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم مطلع تسعينيات القرن الماضي السلطات الجزائرية على تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي لم يشهدها الاقتصاد الوطني من قبل، وهي الإصلاحات التي كان لها الأثر الكبير على الواقع الاقتصادي، ولم تكن هذه الإصلاحات نابعة فقط من جملة التغييرات التي برزت على الساحة الدولية وإنما كانت أيضا بضغط من الشارع الجزائري وبتوجيهات من المؤسسات المالية الدولية، هذه الأخيرة ممثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أجبرت السلطات على تبني برنامج للاستقرار الاقتصادي وبرنامج آخر للتثبيت الاقتصادي كانت لهما آثار سلبية في المجمل أكثر من الأهداف التي وضع لأجلهما.

ومع بداية القرن الجديد بدأ الاقتصاد الجزائري يخرج تدريجيا من أزمته الذي عصفت به خلال العقد الماضي، مدفوعا بتحسن الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي النسبي، والارتفاع التاريخي لأسعار البترول. وقد حذا ذلك بالسلطات العليا إلى تبني سياسات مالية ونقدية توسعية تماشيا مع التدفق الكبير للمداخيل من العملة الصعبة، وبذلك بدأت مؤشرات الاقتصاد الكلي في التحسن بشكل ملحوظ مقارنة بما كانت عليه سابقا. لكن عودة أسعار البترول للتراجع بداية من منتصف سنة 2014 أعاد تلك المؤشرات إلى الوضعية الحرجة، ذلك أن تحسنها خلال أول خمسة عشر سنة لم يكن سوى تحسن لحظي. وبذلك فإن أبرز ما ميز الاقتصاد الجزائري خلال فترة الستين سنة الماضية هو كثرة التقلب والتعرض للأزمات الدورية التي يبقى مصدرها الرئيسي هو قطاع المحروقات.

ويتميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصائص الظرفية المرحلية رغم أهميتها الاستراتيجية سواء المتعلقة بالموارد والامكانيات والموقع الجيوستراتيجي أو تلك المتعلقة بالفوائض والاحتياجات المالية والفرص التنافسية المرتبطة بها وسوف نتعرض لها في النقاط التالية:[1]

1. خصائص ظرفية مرحلية مرتبطة بالموارد الاقتصادي، حيث أن الاقتصاد الجزائري يتميز بقدراته التنافسية المرتبطة بحجم موارده الاقتصادية وثرواته الطاقوية.
2. خصائص ظرفية مرحلية مرتبطة بالموقع الجيوستراتيجي، حيث يسهم الموقع الجيو استراتيجي للاقتصاد الجزائري في ترقية مكانته التنافسية سواء تعلق الامر بقربه من الأسواق الديناميكية أو بقدراته الإنتاجية.
3. خصائص ظرفية مرحلية مرتبطة بالفوائض والاحتياطات المالية وتحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مدين يعاني من أزمة نقص موارد الى اقتصاد يعاني من ازمة فائض موارد.

[1] صالح صالحي(2013). **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13. ص3-4.

وتبقى أبرز سمة للاقتصاد الجزائري هي أنه قطاع ريعي يعتمد على نموذج غير مستدام للنمو الاقتصادي بما أنه يستند بشكل شبه مطلق على قطاع المحروقات، مع سيطرة واضحة للدولة على النشاط الاقتصادي من خلال الشركات العمومية الكبرى كسوناطراك وسونلغاز وكوسيدار وغيرها، في ظل غياب تأثير واضح للاستثمار المحلي الخاص أو الاستثمار الاجنبي.

أولا: النمو الاقتصادي: يبين الجدول الموالي تطور معطيات أبرز المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال العقد المنصرم. ويتضح من خلال هذه الأرقام تأثر الاقتصاد الجزائري بقوة بالتراجع الكبير في أسعار البترول منذ منتصف 2014، والتي بدأت انعكاساتها السلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي تظهر تدريجيا مع الوقت حتى بروزها بشكل واضح منذ سنة 2017، حيث نلحظ أن معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (المصحح من أثر التضخم) قد سجل أضعف معدل خلال العشريتين المنصرمتين بنهاية 2019 عند مستوى قريب من الصفر (0.80 في المائة)، أما معدل النمو في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج والذي يؤكد الكثير من الباحثين على أنه أفضل مقياس للنمو الاقتصادي، فقد سجل هذا الأخير تراجعا (انكماش) بمقدار -1.13 في المائة مع نهاية 2019. بقي أن نشير إلى أن متوسط النمو الاقتصادي خلال هذا العقد كان في حدود 2.67 في المائة، في حين كان متوسط النمو للدخل الفردي عند 0.66 في المائة فقط.

ثانيا: البطالة والتضخم: انعكس التراجع المسجل في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لأزمة تراجع أسعار البترول على معدلات البطالة الرسمية والتي سجلت ارتفاعا بقرابة نقطتين مئويتين لتقترب من معدل 12 في المائة بنهاية سنة 2019. وتبقى معدلات البطالة فهي أكثر استقرارا بالمقارنة مع معدل التضخم في حدود متوسط 10.80 في المائة، ولكنها تبقى عند مستويات مقلقة خاصة وأن معدلاتها خلال السنوات الأخيرة بدأت في الارتفاع تدريجيا منذ بداية أزمة أسعار البترول، حيث ارتفعت من مستوى أقل من 10 في المائة مع نهاية 2010 ليصل إلى قرابة 12 في المائة مع نهاية 2019. ويعتبر الكثيرون أن معدل البطالة في الجزائر لا يعبر بشكل كامل عن واقع سوق العمل بسبب طريقة حسابه والتي تأخذ بأعداد الموظفين المؤقتة ضمن نطاق القوة العاملة. أما فيما يخص معدل التضخم فهو يعتبر كثير التقلب ليعكس العجز النسبي والصعوبات الكبيرة التي تواجه بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية وتحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار نظرا لوجود العديد من العوامل التي تؤثر على فعالية السياسة النقدية، حيث قدر متوسط التضخم للفترة بـ 4.65 في المائة. وتبقى مؤشرات التضخم والبطالة خاضعة بشكل كبير لتقلبات أسعار البترول وصادرات قطاع المحروقات مثل باقي المؤشرات الأخرى.

**الجدول 1.2: تطور قيم أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر للفترة (2010-2019).**

| السنوات | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (مليار $) | معدل النمو الاقتصادي (%) | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ($) | معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج (%) | معدل البطالة (%) | معدل التضخم (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 161 | 3.60 | 4479 | 1.75 | 9.96 | 3.91 |
| **2011** | 166 | 2.90 | 4523 | 0.98 | 9.96 | 4.52 |
| **2012** | 171 | 3.40 | 4587 | 1.40 | 10.97 | 8.89 |
| **2013** | 176 | 2.80 | 4622 | 0.76 | 9.82 | 3.25 |
| **2014** | 183 | 3.80 | 4701 | 1.71 | 10.21 | 2.92 |
| **2015** | 190 | 3.70 | 4776 | 1.60 | 11.21 | 4.78 |
| **2016** | 196 | 3.20 | 4829 | 1.10 | 10.20 | 6.40 |
| **2017** | 198 | 1.30 | 4792 | 0.75- | 12.00 | 5.59 |
| **2018** | 201 | 1.20 | 4754 | 0.81- | 11.89 | 4.27 |
| **2019** | 202 | 0.80 | 4700 | 1.13- | 11.81 | 1.95 |

**المصدر**: 1-مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

2-التقرير العربي الموحد (2011-2020)، الموقع الالكتروني: http:// https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

ثالثا: التوازنات المالية الداخلية والخارجية: بالنسبة للتوازنات المالية الداخلية والخارجية فهي الأخرى تبقى خاضعة بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار البترول. فرصيد الموازنة العامة الشي يمثل مجمل التزامات وحقوق الدولة كطرف رئيسي في النشاط الاقتصادي شهد عجزا في معظم السنوات (فيما عدا سنة 2010)، حتى خلال الفترة التي سبقت أزمة تراجع أسعار البترول، والسبب في ذلك هو السمة التوسعية للسياسة المالية (زيادة النفقات أكبر من زيادة الإيرادات) المطبقة خلال العقدين المنصرمين، بحيث كان يتم إحداث عجز مقصود وتغطيته عن طريق الفوائض البترولية التي يتم صبها في صندوق ضبط الإيرادات، لكن منذ سنة 2016 تم استنفاذ جميع موارد الصندوق مما اضطر السلطات إلى تبني سياسة مالية انكماشية انعكست في تراجع العجز الذي كان وصل إلى أكثر من 50 في المائة من اجمالي الناتج سنة 2015 ليتراجع بنهاية 2019 إلى حدود 8 في المائة. لكن تبقى استدامة السياسة المالية في الجزائر غير مضمونة في ظل الاعتماد شبه المطلق على الإيرادات الضريبية لقطاع المحروقات.

أما بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات الذي يشمل على ثلاثة حسابات رئيسية هي الحساب الجاري، حساب رأس المال، وحساب السهو والخطأ، فهو الآخر يعتبر شديد الحساسية لتقلبات أسعار البترول بالنظر إلى هيكل الصادرات الذي تسيطر

عليه صادرات البترول والغاز بأكثر من 97 في المائة. فخلال الفتة 2010-2013 حقق فائضا، لكن منذ سنة 2014 بدأ في تسجيل عجز متواصل بلغ ذروته سنة 2015 بحدود 28 مليار دولار قبل أن يتراجع قليلا بفعل الارتفاع المعتبر في أسعار البترول. أما فيما يتعلق بالمديونية الخارجية فهي تبقى ضمن مستويات مريحة بالنظر إلى السياسة المتبعة في هذا الشأن منذ سنة 2000 والتي تقضي باستهلاك القروض وتقليص الاعتماد على المديونية الخارجية، لذلك تبقى نسب الدين من اجمالي الناتج المحلي ضمن حدود مريحة وغير مقلقة، وهي تعتبر الأفضل من بين بلدان المنطقة.

وتعكس جميع المعطيات السابقة حقيقة التبعية الشبه مطلقة للاقتصاد الجزائري لتقلبات أسعار البترول، وهو المتغير الخارجي الذي يبقى خارج سيطرة السلطات الجزائرية، الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة بشأن جدوى الاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة ويثير المخاوف بشأن آفاق النمو الاقتصادي المستقبلية.

**الجدول 2.2: تطور قيم التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري للفترة (2010-2019).**

| السنوات | رصيد الميزانية العامة (مليار $) | رصيد الميزانية بالمائة من الناتج المحلي (%) | رصيد ميزان المدفوعات ($مليار) | رصيد الدين الخارجي ($مليار) | رصيد الدين الخارجي بالمائة من الناتج المحلي (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 13.56 | 7.90 | 15.32 | 5.68 | 3.50 |
| **2011** | 2.65- | 1.30- | 20.13 | 4.41 | 2.20 |
| **2012** | 10.13- | 4.80- | 12.14 | 3.69 | 1.80 |
| **2013** | 3.16- | 1.50- | 0.134 | 3.40 | 1.60 |
| **2014** | 13.97- | 6.50- | 5.88- | 3.01 | 1.40 |
| **2015** | 50.50- | 30.80- | 27.53- | 3.02 | 1.80 |
| **2016** | 20.90- | 13.10- | 26.03- | 3.85 | 2.40 |
| **2017** | 9.33- | 5.60- | 21.76- | 3.99 | 2.40 |
| **2018** | 10.88- | 6.30- | 15.82- | 4.04 | 2.30 |
| **2019** | 8.25- | 4.90- | 16.93- | 3.83 | 2.30 |

**المصدر**: 1-مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

2-التقرير العربي الموحد (2011-2020)، الموقع الالكتروني: https:// https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

## المطلب الثاني: الاقتصاد المصري

يعد الاقتصاد المصري أكبر اقتصادات المنطقة، حيث تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالأسعار الثابتة) في سنة 2019 مستوى 300 مليار دولار، بينما قدر معدل النمو لنفس السنة بأكثر من 5.5 في المائة، وذلك حسب تقديرات البنك الدولي. وتتوقع المنظمات الدولية أن يكون الاقتصاد المصري من أكثر الاقتصادات الناشئة نموا خلال العقدين المقبلين، وبالتالي قوة اقتصادية إقليمية كبرى.

وتؤكد تقارير كثير من المنظمات الاقتصادية الدولية النظرة التفاؤلية والتوقعات الكبيرة بمسار النمو للاقتصاد المصري. فقد ذكر تقرير صادر عن بنك "**ستاندرد تشارترد**"، نشرته وكالة "**بلومبيرج**"، أن حجم الاقتصاد المصري سيبلغ عام 2030 نحو 8.2 تريليون دولار، في إطار توقعاته الإيجابية، وأن الاقتصاد المصري سيسبق الاقتصادات الروسية واليابانية والألمانية. وتوقعت "مؤسسة هارفارد للتنمية الدولية" في 19 أغسطس/آب الجاري نمو الاقتصاد المصري بمتوسط 6.8% سنوياً حتى عام 2027، ليصبح ضمن أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم. واحتلت مصر المرتبة الثالثة بقائمة مجلة "**الإيكونوميست**" الدورية للنمو الاقتصادي حول العالم، وذلك خلال الربع الأول من عام 2019. وحققت مصر طفرة في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة الأخيرة، وصلت إلى 5.6%، في حين تأتي الصين في المرتبة الأولى بمعدل نمو يقدر بنحو 6.4%، تليها الهند في المرتبة الثانية بمعدل نمو يقدر بنحو 5.8 بالمائة.[1]

ويشهد الاقتصاد المصري خلال السنوات الأخيرة ديناميكية قوية انعكست في تحسن كبير لمعظم مؤشراته الكلية، وهو ما يعزز مكانته كأكبر اقتصادات المنطقة. وكما سبق ذكره فإن توقعات المؤسسات المالية الدولية المستقبلية بشأن الاقتصاد المصري تبدو متفائلة جدا.

أولا: النمو الاقتصادي: حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وثبة حقيقية خلال العقد المنصرم، حيث انتقل من قرابة 210 مليار دولار إلى ما يفوق 300 مليار دولار، أي أنه حقق نسبة نمو تراكمية فاقت 50 في المائة، بحث يقدر متوسط النمو خلال هذه الفترة بـ 3.80 في المائة. وقد انعكس هذا النمو في الناتج على نمو نصيب الفرد منه والتي تحسنت كثيرا لتبلغ قرابة 3.5 في المائة سنة 2019 وهذا برغم ضغط النمو السكاني الكبير، لكن رغم ذلك يبقى نصيب الفرد المصري من الناتج المحلي الأقل في المنطقة. وتعكس مستويات النمو الاقتصادي الديناميكية القوية للنشاط الاقتصادي والتحسن المسجل على مستوى الإنتاجية الكلية.

[1] الموقع الالكتروني العين الاخبارية: تاريخ الولوج: 2021/03/08.
https://al-ain.com/article/egypt-economy-2019-world-leaders-investors.

ثانيا: البطالة والتضخم: أما يخص معدلات التضخم والبطالة فنجد أن هذين المؤشرين يبقيان عند مستويات مقلقة ومرتفعة نسبيا، فمعدل التضخم وصل إلى ذروته في سنة 2017 وسجل معدل متوسط قدره 12.50 في المائة، لكنه بدأ في التراجع فيما بعد ذلك لينخفض إلى مستوى 8.5 بنهاية 2019. ويرجع الارتفاع الكبير في التضخم خلال تلك السنة أساسا إلى التعويم الكامل لسعر صرف الجنيه في نهاية سنة 2016 مما أدى إلى طفرة كبيرة في الأسعار تجسدت في الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار وصلت إلى مستويات الـ 30 في المائة خلال السنة التي تلت القرار. أما معدل البطالة فيبقى ضمن نطاق الخانتين، حيث يقترب من مستويات 10.5 في المائة بنهاية سنة 2019، ويعتبر معدل البطالة أكثر ارتباطا مع معدل النمو الاقتصادي، فكلما ارتفعت ديناميكية النمو الاقتصادي كلما تقلصت معدلات البطالة أكثر، لكن هذه العلاقة تغيب نسبيا في الاقتصاد المصري بسبب الزيادة السكانية الكبيرة والتي تضغط بقوة على سوق العمل.

**الجدول 3.2: تطور قيم أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية لمصر للفترة (2010–2019).**

| السنوات | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي* $ $10^9$ | معدل النمو الاقتصادي (%) | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي $ | معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج (%) | معدل البطالة (%) | معدل التضخم (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 219 | 5.15 | 2646 | 3.08 | 8.76 | 11.27 |
| **2011** | 223 | 1.76 | 2636 | 0.36- | 11.85 | 10.06 |
| **2012** | 228 | 2.23 | 2636 | 0.01- | 12.60 | 7.11 |
| **2013** | 233 | 2.19 | 2633 | 0.11- | 13.15 | 9.47 |
| **2014** | 240 | 2.92 | 2649 | 0.62 | 13.11 | 10.07 |
| **2015** | 250 | 4.37 | 2705 | 2.09 | 13.05 | 10.37 |
| **2016** | 261 | 4.35 | 2763 | 2.13 | 12.41 | 13.81 |
| **2017** | 272 | 4.18 | 2819 | 2.03 | 11.74 | 29.51 |
| **2018** | 286 | 5.31 | 2909 | 3.19 | 9.82 | 14.40 |
| **2019** | 302 | 5.56 | 3010 | 3.49 | 10.45 | 8.50 |

**المصدر**: 1-مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

2-التقرير العربي الموحد (2011-2020)، الموقع الالكتروني: https://www.amf.org.ae/ar/jointrep http://

ثالثا: التوازنات المالية الداخلية والخارجية: تسجل الميزانية العامة في مصر عجزا مستمرا في ظل ارتفاع مستويات النفقات العامة عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها، وقد سجل أكبر عجز في سنة 2016 بقيمة اجمالية تفوق 40 مليار دولار، أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيصل هذا العجز إلى حدود 13 في المائة، وقد تم جزء كبير من هذا العجز عن طريق الديون الخارجية التي ارتفعت إلى مستويات مقلقة جدا، حيث سجلت مستويات فاقت 110 مليار دولار بنهاية سنة 2019، أو ما يقرب من 37 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتثير هذه المستويات المرتفعة من المديونية الخارجية قلقا متزايدا، لكن النمو الاقتصادي المسجل خلال السنوات الأخيرة قد يخفف من حدة القلق، حيث يمكن للسلطات تحصيل ضرائب أكبر لدفع التزاماتها المالية الخارجية. أما فيما يخص رصيد ميزان المدفوعات فهو يسجل فائضا متواصلا منذ سنة 2013 لكنه يبقى دون المستوى اللازم لتغطية المستويات الكبيرة للديون الخارجية.

**الجدول 4.2: التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد المصري (2010–2019).**

| السنوات | رصيد الميزانية العامة (مليار $) | رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي (%) | رصيد ميزان المدفوعات (مليار$) | رصيد الدين الخارجي (مليار$) | رصيد الدين الخارجي بالمائة من الناتج (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 17.12- | 8.10- | 1.28 | 34.99 | 16.00 |
| **2011** | 23.10- | 9.80- | 18.33- | 33.69 | 14.30 |
| **2012** | 27.75- | 10.10- | 3.82- | 38.82 | 14.10 |
| **2013** | 37.11- | 13.00- | 2.79 | 45.75 | 16.00 |
| **2014** | 35.98- | 11.90- | 1.58 | 41.32 | 13.70 |
| **2015** | 36.50- | 11.00- | 1.34 | 47.79 | 14.20 |
| **2016** | 41.72- | 12.50- | 7.61 | 67.32 | 28.70 |
| **2017** | 26.10- | 11.10- | 12.29 | 82.88 | 36.10 |
| **2018** | 24.99- | 10.00- | 5.42 | 92.64 | 37.10 |
| **2019** | 21.86- | 7.20- | 2.08 | 110 | 36.40 |

**المصدر**: 1-مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي:-https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

2-التقرير العربي الموحد (2011-2020)، الموقع الالكتروني: http:// https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

## المطلب الثالث: الاقتصاد المغربي

يعتبر الاقتصاد المغربي ثالث أكبر اقتصاد في منطقة شمال افريقيا بعد كل من الاقتصادين المصري والجزائري، وهو اقتصاد قليل التنوع بالمقارنة مع الاقتصاد المصري لكنه يبقى أفضل من الاقتصاد الجزائر من حيث تنوع هيكله الإنتاجي، حيث يبتعد عن الريع، ويستند أكثر على كل من قطاعي الزراعة والسياحة. **و**يختلف الاقتصاد المغربي من حيث القيمة أو من حيث هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتعطي نظرة سريعة لأبرز مؤشراته الكبرى قراءة موجزة لوضعية الاستقرار الاقتصادي كما يلي:

أولا: النمو الاقتصادي: حقق الاقتصاد المغربي مستويات نمو معتبرة خلال هذا العقد قدرت في حدود 3.50 في المائة، لكنه يبقى رغم ذلك غير كاف لرفع مستوى الفرد المغربي الذي كان نصيبه من الناتج المحلي في حدود 3150 دولار فقط، حيث قدر متوسط النمو في نصيب الفرد من الناتج بحدود 2 في المائة. ويمكن القول بأن الاقتصاد المغربي شهد نوعا من الاستقرار الاقتصادي مع تقلبات في حدود معقولة لمعدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: البطالة والتضخم: تعتبر معدلات البطالة مرتفعة نسبيا في الاقتصاد المغربي، حيث ظلت في حدود 9.20 في المائة خلال العقد الماضي، حيث لم يشهد معدل البطالة تراجعا ملحوظا مما يشير إلى وجود خلل في قوى العرض والطلب في سوق العمل. أما بالنسبة لمعدل التضخم فهو يعتبر الأكثر استقرارا والأقل مستوى ضمن بلدان المنطقة، حيث كان أكبر مستوى له عند حدود 1.91 في المائة فقط، في حين أن أدنى مستوياته بلغت 0.20 في المائة عند نهاية سنة 2019. وتشير هذه المستويات المتدنية لمعدل التضخم حسن إدارة السياسة النقدية مما ينعكس في الاستقرار الكبير في المستوى العام للأسعار وما يتبعه من استقرار في المستوى المعيشي للفرد المغربي.

**الجدول 5.2: تطور قيم أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية للمغرب للفترة (2010–2019).**

| السنوات | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي* $ $10^9$ | معدل النمو الاقتصادي (%) | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي $ | معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج (%) | معدل البطالة (%) | معدل التضخم (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 93 | 3.82 | 2840 | 2.49 | 9.09 | 0.99 |
| **2011** | 98 | 5.25 | 2949 | 3.84 | 8.91 | 0.91 |
| **2012** | 101 | 3.01 | 2995 | 1.58 | 8.99 | 1.29 |
| **2013** | 106 | 4.54 | 3087 | 3.06 | 9.23 | 1.88 |
| **2014** | 108 | 2.67 | 3125 | 1.23 | 9.70 | 0.44 |
| **2015** | 113 | 4.54 | 3222 | 3.10 | 9.46 | 1.56 |
| **2016** | 115 | 1.06 | 3213 | 0.29- | 9.30 | 1.64 |
| **2017** | 119 | 4.25 | 3305 | 2.88 | 9.19 | 0.75 |
| **2018** | 123 | 3.15 | 3361 | 1.69 | 9.08 | 1.91 |
| **2019** | 126 | 2.48 | 3396 | 1.04 | 9.01 | 0.20 |

**المصدر**: 1–مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

2–التقرير العربي الموحد (2011–2020)، الموقع الالكتروني: http:// https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

ثالثا: التوازنات المالية الداخلية والخارجية: تعاني الموازنة العامة في المغرب من عجز متواصل كان في حدود –5.5 مليار دولار، لكنه ظل مستقرا خلال السنوات الخمس الأخيرة مما يشير إلى وجود نوع من الاستقرار في مستويات النفقات والايرادات الحكومية. أما كنسبة من الناتج المحلي فإن العجز بلغ –5.33 في المائة في المتوسط، وكان أكبر عجز قد سجل سنة 2010. وبالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فهو يبقى متذبذبا في حدود ضيقة، بحيث سجل أكبر عجز عند رصيد –4.34 مليار دولار في سنة 2015، بينما كان أكبر فائض قد سجل في سنة 2012 عند مستوى 3.68 مليار دولار، وهي مستويات طبيعية ومستقرة ويمكن تحملها دون احداث اضطراب في الوضع الاقتصادي. ويعد رصيد المديونية الخارجية أكثر المعطيات التي تشير إلى وضعية خطيرة للاقتصاد المغربي، فمستوى الدين الخارجي يعتبر كبيرا جدا بالمقارنة مع حجم الاقتصاد المغربي، حيث تجاوزت نسبة الدين الخارجي إلى اجمالي الناتج المحلي حدود 30 في المائة في كثير من السنوات، في حين قدر متوسط الفترة ما يقرب من 28 في المائة، وتشير مستويات الدين الخارجي التي بلغت في نهاية سنة 2019 أكثر

من 35 مليار دولار تساؤلات بشأن مدى قدرة النمو الاقتصادي والفائض في ميزان المدفوعات على تغطية هذا الرصيد المرتفع.

**الجدول 6.2: التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد المغربي (2010–2019).**

| السنوات | رصيد الميزانية العامة (مليار $) | رصيد الميزانية بالمائة من الناتج المحلي (%) | رصيد ميزان المدفوعات (مليار $) | رصيد الدين الخارجي (مليار $) | رصيد الدين الخارجي بالمائة من الناتج (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 7.77- | 8.50- | 1.21- | 20.80 | 22.70 |
| **2011** | 4.44- | 4.50- | 2.63 | 22.05 | 22.20 |
| **2012** | 7.01- | 7.30- | 3.68 | 25.22 | 26.20 |
| **2013** | 6.65- | 6.40- | 1.40 | 28.80 | 27.80 |
| **2014** | 5.44- | 5.00- | 3.47- | 30.72 | 28.50 |
| **2015** | 4.96- | 4.90- | 4.34- | 30.39 | 30.00 |
| **2016** | 4.91- | 4.80- | 2.76- | 30.95 | 30.00 |
| **2017** | 4.39- | 4.00- | 0.929 | 35.65 | 32.50 |
| **2018** | 4.82- | 4.10- | 1.01 | 34.15 | 28.90 |
| **2019** | 4.57- | 3.80- | 1.95- | 35.89 | 30.00 |

**المصدر**: 1–مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

2–التقرير العربي الموحد (2011–2020)، الموقع الالكتروني: http:// https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

## المطلب الرابع: الاقتصاد التونسي

يعتبر الاقتصاد التونسي أصغر اقتصاد في منطقة شمال افريقيا، بسبب النقص النسبي في الموارد والثروات وقلة المساحة الجغرافية التي يحوزها البلد بالمقارنة مع بلدان المنطقة الأخرى. وبالنسبة للتنوع في الهيكل الإنتاجي فنجد أن الاقتصاد التونسي يستند بشكل كبير إلى النمو في قطاع السياحة الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدخل القومي، بالإضافة إلى وجود قطاع ثاني يتمثل في القطاع الزراعي الذي يستند عليه هيكل الناتج.

أولا: النمو الاقتصادي: لم يحقق الاقتصاد التونسي خلال العقد المنصرم تطورا ملموسا على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي لم يشهد سوى النمو بمعدلات قليلة (شبه ركود) باستثناء النمو المسجل في سنة 2012 بمعدل 4 في المائة. وقد انعكس هذا النمو المتقلب والقريب من الصفر لنمو اجمالي الناتج سلبا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي شهد تراجعا مستمرا منذ سنة 2015، لكن رغم ذلك يبقى نصيب الفرد من الناتج المحلي في تونس أفضل من نظيره المسجل في كل من مصر والمغرب. ويمكن القول بأن العقد الماضي كان صعبا على النمو الاقتصادي في تونس.

ثانيا: البطالة والتضخم: تعتبر معدلات البطالة في تونس الأكبر على مستوى بلدان المنطقة، فقد ظلت عند متوسط 15.70 في المائة، ووصلت إلى مستوى فاق 18 في المائة سنة 2011 بعد اندلا ع الاحتجاجات الشعبية والاضطرابات السياسية. ويبقى الاقتصاد التونسي يعاني من أزمة بطالة هيكلية بسبب ضعف تنوع هيكل الناتج والاعتماد الكبير على قطاع السياسة في امتصاص فائض عرض العمل، بالإضافة إلى تقلبات قطاع الفلاحة الذي يعتبر القطاع الثاني في الاقتصاد التونسي، وقد عانى القطاعين من تقلبات وتراجع كبير خلال العقد الماضي مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة. وفيما يخص معدل التضخم فقد شهد ارتفاعا خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بعدما كان في حدود 4 في المائة، وتعكس هذه الزيادة المعتبرة في المستوى العام للأسعار الارتفاع الزيادة المعتبرة في الطلب الكلي على حساب التراجع النسبي في العرض الإجمالي نتيجة للركود المسجل على مستوى نمو الناتج المحلي.

**الجدول 7.2: تطور قيم أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية لتونس للفترة (2010-2019).**

| السنة | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي* $ $10^9$ | معدل النمو الاقتصادي (%) | نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي $ | معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج (%) | معدل البطالة (%) | معدل التضخم (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 44 | 3.51 | 4142 | 2.44 | 13.05 | **3.34** |
| **2011** | 43 | 1.92- | 4022 | 2.89- | 18.33 | **3.24** |
| **2012** | 45 | 4.00 | 4142 | 2.99 | 17.63 | **4.61** |
| **2013** | 46 | 2.88 | 4220 | 1.88 | 15.93 | **5.32** |
| **2014** | 48 | 2.97 | 4302 | 1.95 | 15.06 | **4.63** |
| **2015** | 48 | 1.19 | 4308 | 0.14 | 15.16 | **4.44** |
| **2016** | 49 | 1.16 | 4311 | 0.05 | 15.51 | **3.63** |
| **2017** | 5 | 1.92 | 4343 | 0.76 | 15.38 | **5.31** |
| **2018** | 51 | 2.66 | 4408 | 1.49 | 15.46 | **7.31** |
| **2019** | 52 | 1.04 | 4405 | 0.08- | 15.13 | **6.72** |

**المصدر**: 1-مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

2-التقرير العربي الموحد (2011-2020)، الموقع الالكتروني: http:// https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

ثالثا: التوازنات المالية الداخلية والخارجية: سجلت الموازنة العامة في تونس عجزا طوال سنوات الفترة محل الدراسة لتعكس الضعف النسبي للإيرادات في تغطية النفقات التي تندرج ضمن بنود الموازنة السنوية، لكن رغم هذا العجز المتواصل إلا أن

مستوياته تبقى ضمن حدود معقولة ومن الممكن تحملها، فأكبر عجز تم تسجيله سنة 205 بأقل من 3 في المائة. ويلاحظ ان السطات الحكومية في تونس تنتهج نهج ضبط للنفقات العامة يتجسد في الانخفاض التدريجي للعجز الجاري مما أدى إلى وصوله إلى مستوى متدني بلغ -0.40 في المائة كنسبة من اجمالي الناتج المحلي. وبالنسبة لميزان المدفوعات فقد شهد تسجل فوائض في معظم السنوات، مع تسجيل عجز في أربع سنوات لكنه يبقى قريبا من الصفر. وبالنسبة للمديونة الخارجية فالصورة تبدو مخيفة، فالاقتصاد التونسي يظهر معتمدا بقوة على رؤوس الأموال الأجنبية في شكل ديون خارجية، والتي وصلت إلى مستوى يقترب من 40 مليار دولار سنة 2018، وتبدو هذه المستويات الكبيرة من الدين الخارجي كبيرة جدا بالمقارنة مع الناتج المحلي للاقتصاد التونسي، حيث وصلت نسبتها إلى قرابة 100 في المائة سنة 2018. وبالنسبة لقيمة الدين الخارجي فهي تبقى أقل من نظيرتها في مصر، لكنها تعد الأكبر في المنطقة من حيث نسبتها لإجمالي الناتج.

**الجدول 8.2: التوازنات المالية الداخلية والخارجية للاقتصاد التونسي (2010-2019).**

| السنة | رصيد الميزانية العامة (مليار $) | رصيد الميزانية بالمائة من الناتج المحلي (%) | رصيد ميزان المدفوعات (مليار $) | رصيد الدين الخارجي (مليار $) | رصيد الدين الخارجي بالمائة من الناتج (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 0.462- | 1.00- | 0.191- | 21.54 | 48.60 |
| **2011** | 1.31- | 2.90- | 1.67- | 23.64 | 51.20 |
| **2012** | 1.13- | 2.50- | 1.39 | 24.61 | 54.40 |
| **2013** | 2.08- | 4.50- | 0.674- | 26.21 | 56.30 |
| **2014** | 1.68- | 3.50- | 0.938 | 28.95 | 60.70 |
| **2015** | 2.63- | 6.10- | 0.398 | 28.35 | 65.40 |
| **2016** | 0.791- | 1.90- | 0.532 | 30.73 | 72.90 |
| **2017** | 1.89- | 3.20- | 0.900- | 34.00 | 84.30 |
| **2018** | 1.50- | 3.80- | 0.625 | 38.98 | 97.30 |
| **2019** | 0.164- | 0.40- | 1.782 | 35.16 | 90.30 |

**المصدر**: 1-مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

2-التقرير العربي الموحد (2011-2020)، الموقع الالكتروني: http:// https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

## المبحث الأول: دراسة تحليلية لمدى مساهمة التحويلات في دعم اقتصادات شمال افريقيا

تفوق قيمة التدفقات السنوية للتحويلات المالية للمهاجرين الدوليين الواردة إلى بلدان منطقة شمال افريقيا كثيرا مثيلتها من التدفقات المالية الخارجية الأخرى، فقد بلغ اجمالي المبالغ المحولة بالدولار من الخارج إلى اقتصادات المنطقة خلال العقد المنصرم ما يفوق 340 مليار دولار. وقد دفعت هذه الأرقام الكبيرة والمتزايدة إلى زيادة تركيز واهتمام صناع السياسة الاقتصادية على هذا النوع من التدفقات المالية بالنظر إلى حجم الآثار المحتملة المترتبة عليها على العديد من المؤشرات الكلية للاقتصاد الكلي لبلدان المنطقة، لعل أبرزها هو مؤشر النمو الاقتصادي. وفي هذا المبحث سنحاول تحليل دور تلك التدفقات المالية في دعم بعض أبرز المؤشرات الاقتصادية الكلية في المنطقة من خلال الاستعانة بأدوات التحليل الاحصائي والجداول والأشكال البيانية، مع التركيز على أثرها المحتمل على النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: واقع تدفقات التحويلات الواردة إلى بلدان المنطقة

كما ذكرنا سابقا، فإن بلدان المنطقة العربية تنقسم إلى بلدان متلقية صافية للتحويلات المالية للمهاجرين الدوليين، وبلدان مرسلة صافية للتحويلات، تعد بلدان منطقة شمال افريقيا باستثناء ليبيا بلدان مستقبلة صافية للتحويلات المالية للمهاجرين الدوليين، وفي نفس الوقت من أكثر البلدان العربية المتلقية للتحويلات المالية.

أولا: الاتجاه العام لتدفقات التحويلات الواردة للمنطقة: يبين الجدول 9.2 تطور قيم التحويلات الواردة إلى بلدان المنطقة الأربعة خلال فترة الدراسة (2010-2020)، بالدولار الأمريكي بالإضافة إلى معدلات النمو السنوية.

تعتبر مصر أكبر مستقبل للتحويلات المالية للمهاجرين في منطقة شمال افريقيا، بالإضافة إلى أنها تعد الأولى أيضا على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA)، كما أنها جاءت في المرتبة الخامسة عالميا. وارتفعت حصة مصر إلى أكثر من 70 في المائة من اجمالي التدفقات الرسمية الواردة للمنطقة بنهاية سنة 2000 بعدما كانت تقدر بأقل من 55 في المائة سنة 2010. وقد تراجعت حصة المغرب إلى ما يقرب من 20 في المائة بعدما كانت في حدود 30 في المائة في بداية الفترة. وتأتي تونس في المرتبة الثالثة بحصة تقدر بحوالي 6 في المائة، في حين أن الجزائر لا تستقبل سوى أقل من 5 في المائة من اجمالي التدفقات الواردة للمنطقة عبر القنوات الرسمية.

## الجدول 9.2: تطور تدفقات التحويلات لبلدان المنطقة للفترة (2010–2020)

| السنة | تدفقات التحويلات الواردة (مليون دولار) | | | | | معدل النمو % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجزائر | مصر | المغرب | تونس | المجموع | |
| **2010** | 2044 | 12453 | 6423 | 2063 | **22983** | **–** |
| **2011** | 1942 | 14324 | 7256 | 2004 | **25526** | **%11.06** |
| **2012** | 1942 | 19236 | 6508 | 2266 | **29952** | **%17.34** |
| **2013** | 2000 | 17833 | 6882 | 2291 | **29006** | **%3.16–** |
| **2014** | 2452 | 19570 | 7789 | 2347 | **32158** | **%10.87** |
| **2015** | 1997 | 18325 | 6904 | 1971 | **29197** | **%9.21–** |
| **2016** | 1989 | 18590 | 6383 | 1821 | **28783** | **%1.42–** |
| **2017** | 1792 | 24737 | 6823 | 1890 | **35242** | **%22.44** |
| **2018** | 1985 | 25516 | 6919 | 1902 | **36322** | **%3.06** |
| **2019** | 1786 | 26781 | 6735 | 2050 | **37352** | **%2.84** |
| ***2020** | 1600 | 24400 | 6400 | 1700 | **34100** | **%8.50–** |

**المصدر**: 1–مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

2–حسابات الطالبة باستخدام برنامج Excel.

أما كمجموع فإن منطقة شمال افريقيا تستحوذ على ما يتجاوز 5 في المائة بقليل من اجمالي التحويلات الدولية في سنة 2020. وقد نمت هذه النسبة خلال السنوات الماضية بنسبة معتبر بعدما كانت في حدود 4 في المائة مع نهاية سنة 2010. أما بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى، فإن المنطقة تستحوذ على ما يقرب من 7 في المائة من اجمالي التدفقات الوردة إلى مجموعة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وقد نمت هذه النسبة هي الأخرى خلال العقد الماضي ولكن في حدود زيادة قدرها 1 في المائة.

**الشكل 1.2: مقارنة التحويلات الواردة مع أشكال التدفقات الأخرى الواردة إلى اقتصادات المنطقة (2017)**

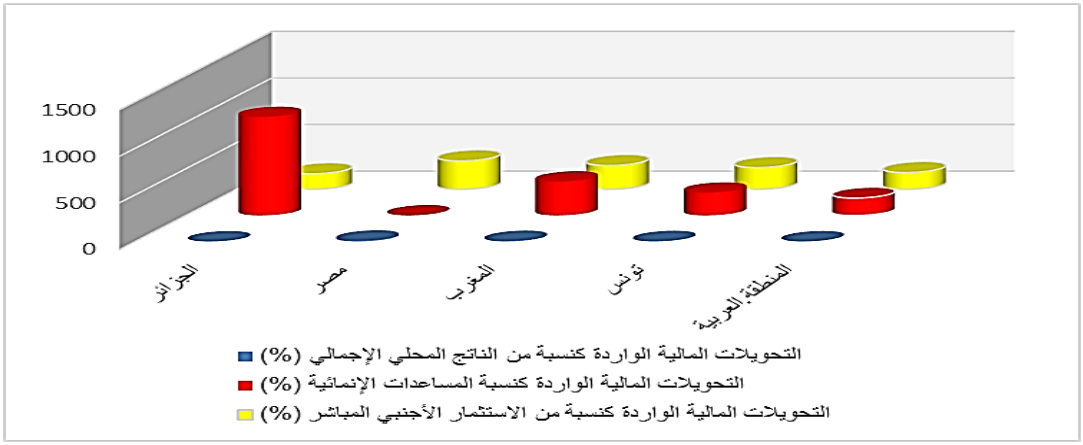


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق 05.

وتتفوق تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الوافدة إلى بلدان منطقة شمال افريقيا على أشكال التدفقات الأخرى، فمثلا تفوق قيمة التحويلات الواردة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة في الجزائر بأكثر من 167 في المائة، وفي مصر بأكثر من 300 في المائة، بينما تقوق قيمتها تدفقات المساعدات الإنمائية بأكثر من 1000 في المائة في الجزار وبأكثر من 360 في المائة في مصر مما يؤكد على أن التحويلات الواردة للمنطقة تبقى المصدر الرئيسي لتدفقات النقد الأجنبي لدى بلدان المنطقة.

ثانيا: تأثير أزمة انتشار وباء (covid-19) على تدفقات التحويلات للمنطقة: تعتبر الأزمة الاقتصادية الناجمة عن انتشار وباء (covid-19) مطلع سنة 2020 والمستمرة إلى غاية لحظة كتابة هذه الأسطر أكثر خطورة وتأثيرا على بلدان العالم من الأزمة المالية لسنة 2008 بحسب ما تؤكده أرقام المؤسسات الدولية كالبنك الدولي. ولم تكن تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين بمنأى عن التأثر بهذا الوباء خاصة في ظل زيادة عدد الإغلاقات الحكومية في البلدان الرئيسية المرسلة للتحويلات كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بالإضافة إلى أزمة البطالة الناجمة عن زيادة عدد العمال المسرحين. وتضغط هذه العوامل مجتمعة بشدة على اجمالي المبالغ التي يرسلها المهاجرون الدوليون إلى بلدانهم الأصلية.

لقد تبين لنا من خلال الفصل الأول أن التحويلات تتميز باستقرارها النسبي الكبير بالمقارنة مع أشكال التدفقات الخارجية الأخرى بالإضافة إلى تميزها بمعاكسة الدورة الاقتصادية وقلة تقلبها خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية، لكن طبيعة الأزمة الاقتصادية التي خلفها انتشار الوباء كانت أكبر وأكثر خطورة من سابقتها. وبحسب تقديرات البنك الدولي

الواردة في تقرير الهجرة والتنمية[1] فإنه يتوقع انكماش التحويلات بنسبة -7.0 في المائة سنة 2020 بينما ترتفع النسبة إلى -7.1 في سنة 2021. أما الانكماش على مستوى منطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط فيتوقع أن يكون أكبر من المتوسط العالمي بنسب -8.5 و -7.7 في المائة تواليا. هذا ولا يعد الانكماش في التحويلات الواردة إلى بلدان المنطقة هو الأكبر، فبعض المناطق الجغرافية الأخرى تسجل مستويات تراجع أكبر مثل منطقة افريقيا جنوب الصحراء بـ -8.8 في المائة ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بـ -10.5 في المائة، بينما كان التراجع الأكبر من نصيب مجموعة أوربا وآسيا الوسطى بأكثر من -16.1 في المائة سنة 2020.

أما بالمقارنة مع نسب الانكماش على مستوى أشكال التدفقات الخارجية الأخرى، فإن تراجع التحويلات يبدو أقل. فالاستثمار الأجنبي المباشر يتوقع له انكماش بنسبة -32 في المائة، وهي نسبة تتجاوز التراجع المسجل في التحويلات بأكثر من أربع أضعاف. وكما يبرزه الشكل الموالي فإن التراجع المتوقع في التحويلات سيكون أقل حدة من مثيله المسجل على مستوى التدفقات الأخرى كالاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة التي ستنكمش بحدة خلال سنتي 2020 و2021.

**الشكل 2.2: تأثير أزمة وباء (covid-19) على مختلف أشكال التدفقات المالية الدولية**

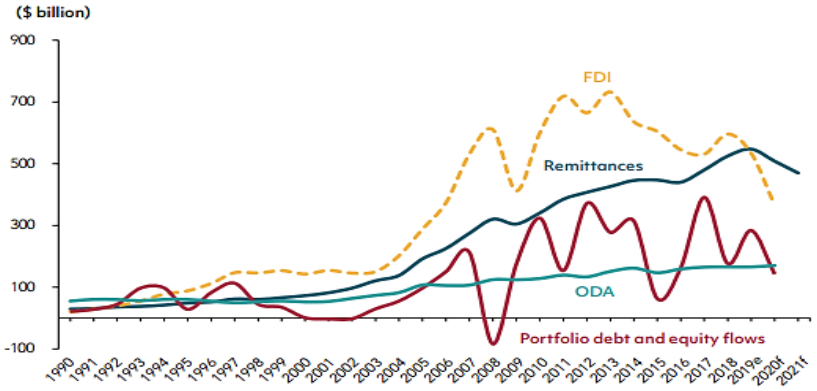


**Source:** Migration and Development Brief 33: Phase II: COVID-19 Crisis through a Migration Lens. KNOMAD 33, the World Bank Group, Washington, DC USA, October 2020, P 8-9.

[1] Migration and Development Brief 33: Phase II: COVID-19 Crisis through a Migration Lens. KNOMAD 33, the World Bank Group, Washington, DC USA, October 2020, P 8-9.

## المطلب الثاني: وصف وتحليل المعطيات الخاصة باقتصادات المنطقة

في هذا المطلب سنعتمد على التحليل الوصفي للمعطيات الخاصة بمتغيرات التحويلات، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، وميزان المدفوعات الخاصة ببلدان المنطقة باستخدام برنامج الاكسل الذي يسهل عملية تنظيم وعرض البيانات والإحصاءات في جداول مناسبة، بالإضافة إلى برنامج الايفيوز 12 (E-Views 12) الذي يعتبر من أشهر البرامج المستخدمة لدى الباحثين الاقتصاديين بالنظر إلى ما يوفره من أدوات للتحليل البياني والاحصائي للمعطيات.

لقد تم أخذ قيم المتغيرات كنسب مئوية ليسهل المقارنة بينها بالإضافة إلى تقريب القيم في حالة التمثيل البياني الذي يساعد على توضيح الاتجاه العام الخاص بجميع المتغيرات بشكل متناسق فيما بينها. فمتغيرات التدفقات السنوية الواردة من تحويلات المهاجرين الدوليين (REM) والرصيد النهائي السنوي لميزان المدفوعات (BP) أخذت كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، وهي طريقة متبعة في كثير من الأوراق العلمية ومذكرات التخرج، أما متغيرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP) وسعر الصرف الرسمي (EXCH) فقد أخذت كنسب نمو سنوية.

أولا: الاقتصاد الجزائري: خلال فترة الدراسة الممتدة على مدى إحدى عشر سنة (2010-2020) كانت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري لا تتعدى في المتوسط 1.22 بالمائة فقط، ولم تشهد سوى ارتفاع طفيف إلى 1.27 بالمائة كأكبر نسبة (ما يمثل حوالي 2.5 مليار دولار سجلت سنة 2014)، في حين أنها تراجعت إلى أدنى مستوياتها سنة 2020 لتسجل ما يقرب من 0.85 بالمائة فقط من الناتج (أو ما يمثل حوالي 1600 مليون دولار سنة 2020). وبالنسبة للمجموع التراكمي للتحويلات المتدفقة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2020 فقد بلغ أكثر من 20 مليار دولار، وهو مبلغ يفوق بكثير ما تدفق للاقتصاد الجزائري سواء تعلق الأمر بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالديون الخارجية، بالرغم من أن هذه التقديرات لا تعكس قوة التحويلات المتدفقة إلى الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى وجود إمكانية تعزيزها عن طريق تحفيز المهاجرين الذين لا يرسلون جزءا من دخولهم المحققة في الخارج إلى الوطن.

**الجدول 10.2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة–حالة الاقتصاد الجزائري**

| | REM | RGDP | EXCH | BP |
|---|---|---|---|---|
| **MEAN** | 1.122727 | 1.927273 | 5.618182 | -3.403636 |
| **MEDIAN** | 1.130000 | 2.900000 | 2.390000 | -7.880000 |
| **MAXIMUM** | 1.270000 | 3.800000 | 24.96000 | 12.14000 |
| **MINIMUM** | 0.840000 | -5.500000 | -1.950000 | -14.51000 |
| **STD. DEV.** | 0.116884 | 2.688900 | 7.191146 | 9.353081 |
| **SKEWNESS** | -1.192422 | -2.093842 | 1.865555 | 0.515734 |
| **KURTOSIS** | 4.222803 | 6.489390 | 5.937391 | 1.838697 |
| | | | | |
| **JARQUE-BERA** | 3.292084 | 13.61825 | 10.33517 | 1.105752 |
| **PROBABILITY** | 0.192812 | 0.001104 | 0.005698 | 0.575293 |
| | | | | |
| **SUM** | 12.35000 | 21.20000 | 61.80000 | -37.44000 |
| **SUM SQ. DEV.** | 0.136618 | 72.30182 | 517.1258 | 874.8013 |
| | | | | |
| **OBSERVATIONS** | 11 | 11 | 11 | 11 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الايفيوز 12.

أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فقد حقق الاقتصاد الجزائري نمو سنوي إيجابي بما يقدر بـ 1.93 بالمائة مع تسجيل انكماش قياسي سنة 2020 بحوالي –5.5 بالمائة نتيجة لتراكم مخلفات أزمة أسعار البترول وانتشار الوباء عالميا. وفيما يتعلق بسعر الصرف فقد شهد ارتفاعا (تدهور أو انخفاض في قيمة الدينار) بأكثر من 5.60 بالمائة سنويا، ولم يشهد سعر الصرف أي تحسن يذكر خلال فترة الدراسة ليعكس أزمة كبيرة وطويلة للدينار الجزائري. وأخيرا حقق ميزان المدفوعات رصيد سالب (عجز سنوي) يقدر –3.40 بالمائة من الناتج، كان سببه الرئيسي هو التراجع الكبر في إيرادات صادرات البترول السنوية منذ سنة 2014.

**الشكل 3.2: الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة حالة الجزائر (2010–2020)**

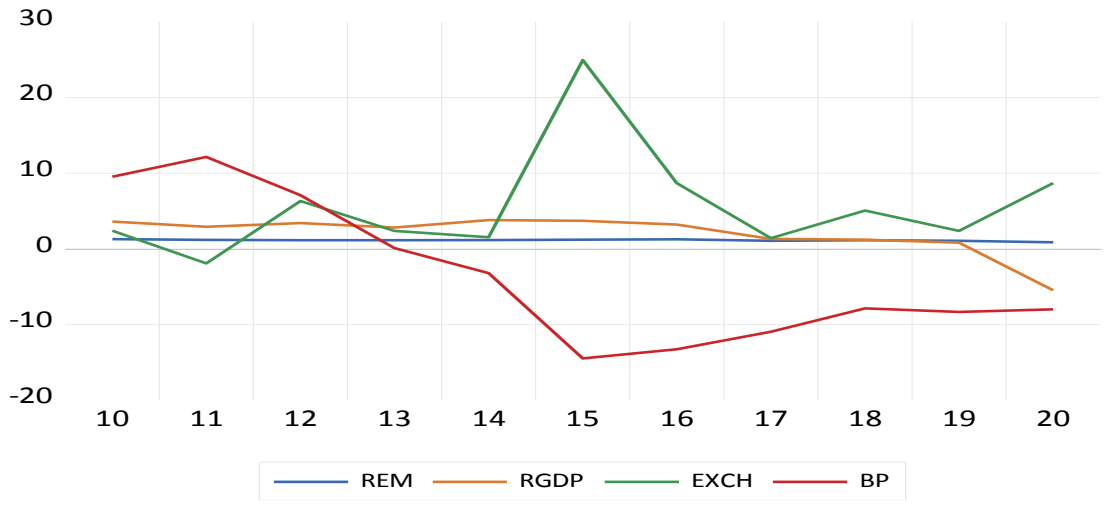

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الايفيوز 12.

ويساعد التمثيل البياني في عرض لمحة موجزة عن طبيعة العلاقة التي تربط بين التحويلات وكل من الناتج المحلي الحقيقي، سعر الصرف، معدل الفقر، ورصيد ميزان المدفوعات، بحيث يمكن من المقارنة بين اتجاهات المتغيرات عبر الزمن. ويبدو أن سلوك المتغيرات الخاص بحالة الجزائر لا يبدو متقاربا اطلاقا مما قد يشير إلى غياب علاقة أو تأثير من التحويلات باتجاه المتغيرات الأخرى، فالاتجاه العام للتحويلات يبدو ساكنا بالمقارنة مع التقلبات التي شهدتها المتغيرات الأخرى. ويمكن تعزيز هذا الوصف للعلاقة من خلال تحليل الارتباط. فنتائج تحليل الارتباط تشير إلى وجود ارتباط موجب ومعنوي بين التحويلات ومعدل النمو الاقتصادي (ارتباط قوي) من جهة أخرى يبلغ 0.91 وبمستوى معنوية 1 في المائة، بينما لا يكون الارتباط بين التحويلات وسعر الصرف من جهة والتحويلات ورصيد ميزان المدفوعات من جهة أخرى معنويا. لكن الفترة الزمنية تبدو صغيرة جدا (حجم العينة صغير جدا) لتساعد في الحكم على طبيعة العلاقة بين التحويلات والمتغيرات المتأثرة بها سواء تعلق الأمر بالتحليل البياني أو التحليل الاحصائي.

**الجدول 11.2: نتائج تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة–حالة الجزائر (2010–2020)**

| CORRELATION<br>T-STATISTIC<br>PROBABILITY<br>OBSERVATIONS | REM | RGDP | EXCH | BP |
|---|---|---|---|---|
| REM | 1.000000<br>-----<br>-----<br>11 | | | |
| RGDP | 0.916413<br>6.869061<br>0.0001<br>11 | 1.000000<br>-----<br>-----<br>11 | | |
| EXCH | 0.070712<br>0.212668<br>0.8363<br>11 | -0.000835<br>-0.002505<br>0.9981<br>11 | 1.000000<br>-----<br>-----<br>11 | |
| BP | 0.270723<br>0.843675<br>0.4207<br>11 | 0.283024<br>0.885268<br>0.3990<br>11 | -0.554776<br>-2.000397<br>0.0765<br>11 | 1.000000<br>-----<br>-----<br>11 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز 12.

ثانيا: الاقتصاد المصري: يتبين لنا من خلال الجدول الموالي الذي يعرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حالة مصر، أنه خلال فترة الدراسة (2010-2020) فاقت نسبة التحويلات إلى الناتج المحلي 7 بالمائة سنويا وهي نسبة كبيرة عند مقارنتها مع نظيرتها في الجزائر بالإضافة إلى كبير حجم الاقتصاد المصري (الذي يفوق حجم الاقتصاد الجزائري بمرة ونصف)، وقد وصلت هذه النسبة إلى 10.50 بالمائة كأكبر قيمة لها. وقد وصل المجموع التراكمي للتحويلات المتدفقة للاقتصاد المصري خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2020 أكثر من 220 مليار دولار، وهو مبلغ هائل يمثل عشرة أضعاف مثيله في الجزائر ما يؤكد على أهمية التحويلات ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري، كما تبين أيضا نجاح السلطات المصرية (فعالية النظام المالي) في استقطاب هذا الكم الهائل من رؤوس الأموال الأجنبية المملوكة للمهاجرين المصريين في الخارج.

**الجدول 12.2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة–حالة الاقتصاد المصري**

| | REM | RGDP | EXCH | BP |
|---|---|---|---|---|
| **MEAN** | 7.206364 | 3.738182 | 11.77364 | 0.529091 |
| **MEDIAN** | 6.400000 | 4.180000 | 3.020000 | 0.690000 |
| **MAXIMUM** | 10.49000 | 5.560000 | 77.37000 | 4.520000 |
| **MINIMUM** | 5.560000 | 1.760000 | -6.740000 | -8.230000 |
| **STD. DEV.** | 1.823964 | 1.356944 | 24.00340 | 3.323214 |
| **SKEWNESS** | 0.896361 | -0.099838 | 2.066197 | -1.691978 |
| **KURTOSIS** | 2.271305 | 1.566318 | 6.259424 | 5.612979 |
| | | | | |
| **JARQUE-BERA** | 1.716390 | 0.960353 | 12.69607 | 8.377793 |
| **PROBABILITY** | 0.423927 | 0.618674 | 0.001750 | 0.015163 |
| | | | | |
| **SUM** | 79.27000 | 41.12000 | 129.5100 | 5.820000 |
| **SUM SQ. DEV.** | 33.26845 | 18.41296 | 5761.633 | 110.4375 |
| | | | | |
| **OBSERVATIONS** | 11 | 11 | 11 | 11 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الايفيوز 12.

وبالنسبة للمتغيرات الأخرى، فقد حقق الاقتصاد المصري نمو بحوالي 3.75بالمائة سنويا، مع تسجيل نمو متوقع استثنائي خلال سنة 2020 بحوالي 3.10 بالمائة بعكس تيار الانكماش الذي ضرب اقتصادات المنطقة نتيجة للانعكاسات الاقتصادية لتفشي الوباء خلال تلك السنة. أما سعر الصرف فقد شهد ارتفاعا (تدهورا في قيمة الجنيه المصري) بحوالي 12 بالمائة سنويا، وكان أكبر ارتفاع عند 77.4 بالمائة خلال سنة 2017 بعد قرار تعويم الجنية بشكل كامل. وأخيرا حقق ميزان المدفوعات في المتوسط رصيد موجب (فائض سنوي) ضئيل قدر بحوالي نصف النقطة المئوية من الناتج.

**الجدول 4.2: الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة حالة مصر (2010–2020)**

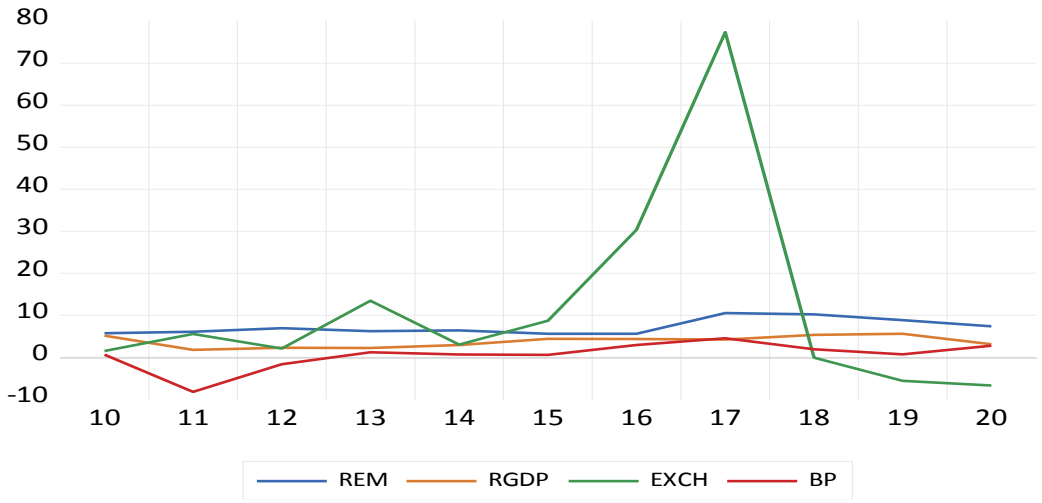


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز 12

ومن خلال التمثيل البياني للمعطيات الخاصة بالاقتصاد المصري نجد أن نمط البيانات يبدو أكثر تماثلا مما يبدو عليه الوضع في حالة الاقتصاد الجزائري، ولكن هذا التشابه في الاتجاهات العامة للمتغيرات ليس مثاليا. أما بالنسبة لتحليل الارتباط فلم يؤكد على وجود علاقة (ارتباط) معنوية بين التحويلات ومتغيرات النمو الاقتصادي، سعر الصرف، ورصيد ميزان المدفوعات كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول 13.2: نتائج تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة–حالة مصر (2010–2020)**

| CORRELATION<br>T-STATISTIC<br>PROBABILITY<br>OBSERVATIONS | **REM** | **RGDP** | **EXCH** | **BP** |
|---|---|---|---|---|
| **REM** | 1.000000 | | | |
| | ----- | | | |
| | ----- | | | |
| | 11 | | | |
| | | | | |
| **RGDP** | 0.399287 | 1.000000 | | |
| | 1.306531 | ----- | | |
| | 0.2238 | ----- | | |
| | 11 | 11 | | |
| | | | | |
| **EXCH** | 0.353944 | 0.051851 | 1.000000 | |
| | 1.135326 | 0.155764 | ----- | |
| | 0.2856 | 0.8797 | ----- | |
| | 11 | 11 | 11 | |
| | | | | |
| | 0.390362 | 0.528793 | 0.403716 | 1.000000 |
| | 1.272003 | 1.869077 | 1.323825 | ----- |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **BP** | 0.2353 | 0.0944 | 0.2182 | ----- |
| | 11 | 11 | 11 | 11 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز 12.

ثالثا: الاقتصاد المغربي: يبين الجدول 14.2 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حالة المغرب. وخلال فترة الدراسة (2010-2020) قدر متوسط نسبة الدخل القومي من التحويلات إلى اجمالي الناتج المحلي بحوالي 6.50 بالمائة سنويا وهي نسبة جيدة وتشير إلى أهمية هذا العامل بالنسبة للاقتصاد المغربي، كما أنها تفوق بكثير نظيرتها في الجزائر وتقترب من مثيلتها في مصر، ولكنها تبدو أكثر استقرارا بالنظر إلى أنها ظلت ضمن نطاق ضيق نسبيا (5.5 بالمائة كأدنى قيمة، و7.20 كأكبر قيمة). ويقدر مجمل الدخل المتراكم من التحويلات المتدفقة للاقتصاد المغربي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2020 أكثر من 75 مليار دولار (ما يقرب من 65 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في سنة 2020). وتبين هذه الأرقام أيضا كما هو الحال عليه في الاقتصاد المصري نجاح السلطات المغربية (فعالية النظام المالي) في استقطاب جزء كبير من دخول المهاجرين المغاربة في الخارج في شكل نقد أجنبي يمكن استغلاله في تحسين الأوضاع الاقتصادية الكلية والجزئية.

**الجدول 14.2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة–حالة الاقتصاد المغربي**

| | **REM** | **RGDP** | **EXCH** | **BP** |
|---|---|---|---|---|
| **Mean** | 6.396364 | 2.524545 | 1.832727 | -0.469091 |
| **Median** | 6.440000 | 3.150000 | 0.440000 | -1.300000 |
| **Maximum** | 7.160000 | 5.250000 | 16.15000 | 3.640000 |
| **Minimum** | 5.460000 | -7.000000 | -4.340000 | -3.830000 |
| **Std. Dev.** | 0.579246 | 3.372232 | 5.883049 | 2.457167 |
| **Skewness** | -0.252878 | -2.250528 | 1.278634 | 0.272161 |
| **Kurtosis** | 1.809762 | 7.089062 | 4.210430 | 1.828366 |
| | | | | |
| **Jarque-Bera** | 0.766542 | 16.94914 | 3.668849 | 0.764965 |
| **Probability** | 0.681628 | 0.000209 | 0.159705 | 0.682166 |
| | | | | |
| **Sum** | 70.36000 | 27.77000 | 20.16000 | -5.160000 |
| **Sum Sq. Dev.** | 3.355255 | 113.7195 | 346.1026 | 60.37669 |
| | | | | |
| **Observations** | 11 | 11 | 11 | 11 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز 12.

أما المتغيرات الأخرى، فقد قدر متوسط النمو الاقتصادي في المغرب بحوالي 2.52 بالمائة سنويا، وهو معدل نمو أكبر بقليل من نظيره المحقق في الجزائر وأقل بقليل من مثيله المحقق في الاقتصاد المصري. لكن سنة 2020 لم تكن جيدة بالنسبة للاقتصاد المربي الذي حقق انكماش قياسي بحوالي من 7 في المائة، وهو الانكماش الذي يفوق مثيله المحقق في الجزائر. وبالنسبة لسعر الصرف فقد شهد ارتفاعا طفيفا (تراجع طفيف في قيمة الدينار المغربي) بحوالي 1.83 بالمائة سنويا، مع تسجيل أكبر تراجع بحوالي 16 في المائة في قيمة الدينار، ولكن العملة المغربية حققت بعض الانتعاش في بعض السنوات بعكس ما عليه الحال مع الدينار الجزائري، والجنيه المصري. وأخيرا حقق ميزان المدفوعات في المتوسط رصيد سالب (عجز سنوي) ضئيل قدر بأقل من 0.5 بالمائة من الناتج. هذا ولم يشهد رصيد ميزان المدفوعات تقلبات كبيرة في الفترة السابقة، حيث كان أكبر عجز بحوالي -1.30، في حين قدر أكبر فائض بحدود 3.64 بالمائة من الناتج.

**الشكل 5.2: الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة حالة المغرب (2010-2020)**

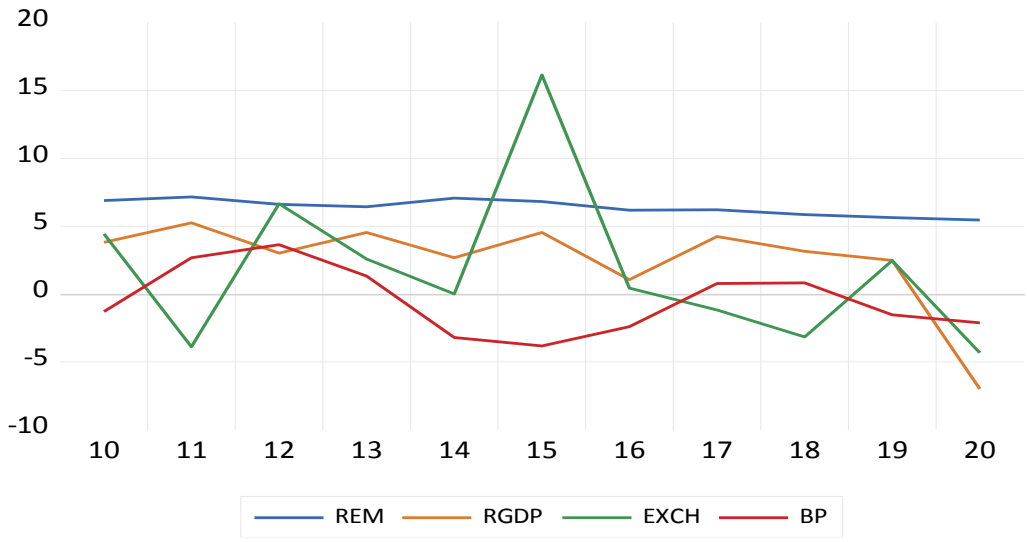


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز 12.

ويتضح من خلال التمثيل البياني للمعطيات الخاصة بالاقتصاد المغربي أن سلوك البيانات لا يختلف عما هو عليه الحال مع نظيرتها في الاقتصادين الجزائري والمصري، حيث لا تظهر تطابقا دقيقا في الاتجاهات العامة، وهو أمر شائع في معظم المتغيرات الاقتصادية بالنظر إلى وجود العديد من العوامل المتباينة التي تؤثر على سلوك كل متغير. وبالنسبة لتحليل الارتباط فيشير إلى وجود ارتباط متوسط معنوي واحد فقط بين التحويلات والنمو الاقتصادي، في حين أن الارتباط بين التحويلات وسعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات لم يكن معنويا.

**الجدول 15.2: نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة–حالة المغرب (2010–2020)**

| CORRELATION<br>T-STATISTIC<br>PROBABILITY<br>OBSERVATIONS | REM | RGDP | EXCH | BP |
|---|---|---|---|---|
| REM | 1.000000 | | | |
| | ----- | | | |
| | ----- | | | |
| | 11 | | | |
| | | | | |
| RGDP | 0.639935 | 1.000000 | | |
| | 2.498353 | ----- | | |
| | 0.0340 | ----- | | |
| | 11 | 11 | | |
| | | | | |
| EXCH | 0.341964 | 0.366404 | 1.000000 | |
| | 1.091708 | 1.181370 | ----- | |
| | 0.3033 | 0.2677 | ----- | |
| | 11 | 11 | 11 | |
| | | | | |
| BP | 0.111391 | 0.333415 | -0.277098 | 1.000000 |
| | 0.336267 | 1.060954 | -0.865172 | ----- |
| | 0.7444 | 0.3164 | 0.4094 | ----- |
| | 11 | 11 | 11 | 11 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز 12.

رابعا: الاقتصاد التونسي: بلغت نسبة الدخل الإجمالي من التحويلات إلى الناتج المحلي الحقيقي في تونس كما هو موضح في خلال الجدول 16.2 في الفترة (2010–2020) ما يقرب من 4.70 في المائة، ورغم أن هذه النسبة هي أقل من نظيرتها في كل من مصر والمغرب إلا أنها تبقى أكبر بكثير من مثيلتها في الاقتصاد الجزائري برغم أن القيمة المطلقة للتحويلات تبقى متقاربة بين الاقتصادين. وظلت هذه النسبة تتأرجح ضمن نطاق ضيق نسبيا خلال العقد السابق (3.60–5.30)، بينما وصل مجموع المبالغ التي حولها المهاجرون التونسيون إلى الاقتصاد المحلي خلال خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2020 بأكثر من 22 مليار دولار. وبرغم أن هذه المبالغ تبقى أقل من مثيلتها المحققة في الاقتصادين المصري والمغربي إلا أنها ذات أهمية كبرى في دعم الاقتصاد المحلي بالنظر إلى الصغر النسبي للاقتصاد (تمثل اجمالي التحويلات خلال الفترة ما يفوق 47 بالمائة من الناتج في سنة 2020).

**الجدول 16.2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة–حالة الاقتصاد التونسي**

| | REM | RGDP | EXCH | BP |
|---|---|---|---|---|
| **MEAN** | 4.662727 | 0.964545 | 6.831818 | -0.114545 |
| **MEDIAN** | 4.750000 | 1.920000 | 9.400000 | 0.830000 |
| **MAXIMUM** | 5.280000 | 4.000000 | 15.55000 | 3.460000 |
| **MINIMUM** | 3.580000 | -8.800000 | -6.630000 | -5.360000 |
| **STD. DEV.** | 0.452108 | 3.618470 | 6.509387 | 2.791868 |
| **SKEWNESS** | -1.124261 | -1.969529 | -0.782047 | -0.539665 |
| **KURTOSIS** | 4.119544 | 5.983807 | 2.797597 | 2.283639 |
| | | | | |
| **JARQUE-BERA** | 2.891730 | 11.19217 | 1.140039 | 0.769142 |
| **PROBABILITY** | 0.235542 | 0.003712 | 0.565514 | 0.680743 |
| | | | | |
| **SUM** | 51.29000 | 10.61000 | 75.15000 | -1.260000 |
| **SUM SQ. DEV.** | 2.044018 | 130.9333 | 423.7212 | 77.94527 |
| | | | | |
| **OBSERVATIONS** | 11 | 11 | 11 | 11 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز 12.

أما المتغيرات الأخرى، فنجد أن مستوى النمو الاقتصادي في الاقتصاد التونسي كان ضعيف جدا، بحيث لم ينمو الناتج المحلي الحقيقي سوى بأقل من واحد (0.96) بالمائة سنويا خلال هذه الفترة مما يشير إلى الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها القطاعات المنتجة. ويبقى الانكماش القياسي المسجل في سنة 2020 بحوالي -8.8 بالمائة الأكبر بين اقتصادات المنطقة كانعكاس لتفشي الوباء. وبالنسبة لسعر الصرف فقد شهد ارتفاعا (تدهورا في قيمة الدينار التونسي) بأكثر من 6.80 بالمائة في المتوسط سنويا، ليعكس الوضعية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد المحلي. وأخيرا حقق ميزان المدفوعات في المتوسط رصيد سالب ضئيل جدا (عجز سنوي) في المتوسط سنويا بالمقارنة مع الناتج المحلي الحقيقي قدر بأكثر عشر النقطة المئوية.

**الشكل 6.2: الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة حالة تونس (2010–2020)**

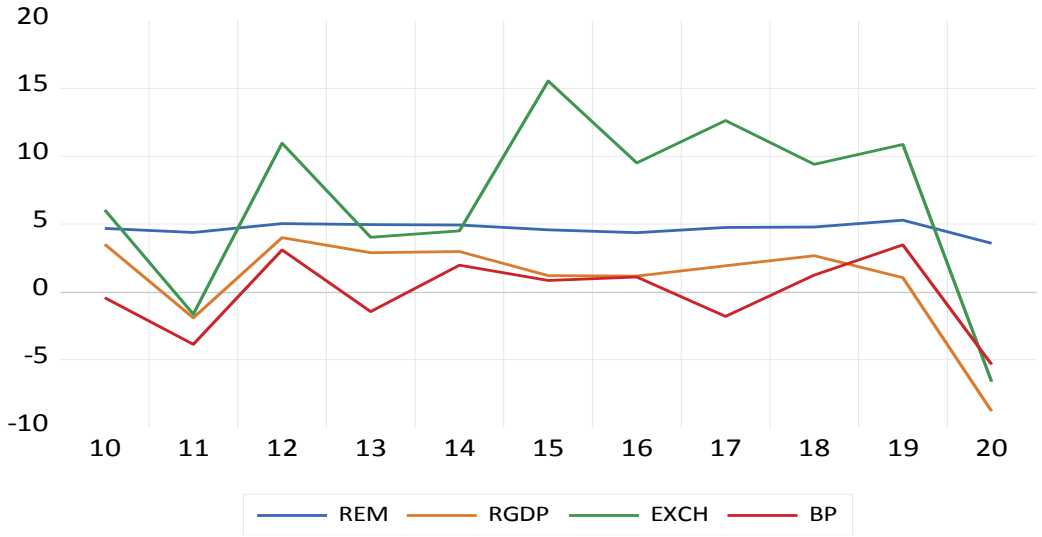


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز 12.

يتشابه الاتجاه العام لمتغيرات النمو الاقتصادي، تقلبات سعر الصرف، ورصيد ميزان المدفوعات للاقتصاد التونسي بشكل كبير، بحيث تبدو متقاربة أكثر مما هو ملاحظ عليه في حالة المتغيرات الخاصة باقتصادات الجزائر، مصر، وتونس. لكن الملاحظ هو الانخفاض أو التراجع الجماعي المسجل على جميع المتغيرات في سنة 2020. وبالنسبة لتحليل الارتباط فيشير إلى وجود ارتباط موجب ومعنوي قوي نسبيا بين التحويلات والنمو الاقتصادي من جهة والتحويلات ورصيد ميزان المدفوعات من جهة أخرى، بينما كان معامل الارتباط بين سعر الصرف والتحويلات موجب ومعنوي ولكنه متوسط القيمة.

**الجدول 17.2: نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة–حالة تونس (2010–2020)**

| CORRELATION<br>T-STATISTIC<br>PROBABILITY<br>OBSERVATIONS | REM | RGDP | EXCH | BP |
|---|---|---|---|---|
| REM | 1.000000<br>-----<br>-----<br>11 | | | |
| RGDP | 0.848544<br>4.811014<br>0.0010<br>11 | 1.000000<br>-----<br>-----<br>11 | | |
| EXCH | 0.635963<br>2.472255<br>0.0354<br>11 | 0.717402<br>3.089326<br>0.0129<br>11 | 1.000000<br>-----<br>-----<br>11 | |
| BP | 0.780148<br>3.741151<br>0.0046<br>11 | 0.732088<br>3.224059<br>0.0104<br>11 | 0.738928<br>3.290045<br>0.0094<br>11 | 1.000000<br>-----<br>-----<br>11 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج الايفيوز 12.

## المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي

رغم أن النمو الاقتصادي في جميع البلدان يتحدد بناءً على تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية كالتراكم الرأسمالي، معدل الإنتاجية الكلية، والنمو النقدي وغيرها، بالإضافة إلى بعض العوامل غير الاقتصادية كالأمن والاستقرار السياسي وقوة المؤسسات الحكومية وغيرها، إلا أن النمو المتزايد في قيمة التحويلات المالية للمهاجرين الواردة إلى البلدان النامية أبرز أهمية هذا المتغير واحتمالية تأثيره في عملية النمو الاقتصادي.

وتتوفر المعطيات الخاصة بمعدلات النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة، ويمكن الحصول عليها إما من خلال مكاتب الإحصاء الوطنية أو من خلال المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي. ويعتبر مؤشر النمو الاقتصادي أهم المتغيرات الاقتصادية، فارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يسهم في تحسين مستويات المعيشة للفرد ويؤثر إيجابا على العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى. ويبين الشكل الموالي متوسط الدخل الفردي من التحويلات نسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة (2010-2020) لبلدان المنطقة كما يلي:

**الشكل 7.2: مقارنة التحويلات مع الناتج المحلي ونصيب الفرد من الناتج (2010–2020)**

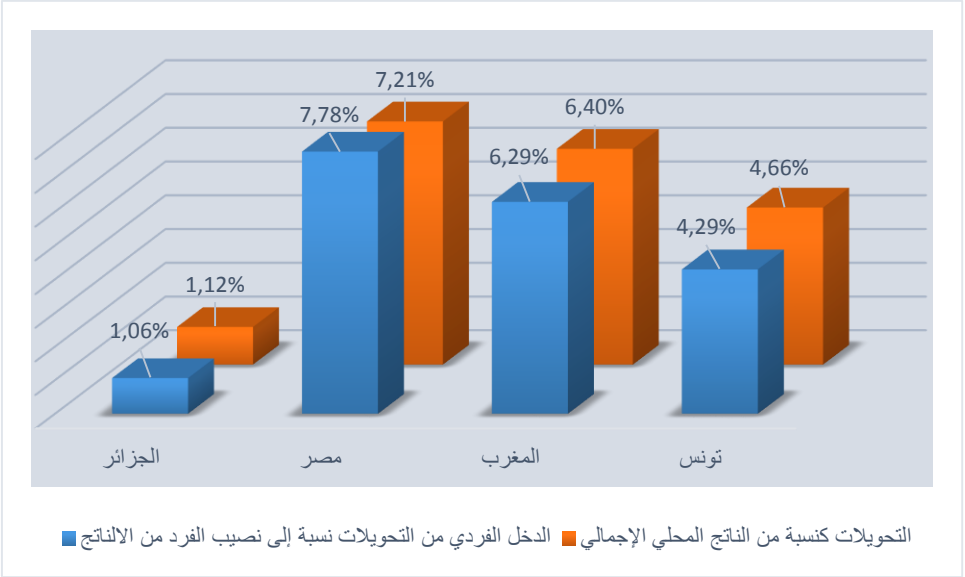


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملاحق 10-13 ومخرجات برنامج الاكسل.

سنقوم في هذا المطلب بتحليل العلاقة بين تدفقات التحويلات والنمو الاقتصادي باستخدام ثلاثة مؤشرات متمثلة في كل من مؤشر التحويلات كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، متوسط الدخل الفردي من التحويلات، ومؤشر متوسط الدخل الفردي من التحويلات كنسبة من نصيب الفرد من الناتج كما يلي:

أولا: الاقتصاد الجزائري: تبقى بنية أو هيكل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائري مرتكزة بالأساس على تدفقات النقد الأجنبي الناجمة عن صادرات المحروقات أكثر من ارتكازها على تدفقات النقد الأجنبي الناجمة عن المصادر لأخرى.

**1–التحويلات كنسبة من الناتج**: بالنظر إلى الحجم الكبير نسبيا للناتج المحلي الحقيقي مقابل ضعف التدفقات الرسمية للتحويلات فإنه يمكن لا الاستدلال على تأثير التحويلات على النمو الاقتصادي لا لإيجابا ولا سلبا (تأثير شبه معدوم) في حالة الاقتصاد الجزائري. فالتدفقات الرسمية ضلت مستقرة في حدود 1.9 مليار دولار، أو ما يعادل 1 في المائة فقط من اجمالي الناتج المحلي مما يبرز ضعف وصغر أهمية التحويلات في عملية النمو الاقتصادي، بالرغم من أن تحليل الارتباط يظهر ارتباطا قويا ومعنويا بين المتغيرين، والذي لا يمكن الاستدلال من خلاله على وجود علاقة حقيقية وقوية بين المتغيرين.

**2–متوسط الدخل الفردي من التحويلات**: والذي يمثل ناتج قسمة اجمالي التحويلات الرسمية للمهاجرين على اجمالي عدد السكان. وفي حالة الجزائر كانت قيمة هذا المؤشر ضعيفة جدا لتعكس ضعف التدفقات الرسمية بالإضافة إلى الكبر النسبي لتعداد السكان. فخلال فترة الدراسة قدر متوسط الدخل الفردي من التحويلات بـ 50 دولار فقط للفرد في السنة.

**3–نسبة متوسط الدخل الفردي من التحويلات إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي**: عند مقارنة متوسط الدخل الفردي من التحويلات مع متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي نجد الفارق بين المؤشرين كبيرا جدا، فدخل التحويلات للفرد لا يمثل سوى 1 في المائة فقط، وهذا ما يعني أن الفرد الجزائر في المتوسط لا يتاح له دخل إضافي للفرد يمكن أن يستغله في إنشاء مؤسسة مصغرة أو توسيع نشاطه الانتاجي، وبذلك فإنه النمو الاقتصادي يمكن الاستدلال على ضعف تأثير تدفقات التحويلات الرسمية على معدلات الفقر في الجزائر.

ثانيا: الاقتصاد المصري: يتميز هيكل الناتج المحلي للاقتصاد المصري بالتنوع خاصة خلال العقد الماضي حيث ارتفع عدد المؤسسات الناشئة وارتفعت مستويات الإنتاجية الكلية. وبعكس الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع المحروقات في نموذج النمو الخاص به، فإن الاقتصاد المصري يعتمد على عدد من المصادر الرئيسية في دعم النمو الاقتصادي، فمساهمة قطاع الصناعة المنتعش تفوق 17 في المائة، أما مساهمة قطاعات الزراعة والسياحة فتبلغ 14 و12 في المائة على التوالي. وهذا ما تجسد من خلال مستويات النمو التي تعتبر الأفضل في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال السنوات الأخيرة، خاصة خلال سنة 2020 أين حقق الاقتصاد المصري نموا فاق 3 بالمائة في الوقت الذي ضرب الانكماش معظم الاقتصادات.

**1–التحويلات كنسبة من الناتج**: رغم الحجم الكبير نسبيا للاقتصاد المصري إلا إن التحويلات تمثل نسبة تفوق 7.20 بالمائة كمتوسط سنوي للفترة (2010–2020)، وهي نسبة متزايدة، وقد تشير هذه النسبة إلى احتمال تأثير كبير للتحويلات على عملية النمو الاقتصادي في مصر.

**2–متوسط الدخل الفردي من التحويلات**: يبدو متوسط الدخل الفردي من التحويلات في مصر مرتفعا نسبيا بالرغم من كبير حجم السكان، وهو يظهر اتجاها عاما متزايدا خلال فترة الدراسة. فقد وصل إلى حوالي 270 دولار للفرد في سنة 2019، بينما قدر متوسط الدخل الفردي من التحويلات خلال هذه السنوات الأخيرة في حدود 220 دولار.

**3–نسبة متوسط الدخل الفردي من التحويلات إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي**: عند مقارنة الدخل الفردي من التحويلات مع نصيب الدخل الفردي من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي نجد النسبة في حدود 8 بالمائة، وهي نسبة جيدة ولها تأثير ومتزايدة مع الوقت. ويؤكد هذا الاتجاه المتزايد للدخل الفردي من التحويلات أهمية هذا العامل في تنشيط النمو الاقتصادي في مصر بحيث توفر دخلا إضافيا يفوق 8 بالمائة يضاف إلى الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يسهم في إنشاء أعمال صغيرة في مصر بخلاف الوضع مع الجزائر.

ثالثا: الاقتصاد المغرب: استقرت معدلات النمو الاقتصادي في المغرب خلال العقد المنصرم في حدود 2.5 بالمائة سنويا، وهي النسبة الأفضل بين اقتصادات المنطقة بعد مصر. هذا ويرتكز النمو الاقتصادي في المغرب على قطاعي الزراعة والسياحة، بينما يشهد قطاعة الصناعة والخدمات حيوية معتبرة خلال السنوات الأخيرة. وبالنسبة للتحويلات المالية للمهاجرين المغاربة فهي تعتبر هامة جدا ولها تأثير قوي على المستوى المعيشي للعديد من الأسر المتلقية، بالإضافة إلى دورها في الاستثمار في الصحة والتجارة.

**1-مؤشر التحويلات كنسبة من الناتج**: بلغت نسبة تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين كنسبة من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاد المغربي ما يقرب من 6.5 بالمائة كمتوسط سنوي للفترة (2010-2020). وتعتبر هذه النسبة هامة جدا وقد يكون لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي خاصة سواء تعلق الأمر بتأثير التحويلات على قناة الاستهلاك الخاص، أو عن طريق التأثير على قناة الاستثمار الخاص.

**2-مؤشر متوسط الدخل الفردي من التحويلات**: يعتبر الدخل الفردي من التحويلات مرتفعا نسبيا في المغرب، بحيث يقترب من مستوى 200 دولار للفرد كمتوسط سنوي للفترة (2010-2020) برغم الانخفاض الذي شهده منذ سنة 2014 بعدما وصل إلى أكثر من 228 دولار للفرد.

**3-نسبة متوسط الدخل الفردي من التحويلات إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي**: وعندم يتم مقارنة الدخل الفردي من التحويلات مع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي نجد أن هذه النسبة هي بحدود 6.30 بالمائة كمتوسط سنوي. ويمكن لهذا الدخل الإضافي المعتبر (أكثر من 6 في المائة من الدخل الفردي للمواطن المغربي) أن تساعد على الفرد على الاستثمار في رأس المال البشري (صحة وتعليم) مما ينعكس إيجابا على النمو طويل الأجل، أو تسهم في دعم الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص مما ينعش النمو قصير الأجل.

رابعا: الاقتصاد التونسي: يعاني الاقتصاد التونسي منذ بداية العقد السابق من تراجع معدلات النمو الاقتصادي ومن جملة من المشاكل الهيكلية الكبرى كتراجع معدلات الإنتاجية الكلية، انكماش قطاع السياحة المهم في عملية النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة الهيكلية، وارتفاع كبير في مستوى المديونية الخارجية.

**1-التحويلات كنسبة من الناتج**: يعتبر الاقتصاد التونسي الأصغر من بين بلدان المنطقة فمتوسط الناتج المحلي للعقد السابق يبلغ أقل من 50 مليار دولار سنويا. وبذلك فإن قيمة التدفقات السنوية للتحويلات المالية للمهاجرين التونسيين

تمثل أقل بقليل من 5 بالمائة كمتوسط للفترة (2010-2020). وهي نسبة معتبرة قد تؤثر من خلالها التحويلات على النمو الاقتصادي فيما لو كانت تتوجه إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للأسر المتلقية

**2-متوسط الدخل الفردي من التحويلات**: يبلغ متوسط الدخل الفردي من التحويلات في تونس 183 دولار سنويا، وهذا ما يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف نفس المؤشر في الجزائر، ويمكن لهذا الدخل الإضافي أن يمثل دافعا للنمو الاقتصادي.

**3-نسبة متوسط الدخل الفردي من التحويلات إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي**: يمثل متوسط دخل التحويلات للفرد ما مقداره 4.30 بالمائة من متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وقد تبدو هذه النسبة صغيرة نسبيا لكنها تبقى مهمة للفرد وقد يتم تعزيزها في حالة تحفيز المهاجرين التونسيين على ارسال المزيد من الأموال إلى الأسر في الداخل.

**الشكل 8.2: الدخل الفردي من التحويلات-متوسط الفترة (2010-2020)-دولار**

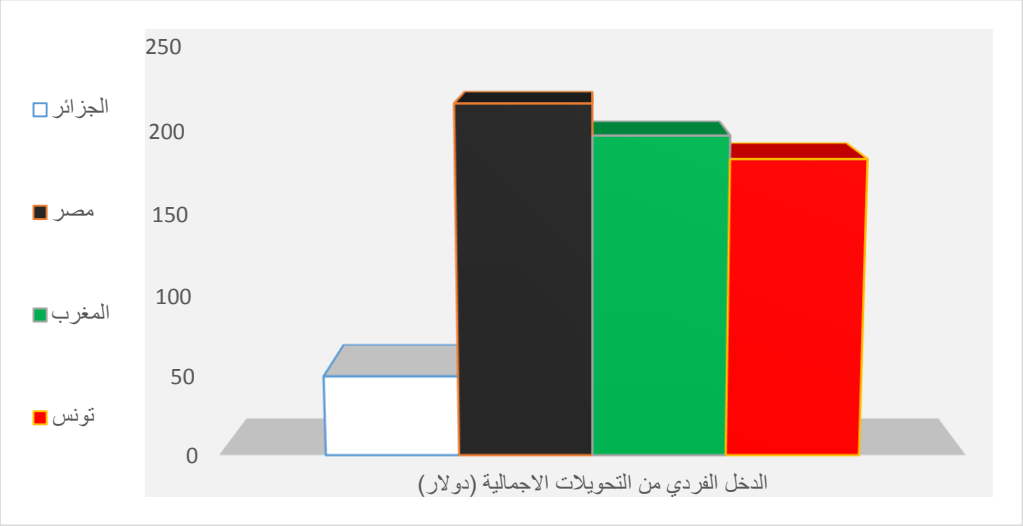


**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج الاكسل.

## خلاصة:

لقد أتى هذا الفصل ليمثل الجزء التطبيقي من الدراسة، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تناول الأول منهما دراسة وصفية وتحليلية لاقتصادات منطقة شمال افريقيا محل الدراسة، وقد تبين لنا من خلاله أن الأداء الاقتصادي الكلي للمنطقة ككل لم يكن في مستوى تطلعات سكانها ولا بمستوى الإمكانات الهائلة التي تتاح لها، فالاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة لتقلبات أسعار البترول التي تتحدد بناء على عوامل الطلب والعرض في الأسواق الدولية، وقد شهد تراجعا مستمرا منذ سنة 2014 عقب بدء أزمة تراجع الأسعار. ومع تحرك أسعار البترول نحو الأسفل تتحرك معها معظم المؤشرات الأخرى كالنمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الناتج ورصيد ميزان المدفوعات، في حيت ترتفع معدلات البطالة والتضخم. أما بالنسبة للاقتصاد المصري فكان الاستثناء، حيث تشهد معدلات النمو الاقتصادي مستويات جيدة، في حين كان أداء الاقتصاد المغربي متوسطا، أما النمو في تونس فكان ضئيلا للغاية، وتشترك البلدان الثلاث الأخيرة بعكس الجزائر بمستوى مديونيتها الخارجية الكبيرة جدا وهذا ما يعني زيادة المخاطر في الأجل الطويل.

في حين تناول المبحث الثاني دراسة وصفية وتحليلية للعلاقة التي تربط بين تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين وبعض المؤشرات الاقتصادية لبلدان المنطقة (النمو الاقتصادي، سعر الصرف، ورصيد ميزان المدفوعات). وتلقت بلدان المنطقة مجتمعة خلال العقد المنصرم أكثر من 340 مليار دولار من التحويلات الصافية، وهو ما يؤكد على تميز بلدان المنطقة بأنها بلدان متلقية صافية للتحويلات. وقد أعطى كل من التحليل البياني والتحليل الاحصائي ممثلا بتحليل الارتباط نتائج متباينة بشأن العلاقة التي تربط بين التحويلات والمتغيرات الأخرى في كل حالة، مع استنتاجنا بتأثير قصر الفترة الزمنية على النتائج المترتبة على مثل هذا النوع من التحليل. وقد عززنا من التحليلين السابقين، بتحليل آخر يستند على استخلاص بعض المؤشرات الأخرى (التحويلات كنسبة من الناتج، الدخل الفردي من التحويلات، ومتوسط الدخل الفردي من التحويلات نسبة إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج) في دراسة تأثير تدفقات التحويلات على النمو الاقتصادي في بلدان المنطقة.

# الخاتمة العامة

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

## خاتمة عامة:

### خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الموجزة تسليط الضوء على ظاهرة انسانية هامة ذات أبعاد اقتصادية مؤثرة والمتمثلة في ظاهرة الهجرة الدولية والانعكاسات الاقتصادية الناجمة عنها والمتمثلة أساسا في التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين من البلدان التي يقيمون بها إلى بلدانهم الأصلية. فالتحويلات لها أهمية متزايدة في كثير من البلدان النامية والتي تعاني من ضعف مستويات الدخل الفردي وارتفاع الكثافة السكانية، مما يجعل من الدخل الإضافي الذي تجلبه التحويلات بمثابة شريان أساسي للحياة لدى الكثير من الأسر المتلقية.

ولا يختلف الحال لدى بعض البلدان العربية المتلقية التي ترتفع فيها نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي كلبنان والأردن وفلسطين. وبالنسبة لاقتصادات منطقة شمال افريقيا فهي تتباين في أهمية التحويلات ففي كل من مصر والمغرب ترتفع قيم التحويلات وتزداد أهميتها باستمرار، في حين يختلف الوضع في كل من الجزائر وتونس والتي تظهر اقتصاداتهما ارتباطا أقل بتدفقات التحويلات الواردة.

في الجزء الأخير من هذه الدراسة الموجزة لموضوع هام ومتشعب وذا أهمية بالغة ومتزايدة في الاقتصاد الدولي الحديث، سنقوم بعرض أبرز الاستنتاجات والنتائج المترتبة عن الدراسة التحليلية لأهمية التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين في منطقة شمال افريقيا خلال العقد المنصرم كما يلي:

### نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لموضوع (**أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في دعم مؤشرات الاقتصاد الكلي في منطقة شمال افريقيا، دراسة تحليلية للفترة 2010-2020**)، من الجانبين النظري والتطبيقي تبين لنا نتائج اختبارات الفرضيات التي تم طرحها في أول البحث كما يلي:

- صحة الفرضية الأولى جزئيا، فالتحويلات المالية للمهاجرين تسهم في دعم اقتصادات مصر والمغرب بشكل واضح، بحيث ترتفع نسبتها من اجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وهو ما يعني قدرتها على المساهمة في تحسين وضعية ميزان

المدفوعات، وتسهم في تقليص معدلات الفقر، في حين أن مساهمة التحويلات في الاقتصادين الجزائري والتونسي ليست ذات أثر واضح بالنظر إلى الصغر النسبي لحجم التحويلات بالمقارنة مع حجم اقتصاداتها.

- صحة الفرضية الثانية، حيث تتميز تدفقات التحويلات الواردة إلى بلدان المنطقة بالاستقرار النسبي الكبير حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية، كما أنها تشهد ارتفاعا مستمرا عبر الزمن، وبرغم التراجع المسجل في سنة 2020 إلا أنها تبقى أكبر أشكال التدفقات وتراجعها كان بنسبة تقل كثيرا عن التراجع المسجل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- صحة الفرضية الثالثة، فالتقديرات الدولية للتدفقات الواردة من التحويلات تبقى بعيدة عن القيم الحقيقية، فالكثير من المهاجرين الدوليين يفضلون ارسال أموالهم عبر القنوات غير الرسمية بفعل عوامل متعددة لعل أبرزها هو عامل التكلفة المرتفعة للتحويل عبر القنوات الرسمية.

**نتائج الدراسة:** يمكن تلخيص أهم النتائج التي تم استخلاصها من خلال الدراسة كما يلي:

- تعتبر الهجرة الدولية ظاهرة حديثة ومتنامية بفعل عوامل متعددة، لعل أبرزها العولمة، والانفتاح الثقافي والاقتصادي على العالم الخارجي في كثير من البلدان. وتعتبر ظاهرة التحويلات المالية للمهاجرين من أبرز الانعكاسات الاقتصادية التي تنجر عن ظاهرة الهجرة الحديثة، وهي المبالغ التي يحولها العمال المقيمون في الخارج (البلدان الصناعية والمرتفعة الدخل) إلى بلدانهم الأصلية (البلدان النامية)؛
- تتحكم العديد من العوامل في حجم الهجرة الدولية، لكن عامل السكان يعتبر الأبرز، حيث ترتبط الزيادة السكانية في البلد بزيادة مماثلة في حجم المهاجرين الدوليين منه، وفي هذا الصدد نجد أن أكبر بلدين من حيث عدد السكان (الهند والصين)، يعتبران أكبر البلدان من حيث حجم المهاجرين الدوليين؛
- تتحكم العديد من العوامل في حجم التحويلات المالية الواردة إلى البلد المتلقي، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين، تشمل الأولى منها الدوافع الجزئية كالإيثار، الاستثمار، المستوى التعليمي، والعوامل الاجتماعية. أما العوامل الكلية فتشمل على عدد المهاجرين الدوليين، تكاليف التحويل، وتغيرات سعر الصرف؛

- تختلف البلدان في معالجتها للتحويلات المالية للمهاجرين الدوليين ضمن بنود موازين مدفوعاتها، وهذا ما يعني اختلاف القيم والتقديرات الحقيقية عن تلك الرسمية، وما يزيد من حجم هذه الفجوة هو لجوء الكثير من المهاجرين إلى ارسال مبالغ التحويلات عبر القنوات غير الرسمية بفعل عدة عوامل منها ارتفاع تكلفة التحويل؛
- تتميز التحويلات المالية للمهاجرين بالعديد من الخصائص والتي تنفرد بها بخلاف أشكال التدفقات الخارجية الأخرى (الاستثمار الأجنبي المباشر، الديون الخارجية، استثمارات المحفظة، المساعدات الانمائية الدولية). فالتحويلات المالية تظهر اتجاها عاما متزايدا عبر الزمن، تمثل مصدر مستقر للنقد الأجنبي، عدم مسايرة الدورة الاقتصادية، غياب الالتزامات وانعدام التكاليف؛
- تكون العلاقة بين التحويلات والفقر عكسية بحسب الكثير من الباحثين، في حين يختلف الباحثون بشأن حجم واتجاه العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي، بينما تأثر التحويلات إيجابا على التصنيف السيادي للبلد المتلقي، ونفس التأثير يكون للتحويلات على كل من رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف؛
- تشهد اقتصادات منطقة شمال افريقيا تباينات واضحة في الأداء الاقتصادي، فخلال العقد المنصرم حقق الاقتصادي المصري معدلات نمو مرتفعة نسبيا وهي من بين الأفضل في العالم، يليه الاقتصاد المغربي، في حين كان النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفا بفعل تأثير أزمة أسعار البترول والتي خلفت آثار واضحة على معظم المؤشرات الاقتصادية، أما النمو الاقتصادي في تونس فكان الأضعف من بين بلدان المنطقة؛
- تعاني اقتصادات المنطقة من مستويات مديونية خارجية كبيرة للغاية بالمقارنة مع حجمها باستثناء الاقتصاد الجزائري الذي لا ينكشف اما هذا الخطر. ففي مصر بلغ مقدار الدين الخارجي قرابة 40 في المائة من الناتج، بحيث تتجاوز قيمته أكثر من 110 مليار دولار، في حين يتجاوز رصيد الدين الخارجي في المغرب أكثر من ثلث الناتج بقيمة تفوق 35 مليار دولار، أما الوضع في تونس فيبدو الأكثر خطورة، حيث يبلغ حجم الدين الخارجي أكثر من 35 مليار دولار أو ما يمثل أكثر من 90 من الناتج المحلي؛
- تعتبر اقتصادات المنطقة متلقية صافية للتحويلات المالية للمهاجرين الدوليين بفضل رصيدها من المهاجرين الدوليين الذين يتوزعون في أوربا والخليج العربي بالأساس. فقد قدر البنك الدولي حجم التدفقات الرسمية الواردة من التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين نحو المنطقة بأكثر من 340 مليار دولار خلال العقد المنصرم، ويفوق هذا المبلغ بكثير مثيله من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- تبلغ نسبة التحويلات المالية نحو اقتصادات المنطقة من اجمالي التحويلات الدولية أكثر بقليل من 5 في المائة، في حين تبلغ قيمتها من اجمالي التدفقات الواردة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، والتي تسيطر على اجمالي التدفقات الدولية أكثر من 7 في المائة؛
- برغم الانكماش المسجل في قيمة التحويلات والمسجل سنة 2020 بفعل انتشار وباء COVI-19 وانعكاساته الاقتصادية السلبية، والذي أدى لتراجع في قيمة التحويلات الدولية بحوالي -7 في المائة، وبـ -8.5 في المائة بالنسبة لمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط، إلا أن هذا الانكماش لا ينفي سمة الاتجاه المتزايد لهذه الظاهرة، وبالمقارنة مع الانكماش في الأشكال الأخرى للتدفقات، كالاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتوقع أن ينكمش بأكثر من -32 في المائة، فإن التحويلات تبقى تتميز بمعاكستها لاتجاهات الدورة الاقتصادية برغم التأثير الكبير والاستثنائي للأزمة الاقتصادية الحالية؛
- لم يبرز التحليل البياني اتجاهات متشابهة بين سلوك معطيات التحويلات المتدفقة لبلدان المنطقة والمعطيات الخاصة بكل من النمو الاقتصادي، رصيد ميزان المدفوعات، وسعر الصرف، بينما أعطى التحليل الاحصائي المستند على تحليل الارتباط بعض النتائج المتباينة، وتعزى هذه النتائج أساسا إلى قصر الفترة الزمنية والتي تمتد علة مدى 11 سنة فقط؛
- تم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات في تحليل العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي في بلدان المنطقة وهي مؤشر التحويلات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الدخل الفردي من التحويلات، ومؤشر متوسط الدخل الفردي من التحويلات نسبة إلى نصيب الفرد من الناتج؛
- بالنسبة للجزائر فإن التحويلات لا تظهر أي أثر محتل على النمو الاقتصادي، فالتحويلات لا تمثل سوى نسبة واحد في المائة من اجمالي الناتج، وهي نفس النسبة بين الدخل الفردي من التحويلات إلى نصيب الفرد من الناتج، ويبقى مستوى الدخل الفردي من التحويلات ضعيفا جدا بالمقارنة مع بلدان المنطقة، فهو لم يتعدى 50 دولار للفرد سنويا كمتوسط للفترة 2010-2020؛
- يختلف الوضع في كل من مصر والمغرب فالتحويلات تمثل حصة متزايدة من الناتج المحلي في البلدين تبلغ على التوالي 7.20 و6.50 في المائة، بينما يبلغ نصيب الفرد من دخل التحويلات 270 و228 دولار سنويا على التوالي، وترتفع نسبة الدخل الفردي من التحويلات إلى نصيب الفرد من الناتج إلى 8 و6 في المائة تواليا؛

- تمثل التحويلات نصيبا معتبرا من الناتج المحلي في الاقتصاد التونسي بحيث تقترب من 5 في المائة سنويا، في حين يتجاوز الدخل الفردي من التحويلات أكثر من 180 دولار سنويا، أما نسبة الدخل الفردي للتحويلات إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج فتتجاوز نسبة 4 في المائة سنويا؛
- تشير الأرقام السابقة إلى وجود تفاوت في الأهمية النسبية للتحويلات بالنسبة لاقتصادات المنطقة، ففي الجزائر وبالنظر إلى الضعف الكبير للتحويلات عند مقارنتها بمستوى الناتج، عدد السكان، أو الدخل الفردي، فإنه يمكن القول بغياب أي تأثير محتمل للتحويلات على النمو الاقتصادي. لكن الوضع يختلف في كل من مصر والمغرب، حيث تظهر التحويلات نصيبا متزايدا من الناتج، عدد السكان، والدخل الفردي، وهذا ما قد يشير إلى احتمال تأثيرها على النمو الاقتصادي بافتراض أن الأفراد والأسر المتلقية قد تستغل هذا الدخل الإضافي في الاستثمار البشري أو المادي، أو في زيادة الاستهلاك مما يعني تحفيز النمو الاقتصادي. أم في تونس، فالتحويلات تظهر نسبا متوسطة مما يعني إمكانية تأثيرها على النمو الاقتصادي ولكن وبقيمة أقل بالمقارنة مع كل من مصر والمغرب.

**توصيات:**

- ضرورة زيادة تركيز السلطات وصناع السياسة الاقتصادية على التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين في المنطقة من خلال تسهيل تدفقاتها وتذييل كل العقبات التي تقف في سبيل تنميتها؛
- وضع التسهيلات القانونية والتنظيمية التي تساعد على تحفيز المهاجرين الجزائريين على زيادة حجم التحويلات نحو الوطن واستغلالها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة؛
- ضرورة تحرك السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي لإحداث نقلة حقيقية في تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين من خلال وضع التدابير والإجراءات القانونية المناسبة والمعمول بها في البلدان التي نجحت في استقطاب جزء كبير من التحويلات الوافدة للمنطقة العربية كمصر ولبنان والأردن؛
- تسهيل اجراءات الاستثمار بالنسبة للمهاجرين الجزائريين كإعفاءات الضرائب، ومنح رخص الامتياز، وتسهيل الإجراءات القانونية والإدارية والتي تساعد على تحفيز الاستثمار الخاص المهاجر والذي يفترض أنه يمتلك المعرفة والتكنلوجيا بالإضافة إلى رأس المال اللازم للعملية الإنتاجية؛
- إلزام النظام المصرفي في الجزائر بضرورة التركيز على التحويلات المالية للمهاجرين من خلال وضع أسعار تحفيزية للتحويلات (تكاليف التحويل) والتي تساعد في رفع حجم التحويلات لتوازي نظيرتها في المغرب وتقترب من مثيلتها في مصر بالنظر إلى وجود أكثر من 7 ملايين مهاجر بين مزدوجي الجنسية والمقيمين في الخارج.

**آفاق البحث:**

- محاولة دراسة آثر التحويلات على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الحديثة وباستخدام سلاسل زمنية طويلة نسبيا في محاولة لاستنتاج العلاقة الحقيقية بين التحويلات والنمو الاقتصادي؛
- إجراء دراسة ميدانية استقصائية حول العوامل التي تقف خلف ضعف التدفقات الواردة من التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين نحو الوطن، مع التركيز على عامل تكلفة التحويل؛
- إجراء دراسة استقصائية تهدف لمعرفة طرق وأوجه إنفاق الدخل المتاح من التحويلات للأسر المتلقية في الجزائر، في محاولة لمعرفة مدى مساهمة التحويلات في خفض الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؛

# قائمة المراجع

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

## قائمة المراجع:

### أولا: الكتب:


1. أبدجمان مايكل: **الاقتصاد الكلي**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2012، ص32.
2. بن الزاوي عبد الرزاق: **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
3. تودارو ميشيل: **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006.
4. كنج شكري ماهر وعوض مروان: **المالية الدولية، العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
5. محمد السلطان عبد الرحمان: **النظرية الاقتصادية الكلية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2018.
6. المعهد الببليوغرافي الألماني: **الاقتصاد اليوم كيف يعمل**، ترجمة هاني صالح، دار العبيكان، السعودية، 2008.
7. Campbell R. McConnell and others: **Economics, Principles, Problems, and Policies.**
8. Michael p. Todaro and Stephen C. Smith: **Economic Development**, 11th edition, Pearson highered, Boston, USA, 2012.


### ثانيا: المقالات:


9. لوغاني براكاش، **وظائف**، مجلة التمويل والتمية، العدد 01/52، صندوق النقد الدولي، مارس 2015، واشنطن.
10. بن علي بلعزوز وأحمد مداني، التصنيف الائتماني، **بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها، دراسة وضعية شرعية**، المؤتمر الدولي الرابع حول الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، الكويت، 16/15 ديسمبر 2010.
11. سمية بلغنو. **واقع الإصلاح المؤسساتي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد العاشر.
12. محمد ترقو ومحمد بن مريم (2018)، **محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر باستخدام نماذج ARDL**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 2018/13.

13. قويدقورين حاج (2014). **ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم**. لأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. العدد 2014/12.

14. بيري جيوفاني، **الطيور المهاجرة،** مجلة التمويل والتمية، العدد 01/27، صندوق النقد الدولي، مارس 2020، واشنطن.

15. راثا ديليب: **التحويلات ودورها في التنمية، طوق النجاة للبلدان الفقيرة. مجلة التمويل والتنمية،** عدد 46/04، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2009.

16. شامي رالف وآخرون، **هل هناك مصيدة تصنعها تحويلات العاملين،** مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 55، رقم 03، سبتمبر 2018، واشنطن، ص44.

17. جوبتا سانجيف وآخرون، **جعل التحويلات تعمل لصالح افريقيا،** مجلة التمويل والتنمية، المجلد 02/44، صندوق النقد الدولي، يونيو 2007، واشنطن.

18. صالحي صالح (2013). **تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الإقتصادي والإندماج القطاعي بين النظرية الكينزية واستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة 2001-2014،** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13.

19. بغداد كربالي (2005)، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر،** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد الثامن.

20. فارس محمد الأمين، **تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية، السمات والآثار،** اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الاسكوا، الأمم المتحدة، ، بيروت، لبنان، ماي 2006.

21. عبد الشفيع عيسى محمد، **نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 2009/46.

22. أحمد مداني (2013)، **دور وكالات التصنيف الائتماني في صناعة الأزمات في الأسواق المالية ومتطلبات إصلاحها،** الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2013/10.

23. Aliaa N. Kodier (2015). **Migration Remittances Inflows and Macroeconomic Shocks: The Case of Egypt.** International Journal of Economics and Financial Issues. 5(4).

24. Yilmaz Bayar (2015), **Impact of Remittances on the Economic Growth in the Transitional Economies of the European Union,** *Economic Insights – Trends and Challenges, vol IV, no 3/2015.*
25. Mariem Brahim, et al (2017**). Remittances and the real effective exchange rates in MENA countries: What is the long run impact?.**Centre d'economie de l'Universite Paris Nord, CNRS UMR n°: 7234.2017.
26. Richard H. Adams and John Page (2003). **International Migration, Remittances and Poverty in Developing Countries.** World Bank Policy Research. Working Paper 3179, December 2003.
27. Ronald Ravinesh Kumar (2012). ***Exploring the interactive effects of remittances,* financial development and ICT in Sub-Saharan Africa:** an ARDL bounds approach. *African J. Economic and Sustainable Development, Vol. 1, No. 3, 2012*.
28. Sanket Mohapatra and Dilip Ratha (2010). **Forcasting Migrant Remittances during the global Financial Crises**. Working Paper n° 5512. The World Bank. Washington DC. 2010.

**ثالثا: أطروحات التخرج:**

29. صالحي وداد، **التحويلات المالية للمهاجرين. دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة، 2011/2010.
30. عبد النور بلميمون، **تحديات الهجرة جنوب-شمال، أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، 2015/2014.
31. وليد لطيف، **الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة على دول الأصل والاستقبال (حالة دول المغرب العربي)**، أطروحة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2011/2010.
32. بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري-الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

**رابعا: التقارير:**

33. **تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية**، تقرير أقل البلدان نموا سنة 2012، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012.
34. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2011.

35. **تقرير المعاملات الدولية في تحويلات المغتربين: مرشد لمعدي الإحصاءات ومستخدميها**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2009.

36. **تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للمهاجرين بشأن خطة لتسيير النقل البشري لعام 2035**، مجلس حقوق الانسان، الأمم المتحدة، نيويورك، جويلية 2017.

37. **تقرير الهجرة في العالم في العام 2019**، المنظمة الدولية للهجرة (IOM) جنيف، سويسرا،2019.

38. **تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2020**، منظمة الهجرة الدولية (IOM)، جنيف، سويسرا،2020.

39. دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2009.

40. "Migration and Development Brief 33: Phase II: COVID-19 Crises through a Migration Lens". KNOMAD-World Bank. Washington, DC, 2020.

41. **Coronavirus disease (covid-19) and migrant remittances, Protecting an Economic Lifeline.** The Economic Commission for Africa. The United Nation. September 2020.

42. INTERNATIONAL MIGRATION OUTLOOK (2006), OECD. ISBN 92-64-03627-X–. PARIS 2006 EDITION.

43. Migration and Remittances, Recent Developments and Outlook, Brief report n° 31, World Bank Group, April 2019

44. World Migration Report 2020. International Organization for Migration (IOM). Geneva, Switzerland. 2019.

## خامسا: المواقع الالكترونية:

45. **الموقع الالكتروني للبنك الدولي:**

https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

46. **الموقع الالكتروني لصندوق النقد العربي:**

http:// https://www.amf.org.ae/ar/jointrep

47. **الموقع الالكتروني لموسوعة ويكيبيديا الحرة:**

https://ar.wikipedia.org/wiki/

48. **الموقع الالكتروني العين الاخبارية:**

https://al-ain.com/article/egypt-economy-2019-world-leaders-investors

# قائمة الملاحق:

الملحق 01: تطور التدفقات الواردة للتحويلات المالية للمهاجرين (2000–2020)

| السنوات | التدفقات الواردة للعالم (مليار دولار) | معدل النمو | التدفقات الواردة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (مليار دولار) | معدل النمو |
|---|---|---|---|---|
| 2000 | 126.75 | 4.17% | 74.77 | **9.13%** |
| 2001 | 140.34 | 10.72% | 83.59 | **11.80%** |
| 2002 | 163.49 | 16.50% | 98.84 | **18.25%** |
| 2003 | 197.18 | 20.61% | 123.20 | **24.65%** |
| 2004 | 226.43 | 14.83% | 140.69 | **14.19%** |
| 2005 | 284.76 | 25.76% | 194.92 | **38.55%** |
| 2006 | 328.18 | 15.25% | 228.12 | **17.03%** |
| 2007 | 396.01 | 20.67% | 278.44 | **22.06%** |
| 2008 | 458.11 | 15.68% | 324.36 | **16.49%** |
| 2009 | 432.44 | -5.60% | 307.44 | **–5.22%** |
| 2010 | 469.72 | 8.62% | 343.04 | **11.58%** |
| 2011 | 528.31 | 12.47% | 387.55 | **12.97%** |
| 2012 | 549.58 | 4.03% | 410.43 | **5.91%** |
| 2013 | 580.67 | 5.66% | 431.84 | **5.22%** |
| 2014 | 603.60 | 3.95% | 449.42 | **4.07%** |
| 2015 | 595.68 | -1.31% | 451.28 | **0.41%** |
| 2016 | 588.83 | -1.15% | 443.99 | **–1.62%** |
| 2017 | 634.11 | 7.69% | 484.30 | **9.08%** |
| 2018 | 682.61 | 7.65% | 526.06 | **8.62%** |
| 2019 | 706.62 | 3.52% | 550.52 | **4.65%** |
| 2020 | 666 | 7.00- | 508 | **7.20–** |
| **المتوسط** | 434.67 | 9.49% | 316.64 | 11.39% |

**المصدر**: 1-مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

**الملحق 02: أبرز المؤشرات الاقتصادية والخصائص الجيوسياسية للمنطقة**

| البلد | المساحة (كم2) | تعداد السكان (2019) | العاصمة | اجمالي الناتج المحلي (2019) | نصيب الفرد من الناتج (2019) | مؤشر التنمية البشرية | نظام الحكم | اللغة الرسمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 2,381,740 | 42.578.000 | الجزائر | 171 مليار $ | $ 3974 | 91 (0.748) | نظام رئاسي | العربية والأمازيغية |
| مصر | 1,001,450 | 98.100.000 | القاهرة | 303 مليار $ | $ 3019 | 116 (0.707) | نظام رئاسي | العربية |
| ليبيا | 1,759,540 | 6.500.000 | طرابلس | 52 مليار $ | $ 7689 | 105 (0.724) | حكومة الوفاق | العربية |
| المغرب | 446,550 | 36.470.000 | الرباط | 119 مليار $ | $ 3204 | 121 (0.686) | ملكية دستورية | العربية والامازيغية |
| تونس | 163,610 | 11.694.720 | تونس | 39 مليار$ | $ 3317 | 95 (0.740) | جمهورية برلمانية | العربية |

**المصدر**: 1-موسوعة ويكيبيديا الحرة: https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الولوج: 08-03-2021

2-من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية (WD) للبنك الدولي:
https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

**الملحق 03: توزيع تدفقات التحويلات الواردة بين بلدان منطقة شمال افريقيا**

| السنة | الحصة النسبية للتدفقات الواردة للبلد من اجمالي التحويلات الواردة للمنطقة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | الجزائر | مصر | المغرب | تونس |
| **2010** | %8.89 | %54.18 | %27.95 | %8.98 |
| **2011** | %7.61 | %56.12 | %28.43 | %7.85 |
| **2012** | %6.48 | %64.22 | %21.73 | %7.57 |
| **2013** | %6.90 | %61.48 | %23.73 | %7.90 |
| **2014** | %7.62 | %60.86 | %24.22 | %7.30 |
| **2015** | %6.84 | %62.76 | %23.65 | %6.75 |
| **2016** | %6.91 | %64.59 | %22.18 | %6.33 |
| **2017** | %5.08 | %70.19 | %19.36 | %5.36 |
| **2018** | %5.47 | %70.25 | %19.05 | %5.24 |
| **2019** | %4.78 | %71.70 | %18.03 | %5.49 |
| **2020** | %4.78 | %71.70 | %18.03 | %5.49 |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي:
https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

## قائمة الملاحق:

**الملحق 04: مقارنة بين تدفقات التحويلات الواردة إلى منطقة شمال افريقيا والعالم**

| السنوات | التدفقات الواردة للعالم (مليار دولار) | التدفقات الواردة إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (مليار دولار) | التدفقات الواردة لمنطقة شمال افريقيا (مليار دولار) | التحويلات للمنطقة بالمائة من اجمال التحويلات الدولية | التحويلات للمنطقة بالمائة من اجمال التحويلات للدول المنخفضة ومتوسطة الدخل |
|---|---|---|---|---|---|
| 2010 | 469.72 | 343.04 | 22.983 | 4.89% | 6.70% |
| 2011 | 528.31 | 387.55 | 25.526 | 4.83% | 6.59% |
| 2012 | 549.58 | 410.43 | 29.952 | 5.45% | 7.30% |
| 2013 | 580.67 | 431.84 | 29.006 | 5.00% | 6.72% |
| 2014 | 603.6 | 449.42 | 32.158 | 5.33% | 7.16% |
| 2015 | 595.68 | 451.28 | 29.197 | 4.90% | 6.47% |
| 2016 | 588.83 | 443.99 | 28.783 | 4.89% | 6.48% |
| 2017 | 634.11 | 484.3 | 35.242 | 5.56% | 7.28% |
| 2018 | 682.61 | 526.06 | 36.322 | 5.32% | 6.90% |
| 2019 | 706.62 | 550.52 | 37.352 | 5.29% | 6.78% |
| 2020 | 666 | 508 | 34.178 | 5.13% | 6.73% |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي:
https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

**الملحق 05: مقارنة بين تدفقات التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة مع أشكال التدفقات الخارجية الأخرى (2017)**

| | صافي تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية الواردة ($ $10^6$) | صافي التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر ($ $10^6$) | التدفقات الواردة للتحويلات المالية ($ $10^6$) | التحويلات المالية الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) | التحويلات المالية الواردة كنسبة المساعدات الإنمائية (%) | التحويلات المالية الواردة كنسبة من الاستثمار الأجنبي المباشر (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 189 | 1201 | 2000 | 1.2 | 1057 | 167 |
| مصر | -114 | 7392 | 22524 | 9.6 | - | 305 |
| المغرب | 1885 | 2680 | 6847 | 6.2 | 363 | 255 |
| تونس | 776 | 810 | 1890 | 4.7 | 244 | 233 |
| المنطقة.العربية | 29094 | 30095 | 54145 | 2.1 | 186 | 180 |

**المصدر**: تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2019، منظمة الهجرة الدولية، الأمم المتحدة، 2020.

**الملحق 05: تطور قيم متغيرات الدراسة للفترة (2010–2020)**

| السنوات | التحويلات الواردة | الناتج المحلي الحقيقي | رصيد ميزان المدفوعات | سعر الصرف الاسمي |
|---|---|---|---|---|
| **2010** | 2044 | 161 | 15.32 | 74.39 |
| **2011** | 1942 | 166 | 20.13 | 72.94 |
| **2012** | 1942 | 171 | 12.14 | 77.54 |
| **2013** | 2000 | 176 | 0.134 | 79.37 |
| **2014** | 2452 | 183 | -5.88 | 80.58 |
| **2015** | 1997 | 190 | -27.53 | 100.69 |
| **2016** | 1989 | 196 | -26.03 | 109.44 |
| **2017** | 1792 | 198 | -21.76 | 110.97 |
| **2018** | 1985 | 201 | -15.82 | 116.59 |
| **2019** | 1786 | 202 | -16.93 | 119.35 |
| **2020** | 1600 | 190.89 | -15.3 | 129.73 |

**المصدر**: مؤشرات التنمية الدولية (WDI) للبنك الدولي:-https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

**الملحق 06: النمو المتوقع في تدفقات التحويلات بحسب المناطق الجغرافية (2020)**

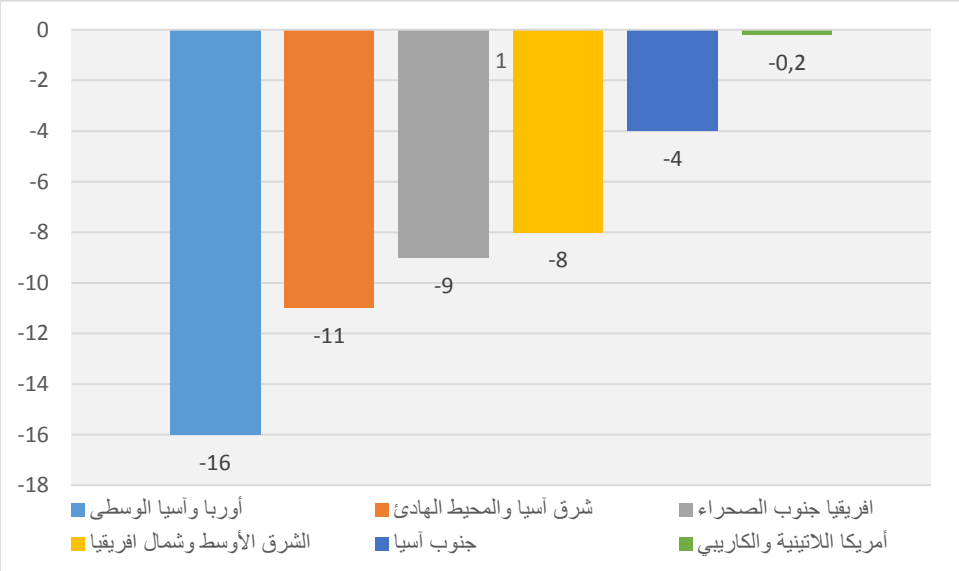


**Source:** Migration and Development Brief 33: Phase II: COVID-19 Crisis through a Migration Lens. KNOMAD 33, the World Bank Group, Washington, DC USA, October 2020, P12.

**الملحق 07: التدفقات المتوقعة للتحويلات المالية الوافدة إلى بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط خلال 2020–مليار دولار**

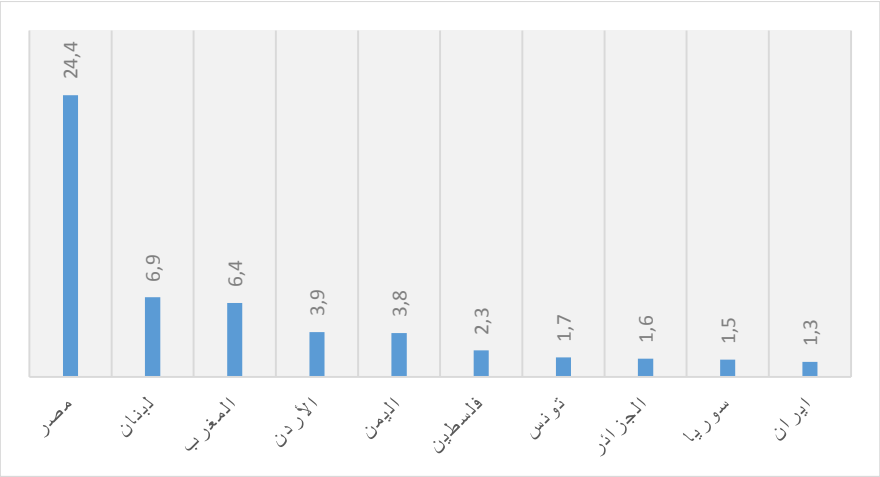


**Source:** Migration and Development Brief 33: Phase II: COVID-19 Crisis through a Migration Lens. KNOMAD 33, the World Bank Group, Washington, DC USA, October 2020, P31.

**الملحق 08: التدفقات المتوقعة للتحويلات المالية الوافدة إلى بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط خلال 2020–بالمائة من الناتج**

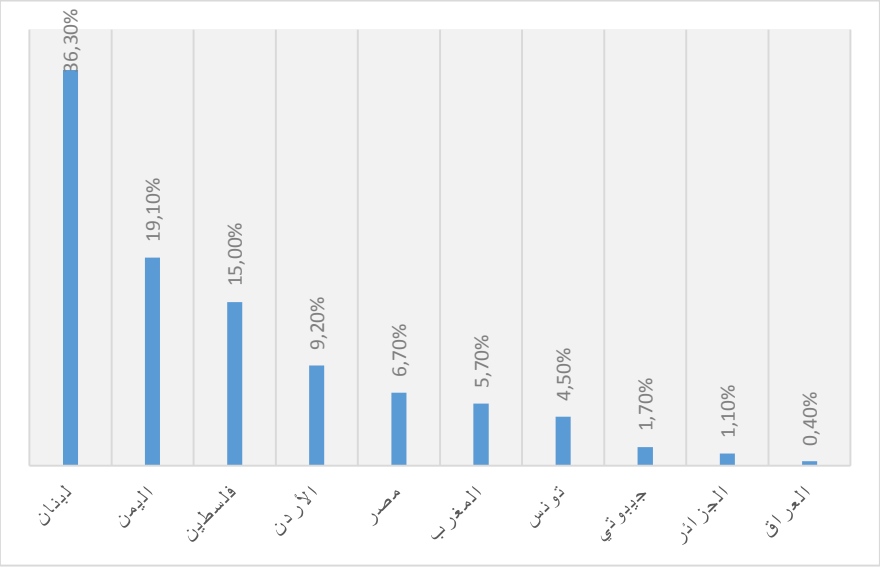


**Source:** Migration and Development Brief 33: Phase II: COVID-19 Crisis through a Migration Lens. KNOMAD 33, the World Bank Group, Washington, DC USA, October 2020, P31.

**الملحق 09: مقارنة بين تكاليف ارسال التحويلات بين بلدان المنقطة (2019–2020)**

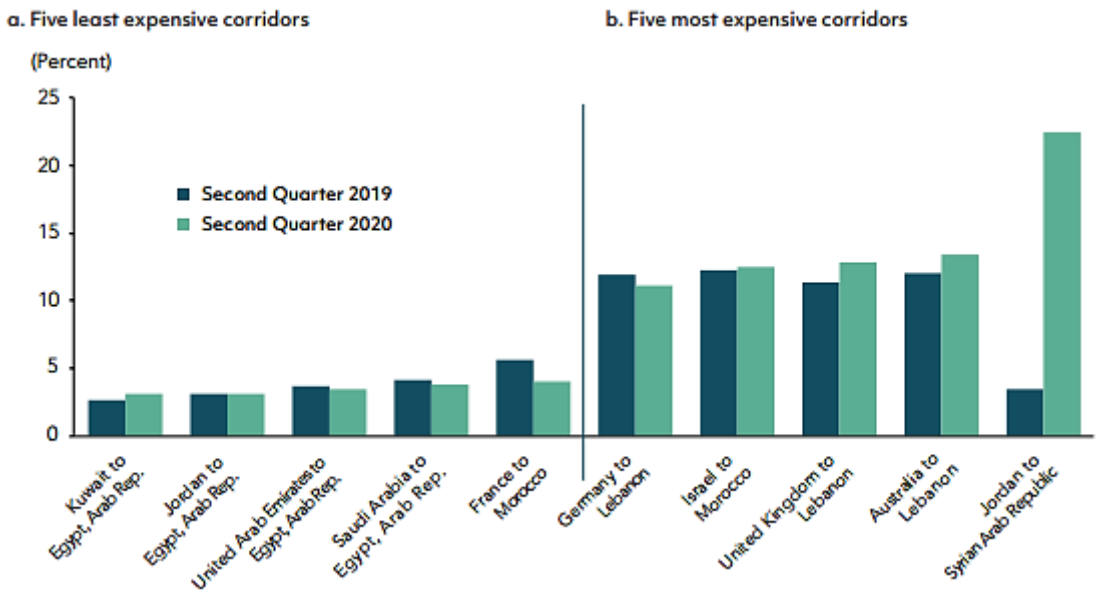


**Source:** Migration and Development Brief 33: Phase II: COVID-19 Crisis through a Migration Lens. KNOMAD 33, the World Bank Group, Washington, DC USA, October 2020, P 32.

**الملحق 10: تطور مؤشرات الدخل الفردي من التحويلات في الجزائر (2010–2020)**

| السنوات | تدفقات التحويلات (دولار) | تعداد السكان | دخل التحويلات للفرد (دولار) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار) | دخل الفرد من التحويلات إلى نصيب الفرد من الناتج (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 2044000000 | 35977455 | 57 | 4479 | 1.27% |
| **2011** | 1942000000 | 36661444 | 53 | 4523 | 1.17% |
| **2012** | 1942000000 | 37383887 | 52 | 4587 | 1.13% |
| **2013** | 2000000000 | 38140132 | 52 | 4622 | 1.13% |
| **2014** | 2452442617 | 38923687 | 63 | 4701 | 1.34% |
| **2015** | 1997393458 | 39728025 | 50 | 4776 | 1.05% |
| **2016** | 1989023597 | 40551404 | 49 | 4829 | 1.02% |
| **2017** | 1791887073 | 41389198 | 43 | 4792 | 0.90% |
| **2018** | 1984998399 | 42228429 | 47 | 4754 | 0.99% |
| **2019** | 1785838683 | 43053054 | 41 | 4700 | 0.88% |
| **2020** | 1600000000 | 43851044 | 36 | 4434 | 0.82% |
| المتوسط | **1957234893** | **39807978** | **50** | **4656** | **1.06%** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي ومخرجات برنامج الاكسل.

**الملحق 11: تطور مؤشرات الدخل الفردي من التحويلات في مصر (2010–2020)**

| السنوات | تدفقات التحويلات (دولار) | تعداد السكان | الدخل الفردي من التحويلات (دولار) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار) | دخل الفرد من التحويلات إلى نصيب الفرد من الناتج (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 12453100000 | 82761235 | 150 | 2646 | 5.69% |
| **2011** | 14324300000 | 84529250 | 169 | 2636 | 6.43% |
| **2012** | 19236400000 | 86422240 | 223 | 2636 | 8.44% |
| **2013** | 17833100000 | 88404640 | 202 | 2633 | 7.66% |
| **2014** | 19570400000 | 90424654 | 216 | 2649 | 8.17% |
| **2015** | 18325400000 | 92442547 | 198 | 2705 | 7.33% |
| **2016** | 18590400000 | 94447072 | 197 | 2763 | 7.12% |
| **2017** | 24737400000 | 96442593 | 256 | 2819 | 9.10% |
| **2018** | 25515700000 | 98423595 | 259 | 2909 | 8.91% |
| **2019** | 26781400000 | 100388073 | 267 | 3010 | 8.86% |
| **2020** | 24400000000 | 101400000 | 241 | 3067 | 7.85% |
| **المتوسط** | **20160690909** | **92371445** | **216** | **2770** | **7.78%** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي ومخرجات برنامج الاكسل.

**الملحق 12: تطور مؤشرات الدخل الفردي من التحويلات في المغرب (2010–2020)**

| السنوات | تدفقات التحويلات (دولار) | تعداد السكان | دخل التحويلات للفرد (دولار) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار) | دخل الفرد من التحويلات إلى نصيب الفرد من الناتج (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | **6422541530** | 32343389 | **199** | 2840 | **6.99%** |
| **2011** | **7256310892** | 32781850 | **221** | 2949 | **7.51%** |
| **2012** | **6507905288** | 33241898 | **196** | 2995 | **6.54%** |
| **2013** | **6881699960** | 33715693 | **204** | 3087 | **6.61%** |
| **2014** | **7788695018** | 34192347 | **228** | 3125 | **7.29%** |
| **2015** | **6903543638** | 34663603 | **199** | 3222 | **6.18%** |
| **2016** | **6383473884** | 35126296 | **182** | 3213 | **5.66%** |
| **2017** | **6823002118** | 35581294 | **192** | 3305 | **5.80%** |
| **2018** | **6919419948** | 36029138 | **192** | 3361 | **5.71%** |
| **2019** | **6735496283** | 36471769 | **185** | 3396 | **5.44%** |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2020 | **6400000000** | 36910560 | **173** | **3191** | **5.43%** |
| **المتوسط** | **6820189869** | **34641621.55** | **197** | **3153** | **6.29%** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي ومخرجات برنامج الاكسل.

**الملحق 13: تطور مؤشرات الدخل الفردي من التحويلات في تونس (2010–2020)**

| السنوات | معدلات الفقر | تدفقات التحويلات (دولار) | تعداد السكان | دخل التحويلات للفرد (دولار) | نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار) | دخل الفرد من التحويلات إلى نصيب الفرد من الناتج (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 2 | **2063294677** | 10635244 | **194** | 4142 | **4.68%** |
| **2011** | 2 | **2004498798** | 10741880 | **187** | 4022 | **4.64%** |
| **2012** | 2 | **2265714118** | 10847002 | **209** | 4142 | **5.04%** |
| **2013** | 2 | **2290512364** | 10952951 | **209** | 4220 | **4.96%** |
| **2014** | 2 | **2346621114** | 11063201 | **212** | 4302 | **4.93%** |
| **2015** | 0.2 | **1971375773** | 11179949 | **176** | 4308 | **4.09%** |
| **2016** | 0.2 | **1821247343** | 11303946 | **161** | 4311 | **3.74%** |
| **2017** | 0.2 | **1890325181** | 11433443 | **165** | 4343 | **3.81%** |
| **2018** | 0.2 | **1902286981** | 11565204 | **164** | 4408 | **3.73%** |
| **2019** | 0.2 | **2049663194** | 11694719 | **175** | 4405 | **3.98%** |
| **2020** | 0.2 | **1700000000** | 10982754 | **155** | **4318** | **3.58%** |
| **المتوسط** | **1.02** | **2027776322** | **11127299.36** | **183** | **4266** | **4.29%** |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي ومخرجات برنامج الاكسل.

**الملخص**:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة تدفقات التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين في اقتصادات منطقة شمال افريقيا ممثلة في الجزائر، مصر، المغرب وتونس خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و2020. وقد تبين لنا من خلال هذه الدراسة التحليلية الأهمية المتزايدة لهذه الظاهرة بالنسبة للكثير من الاقتصادات النامية، بحيث أنها أصبحت تمثل أكبر أشكال التدفقات الخارجية متفوقة بذلك على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى اتصافها بالاستقرار النسبي الكبير بالمقارنة مع أشكال التدفقات الأخرى.

وبالنسبة لاقتصادات المنطقة فقد دلت نتائج الدراسة التحليلية أن استقبلت أكثر من 340 مليار دولار من التحويلات خلال العقد المنصرم، كانت الحصة الأكبر منها من نصيب مصر متبوعة بالمغرب في حين أن الجزائر وتونس استقبلت القيمة الأقل. ولم يشر التحليل البياني للاتجاهات العامة على وجود نمط معين يثبت وجود نوع من العلاقة بين التحويلات كنسبة من الناتج ومتغيرات: النمو الاقتصادي، رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج، ومعدل التقلب لسعر الصرف، في حين دل التحليل الاحصائي باستخدام تحليل الارتباط على نتائج متباينة.

وأخيرا دلت نتائج تحليل العلاقة بين التحويلات والنمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات نسبة التحويلات من الناتج، الدخل الفردي من التحويلات، ونسبة الدخل الفردي للتحويلات من نصيب الفرد من الناتج على نتائج مختلفة بين اقتصادات المنطقة، فللتحويلات أهمية متزايدة في النمو الاقتصادي في كل من مصر والمغرب في حين تضعف هذه الأهمية في كل من الجزائر وتونس.

**الكلمات المفتاحية**: التحويلات المالية للمهاجرين، منطقة شمال افريقيا، النمو الاقتصادي.

**Abstract** :

This study aims to analyze the contribution of remittance flows to the economies of the North African region represented in Algeria, Egypt, Morocco and Tunisia during the period between 2010 and 2020. Through this analytical study, we have shown the increasing importance of this phenomenon for many developing economies, as it has become the largest form of external flows, surpassing FDI flows, in addition to its great relative stability compared to other forms of flows.

As for the economies of the North Africa, the results of the analytical study indicated that they received more than $ 340 billion in remittances during the past decade, the largest share of which received by Egypt, followed by Morocco, while Algeria and Tunisia received the lowest value. The graphical analysis of trends did not indicate the existence of a specific pattern that proves the existence of some kind of relationship between remittances as a percentage of GDP and the variables: economic growth, balance of payments balance as a percentage of GDP, and the rate of exchange rate volatility, while statistical analysis using correlation analysis indicated mixed results.

Finally, the results of analyzing the relationship between remittances and economic growth using the indicators: remittance as percentage of GDP, per capita income from remittances, and per capita income from remittances as percentage of per capita income indicated different results among the region's economies. Remittances have an increasing importance in economic growth in both Egypt and Morocco, while this importance is weakening in both Algeria and Tunisia.

**Key-Words**: Remittances, North Africa region, Economic Growth.

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي


جامعة محمد بوضياف بالمسيلة — *Université Mohammed Boudiaf a M'sila*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير — Facultié des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم: العلوم الاقتصادية — Département : *de l'Économie*


# تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

**الطالبة:** عوامر مريم نور الهدى ..... **المولودة بتاريخ:** 1997/12/18 ..... ب: المسيلة.....

**الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم:** 200358529 ..... **الصادرة بتاريخ:** 2016/04/25 ..... **عن:** بلدية المسيلة....

**السجل بالسنة الثانية ماسترشعبة:** العلوم الاقتصادية..... **تخصص: اقتصاد دولي... خلال السنة الجامعية:** 2021/2020

**والمعدة لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان ":** أهمية التحويلات المالية للمهاجرين في دعم مؤشرات الاقتصاد الكلي في منطقة شمال افريقيا .....

-دراسة تحليلية للفترة 2010-2020-.....

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/17

التوقيع والبصمة:

.....